

مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر

٤٥

طوائف الحرف في مصر

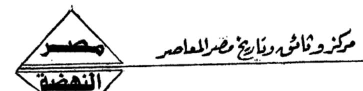
١٨٠٥ - ١٩١٤



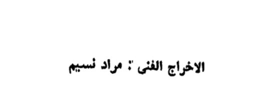
د. عبد السلام عبد الحليم عامر

الهيئة المصرية العامة للكتاب





إشراف : أ. د. يونان لبيب رزق
مدير التحرير : خلف عبد العظيم الميرى



الاخراج الفنى : مراد نسيم

طوائف الحرف فى مصر

من ١٨٠٥ - ١٩١٤

د. عبد السلام عبد الحليم عامر
كلية التربية - جامعة حلوان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٣



تقـــديم

الفترة التى تعالجها هذه الدراسة عن طوائف الحرف فى مصر بين تولية محمد على باشـوية مصر عام ١٨٠٥ وبين اعلان الحماية البريطانية عـام ١٩١٤ فترة فارقـة فى التاريخ المصرى الحديث .. فترة كانت تختفى قسمات العصـور الوسطى التى ظلت ملازمة لمصر حتى قدوم الحمـلة الفرنسـية وتأكدت ابانها القسمات الجديدة .. قسمات العصور الحديثة .

بعض هذه القسمات لم يستغرق وقتا لاختفائه ، فمثـلا ضرب المؤسسة العسكرية القديمة التى تشكلت اساسا من العناصر التركية والمملوكية تم ضربها ، بل واجتثاث نظمها ، لتحل مؤسسة جديدة ، هى الجيش المصرى الوطنى الذى اكتملت مقوماته قبل أن ينتهى العقد الثانى من القرن التاسع عشر .

الادارة سارت عملية تحديثها بخطوات واسـعة ناهيك عن التعليم ونظم الرى واقامة المصانع وغيرها من مظـاهر التقدم المـادى .

الأمر الذى استغرق وقتا هو التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ، فقد استمرت عملية التغيير تأخذ مجراها الطبيعى بالنسبة لهذه التنظيمات ولم يستو التغيير فيها الا خلال فترة الاحتلال البريطانى .

وتقدم « طوائف الحرف » النموذج على ذلك ، فرغم أبنية الدولة الحديثة ، ورغم المتغيرات الاقتصادية بزراعة الغلات النقدية وقيام بعض الصناعات ، ورغم المتغيرات السياسية بقيام الحركة الوطنية بكل ما صاحبها من مؤسسات سياسية مثل المجالس النيابية ، وشعبية مثل الأحزاب ، ورغم عملية الأخذ الواسعة بأسباب الحياة الأوربية فيما عرف بحركة التحديث Modernization أو التغريب Westernization رغم كل ذلك فقد تطلبت المسألة وقتا .

فاختفاء نظام اجتماعى مثل طوائف الحرف كان يتطلب فضلا عن عوامل التآكل الخارجية التى تمثلت فى كل ما المحنا اليه من متغيرات .. كانت تتطلب تحللا من الداخل وهو ما رصده الدكتور عبد السلام عبد الحليم عامر فى هذا العدد من مصر النهضة .

واشهر من تناول هذا الموضوع بالدراسة من قبل كان الأستاذ جبرييل بير فى كتابه المعروف Egyptian Guilds in Modern Times كذا فى فعل فى كتابه المترجم تحت عنوان « تدهور واختفاء طوائف الحرف » الا أن الدكتور عبد السلام فى هذا العمل بالاضافة الى الدراسة المسحية التى قدمها فهو قد استعان بمجموعة كبيرة من الوثائق المصرية والتى يشير اليها فى نهاية عمله الأمر الذى ربما لم يتح بنفس الشكل للأستاذ بير .

وفى تقديرنا ان نشر هذا العمل من جانب مصر النهضــة انما يقدم مؤشرات هامة لعمليــة تحول مصر من العصور الوسطى الاقطاعية الى مجتمع العصــور الحديثــة المدنى الذى كان لابد معه من اختفاء آخر تكوينات تلك العصور .. الطوائف الحرفية ، وهى مؤشرات نعتقد اننا فى أشد الحاجة للتعرف عليها !

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر



مقدمــة

كان الحرفيون هم اهل الصناعة فى مصر حتى عــام ١٨٩٠ ولا نجــاوز الحقيقــة اذا قلنا حتى الحــرب العالميــة الأولى ، ولمــا كانت مصر قد مرت خلال القرن التاسع عشر بأحداث كبيرة وخطيرة ، تركت بصماتها الواضحة على اوضاعهــا الاجتماعيــة والاقتصادية والسياسية ، فقد وقع اختيار الباحث على دراسة تلك الفئة فى الفترة الواقعة بين تولى محمد على والحرب العالمية الأولى ، تحت عنــوان « طوائف الحــرف فى مصر من ١٨٠٥ ــ ١٩١٤ » .

وكانت الطائفة الحرفية وحدة اقتصــادية واجتماعيــة ، تشكل مجتمعا قائما بذاته وسط المجتمع المصرى عامة ، وكانت تضم أصحاب رأس المــال والعمال معا ، وقد فسد نظامها فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وربما ساعد على ذلك انه لم تكن هناك قواعد علمية ، أو مدروسة لاحتراف الحرف .

وبتولى محمد على زمام الأمور فى مصر ، طرأت تغييرات هامة على الحيــاة الحرفية ، حيث أصبح الحرفيون قسمين : قسم

يعمل فى ورش الحكومة ومصانعها وخاضـع للادارة مباشرة ، وقسم لا يعمل طرفها ويعمـل حرا ، واذا كان محمد على قـد أشرف على القسم الأول مباشرة ، فقد كان الآخر تحت عينه ، وبذا اشرف عليهما (الكل) بطريق مباشر وغير مباشر ، واستمر ذلك الوضع على ما هو عليه حتى فى عهد خلفائه .

ولأهمية الحرفيين التى لا يمكن تجاهلها فى المجتمع المصرى ، نرى أن دراسـة المجتمع المصرى فى العصر الحديث لا يمكن ان تكتمل الا بدراسـة أوضاعهم والظروف التى حكمتهم وعاشـوا فيها ، ولذا أفرد البحث صفحاته ليكشـف عن تلك الأوضـاع والظروف والعلاقات الداخلية للحرف ، وعلاقة الحرفيين بالمجتمع وكيفية سيطرة الحكومات عليهم .... الخ .

واذا كانت بداية الدراسة قد سارت مع تولى محمد على ، وما احدثه من تغييرات على سطح الحياة الحرفيـة ، فان نهايتها كانت عند الحرب العالمية الأولى ، لأنها بداية الفترة التى شهدت ذوبان الحرفيين ، حيث لم نسمع عن دور لهم بعد تلك الحرب ، وبالتالى لم نر من الدولة اهتماما بهم ، كما كان الحال قبل تلك الحرب ، مما يجعل من تلك الفترة بداية مرحلة أخرى من حياتهم .

وبين نقطتى البداية والنهاية قسمت الدراسة الى فترتين واضحتين فى خصائصهما وظروفهما .. الخ ، تناولت اولاهمـا فترة محمد على ، على حين تناولت الثانيـة الفترة بعده وحتى الحرب العالمية الأولى ، وقد احتوى كل منهما على عدة فصول ، خص الأول منهـا الفصـول الخمسـة الأولى على حين خص الثانية الفصول الثلاثة التالية ، أما الفصل التاسع والأخير من الدراسة ، فقد خصص لدراسـة عوامل تدهور الحرف عامة ، اى فى الفترتين معا ، لتواصل بعض عوامل التدهور فيها .

وقد رجعت فى هذه الدراسة الى وثائق دار الوثائق القومية، والكتب الوثائقية ، وبعض التقارير ، وجريدة الوقائع ، والمراجع العربية والأجنبية ، ورغم ذلك فان المشكلة التى واجهتنى هى قلة المصادر ، بل والمراجع التى تعاملت مع ذلك الموضوع ، وزاد من صعوبة الأمر أن الحرفيين وقياداتهم فى الفترة التى تناولها البحث لم يتركوا مذكرات أو وثائق خاصة ، وزاد من صعوبة الأمر ان دفاتر الحرف المسجل بها أسماء الحرفيين وأعدادهم وقياداتهم — كما كان الحال فى القاهرة والاسكندرية — قد ضاعت نتيجة لعدم اخذهم بنظام الأرشيف أو الحفظ الجيد .

وقد قسم البحث الى تسعة فصول غير التمهيد الذى تناول وضع الحرفيين قبل فترة الدراسة ، وعالج الفصل الأول منها البناء الطائفى فى عهد محمد على ، وتناول الفصل الثانى دخول محمد على العملية الانتاجية وأثره فى الحرفيين ، أما الفصل الثالث فناقش نظام محمد على الانتاجي وعلاقته بالحرفيين على حين ناقش الفصل الرابع الحرفيين ونشاطهم فى عهد محمد على ، ثم خصص الفصل الخامس لدراسة معاملة محمد على للحرفيين ، وقد عالج الفصل السادس الوضع الحرفى بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى ، ثم عالج الفصل السابع التنظيمات الحرفية بعد محمد على وحتى تلك الحرب ، وتناول الفصل الثامن البناء الطائفى فى فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى ، أما الفصل التاسع فكان حول دراسة عوامل تدهور واختفاء الحرف فى فترة الدراسة ، وانهيت البحث بخاتمة ، وهى تقويم لطوائف الحرف فى مصر .

والله ولى التوفيق ؟

دكتور

عبد السلام عبد الحليم عامر



التمهيد

كان العمال يلتفون حول رؤساء الصناعات فى أيام الفراعنة ، وبفتح العرب لمصر وجدوا فيها أثرا من ذلك النظام ، الذى كان يقوم على التفاف العمال حول شيخ الحرفة والخضوع لأوامره (١) حيث كان المحتسب يعين لكل طائفة عريفا من بين أفرادها لمعرفته بدقائق المهنة وأسرارها ، كى يتولى أمرها ويشرف على كل ما يتصل بالصناعة والمشتغلين بها ، وليكون ممثلهم أمام السلطات (٢) .

وظلت الطوائف قائمة فى العصر العثمانى لاستمرار وجود العديد من الحرف به منها حرف المنسوجات الصوفية والكتانية

---

(١) حسين على الرفاعى ، الصناعة فى مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص ٥٢ .

(٢) راشد البراوى وآخر ، التطور الاقتصادى فى مصر ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ٥ .

والقطنية ، وان كانت من الأنواع الرديئة ، وكذلك انتشرت صناعة المواد الغذائية ، كعصر الزيوت وصناعة السكر ، وطحن الغلال وضرب الأرز ، كما انتشرت صناعة الحصر .... الخ ، وفى أواخر أيام العثمانيين اختفت مراكز صناعية كان لها شهرة واسعة ، كما تدهور الانتاج واختفت بعض الصناعات (٣) .

ومع هذا فلم يختلف هيكل الطوائف كثيرا عن ذى قبل ، حيث كانت كل حرفة تؤلف من أهلها طائفة يرأسها شيخ للنظر فى شئونها وتخضع لسلطته ، وكان للمشايخ نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء ، يختارهم حكام المدن التى يقيمون بها أو السلطة العليا (٤) .

وتعرف الطائفة الحرفية ، بأنها الوحدة الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع ، التى ينتظم فيها أصحاب رأس المال والعمال المشتغلون بها ، وانها تشكل مجتمعا قائما بذاته ، يكاد يكون منعزلا عن المجتمعات الأخرى ، وكذا كانت القاهرة منقسمة الى طوائف حرفية حتى من الناحية الجغرافية ، حيث كانت كل طائفة تسكن مكانا واحدا منعزلا عن بقية المجتمع ، وكان يطلق على كل حى طائفة (حارة) ، فوجدت حارة الصنادقية ، والمغربلين والنحاسين والصاغة .... الخ (٥) ويمكن تعريفها أيضا بأنها اتحاد بين أصحاب الحرفة الواحدة فى المدينة ، أما استجابة

---

(٣) محمد عبد العزيز عجمية ، دراسات فى التطور الاقتصادى ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٧ — ١٨٥ . .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٥) محمد انيس ، تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٥ .

لرغبة الأفراد أو لتشجيع الهيئة الحاكمة ، بهدف خدمة اعضائه وحماية المستهلكين(٦) . وباختلاف الصناعات فى العهد العثمانى فسد نظام الطوائف وساءت قواعده ، واستمر ذلك الوضع طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر (٧) اذ وضحت فى الأخير ظاهرة أساسية ، من الناحية السياسية والاجتماعية فى الدولة ، وهى اللامركزية من الناحيتين الجغرافية والوظيفية ، حيث لم يمتد نفوذ الدولة فى القاهرة ، الى كل مناطق اقاليم مصر ، لأن الحكام المحليين فى المديريات ، وهى الصناجق او الكشاف ، مارسوا سلطة تامة داخل مديرياتهم ، لا تقل عن سلطة حكام القاهرة ، حتى وضح ان الصناعة بمصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، كانت خاضعة لنظام الطوائف ، ولما كان لكل طائفة شيخ ، فكان من الواضح أيضا أن منصب شيخ الطائفة كان وراثيا فى بعض الأسر ، مادامت تعمل بالصناعة (٨) .

وربما ساعد على ذلك أن مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، كانت تعانى من حالة ركود اقتصادى واهمال فى مصادر ثروتها

---

(٦) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، جـ ١ ، المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب ، ط ٢ ، مكتبة الخانجى بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٦١ .

(٧) محمد انيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٥٩ .

(٨) أحمد احمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٢ ، وكان ذلك امرا مألوفا فى مصر قبل الفتح العثمانى واقره العثمانيون ، لأنه يتمشى مع سياستهم فى المحافظة على الوضع الذى يجدونه فى البلاد المفتوحة قدر المستطاع راجع : السيد رجب حراز ، المدخل فى تاريخ مصر الحديث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣٢ .

وتناقص سكانها ، وجمود فى أنظمتها السياسية والاجتماعية :
وتأخر العلوم ، والفنون فيها ، وبدأ فقد شمل الاضمحلال كافة
أوجه الانتاج والمبادلة فوق أنها كانت تعيش منعزلة عن العالم
غير متأثرة بالتطورات الاقتصادية التى مهدت لظهور نظام
الصناعة الحديثة فى أوربا الغربية فى القرنين السابع عشر والثامن
عشر (٩) حتى انه لم تطرأ تغييرات هامة على الصناعة المصرية
خلال فترة الحملة الفرنسية على مصر ، نظرا لقصر الفترة التى
قضاها الفرنسيون فى مصر (١٧٩٨ — ١٨٥١) (١٠) .

ومع أن الحرف المختلفة كانت تنقسم الى طوائف (١١) الا أنه
كان يشرف على أغلبها من الناحية الأمنية حتى عهد محمد على :
وكيل الانكشارية (الكخيا المتولى) وهو وكيل رئيس شرطة
القاهرة ، كما خضع بعض من هذه الطوائف لاشراف أغا العزبان
والمحتسب ، وان كان للمحتسب حق الاشراف الخاص على المواد
الغذائية ، ووجد هناك أيضا حرف لا ترتبط بأى من هؤلاء ،
وقد كانت تشكل طوائف هامشية ، كالراقصات والراقصين
وعازفى المزامير (١٢) .

وبالرغم من استمرارية ذلك المنصب فى بعض الأسر ، فلابد
من الاشارة الى أن شيخ الطائفة كان يتولى منصبه نتيجة لانتخاب

---

(٩) على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من ق ١٩ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٢٥ ، وأيضا : حليم عبد الملك ، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤ .

(١٠) على لطفى ، التطور الاقتصادى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٧٥ .

(١١) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(١٢) نفسه .

(موافقة) كبار رجال الطائفة ، ثم تصدق الدولة على تعيينه مقابل رسم وهو ما يمكن القول معه بانه كان يشترى مركزه بالمال يدفعه اليها ، ويختلف من وقت لآخر ، ويصبح الشيخ حاكما على الطائفة منذ تعيينه (١٣) .

وربما ساعد على ميوعة النظام الطائفى (١٤) انه لم تكن هناك قواعد علمية أو مدروسة لاحتراف الحرف (١٥) ولأنه منذ القرن الثامن عشر قد سمح بدخول أفراد جدد اليه ، بطريقة غير منظمة ، فمنذ ذلك القرن ارتبطت الصناعة بالزراعة فى مصر ، حيث كان عمال الزراعة يعملون بالغزل والنسيج فى أوقات فراغهم ، ويشتغلون ببعض الصناعات فى الشتاء عندما يقل عملهم بالزراعة ، ومما ساعد على عدم وقف ذلك الأسلوب ، ان الدخل من الصناعات اليدوية التى كان يزاولها النساء والأطفال كان يكون جزءا لا يستهان به من دخل الأسرة ، وان الصناعة كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الأولية الزراعية (١٦) .

وربما ساعد عليه أيضا أن المجتمع المصرى فى العهد العثمانى المملوكى ، كان مكونا من قوى فوقية وأخرى تحتية ، والأخيرة

---

(١٣) صالح رمضان ، الحياة الإجتماعية فى مصر اسماعيل ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون تاريخ ، ص ١٩٨ ، ونميل الى استخدام كلمة شراء ، لاننا وجدنا بالوثائق ما يؤيد ذلك ، كاعطاء مشيخة الحمامية التزاما لاحد الأفراد ، وبالرغم من الاستخدام الصريح لذلك المصطلح ، فاننا نقول انها تشبه أو تقترب بشكل ما الى نظام الالتزام .

(١٤) وكان يطلق على طوائف الحرف ايضا اسم الأصناف ، راجع : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(١٥) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ .

(١٦) احمد احمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

عبارة عن أكثرية من الزراع ، ومن المشتغلين بالحرف الصناعية فى المدن من المصريين المحرومين من كل شيء والواقع عليهم مغارم الحكم (١٧) ولذا فلا غرابة أن نجد الحرفيين قد ورثوا تنظيما للانتاج حفظ لهم وحدتهم ، وحدد لهم معالمهم وسط المجتمع المصرى (١٨) .

حيث كانت المنشآت الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر صغيرة الحجم ، نتيجة لصعوبة المواصلات ، وضيق نطاق السوق ، ولذا كان يعمل فى الواحدة منها صاحبها بمفرده أو بمساعدة بعض الصبيان ، كما وجدت بعض العمليات الصناعية التى زاولها أصحابها فى المنازل ، أما الصانع او الحرفى فى القرية فكان ينتج ليبيع فى سوقها أو فى القرى المجاورة ، وكذلك كانت طرق الانتاج الصناعى فى مصر فى ذلك القرن أيضا بدائية ومتأخرة فكان وقود المصانع هو قش الذرة والأرز والجلة ، ولم يكن يوجد من القوى المحركة الا القوة العضلية والمواشى ، وعدد بسيط من طواحين الهواء فى الاسكندرية (١٩) .

وقد تخصصت بعض القرى فى بعض الحرف ، حتى أنها نسبت اليها ، كقرية البلاص بقنا التىتخصصت فى صنع الجرار والبلاليص ، وكانت هى والقرى المجاورة لها تورد الى كل بلاد مصر ذلك النوع من الصناعة ، لدرجة أن الدولة قد فرضت

---

(١٧) السيد رجب حراز المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(١٨) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ثورة ١٩١٩ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٣١ .

(١٩) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٣ ــ ص ١٤ .

على دواليب صنع البلاليص ضريبة ، وكذلك قرية الغنايم التى اشتهرت بصناعة اللبد ، كما يلاحظ أن هناك بعض القرى نشأت فى ظروف معينة ـ كالتى ظهرت فى القرن التاسع عشر ـ ولذا ارتبط الاسم بالمنشأة ، كالقناطر الخيرية والقلعة السعيدية ، مما جعل غالبية نشاطها حرفيا تجاريا وكذلك عزبة شلقان ـ وقتها ـ التى كان سكانها يعملون بالتجارة والصنائع الحرفية العديدة ، حتى انه كان لها سوق دائم يوجد به كل ما يوجد بالمدن (٢٠) .

وبالرغم من ذلك الوضع ، فمما لا شك فيه أنه كان لوجود الطوائف اكبر ضمان من العسف الذى كان يرتكب ضد الأفراد ، اذ كان شيخ الطائفة مسئولا عن دفع الفردة أو الاتاوة التى كانت تفرض على أعضاء طائفته ، ولذلك لم يكن الأعضاء مسئولين شخصيا أمام الدولة ، وابتعدوا بذلك عن أعمال الابتزاز ـ بعض الشيء ـ التى كان يقوم بها رجال الدولة (٢١) .

وقد وجدت عدة أنواع من النقود فى تلك الفترة منها : الدولارات التوسكانية ، وكانت تعرف باسم البوطاقة ، وتتداول بسعر ٨٠ ـ ٨٢ مدينى ، وهى تساوى قطعة الخردة (٢٢) كما كان الدولار التوسكانى يساوى ٦٨٪ تقريبا من الدرهم أو ٦٨ر.

---

(٢٠) على بركات ، رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، عدد ٥٤ ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٥٢ ـ ص ٥٣ .

(٢١) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٢٢) وصف مصر ، جـ ١ ، ص ١٤٩ .

من الدرهم (٢٣) وكان للبوطاقة أو الخردة سعر استبدال عادى بالقاهرة وصل الى ٨٥ مدينى (٢٤) أو ٩٠ بارة (٢٥) كما وجد القرش وكان يساوى ٤٠ بارة (٢٦) أو ٤٠ ـ ٦٠ مدينى ، والمدينى والديوانى كانا يستخدمان فى الفكة (٢٧) وايضا وجد الزر محبوب وكان يساوى ١٢٠ مدينى (٢٨) وكذلك وجد فندقلى القسطنطينية ويساوى ١٦٠ مدينى (٢٩) .

---

(٢٣) نفسه ، ص ٢٥٠ .
(٢٤) نفسه ، ص ٢٤٩ .
(٢٥) نفسه ، ص ٢١ .
(٢٦) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .
(٢٧) وصف مصر ، جـ ١ ، ص ٢٤٩ .
(٢٨) نفسه .
(٢٩) نفسه .

الفصـــل الأول

البناء الطـائفى فى عهد محمد على



لم يكن المظهر الانعزالى أو الطائفى قاصرا على الحياة الاجتماعية ، فى المدينة فحسب ، بل انه طبق كذلك على تنظيمها الجغرافى أو الادارى ، حيث كانت المدينة مقسمة الى مناطق ادارية أطلق عليها — كما الحنا — حارات ، ولكل حارة شيخ له مهام بوليسية أو ادارية وكان يسكنها عائلات ترتبط برباط المصلحة المشتركة (١) .

ورغم ذلك فان الحرفى المعين عند محمد على كان ينتقل من مكان لآخر ، ويوضح ذلك مطالبته بتعيين ضامن للحرف حتى لا يهرب ، كما كان الحال فى القبانية (٢) وغيرهم ، مما يبين أن عملية توطن الحرفيين قد بدأت تهتز ، بعد ان كانت من أعمدة البناء الحرفى بمصر .

ونظرا لأن التنظيم الطائفى كان تنظيما اجتماعيا واقتصاديا، والطائفة منظمة اجتماعية ، واقتصادية شبه مستقلة ، فقد كان لكل طائفة أو حرفة دستورها غير المكتوب من العادات والتقاليد

---

(١) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٩٦ ، قرار مجلس الملكية رقم ١٧٨ فى ١٧ اغسطس سنة ١٨٣٤ ، مرسل الى مأمور الديوان الخديوى .

الموروثة ، وكان الهدف من تلك النظم الطائفية التى اتخذتهـا كل طائفة ، المحافظـة على سرية الصناعـة أو الحرفة فى نطـاق محدود ، أو سرية او اسرات محدودة (٣) .

ورغم ذلك فقد كان هناك عزل ادارى للمشايخ ، وكان يتم ذلك فى البدايـة عن طـريق الديوان الخـديوى ، حيث تم فى سنة ١٨٣٢ عزل شيخ الصيارفة (٤) وكذلك عزل شيخ زيانى المحروسة عندما ظهر اختلاسه (٥) على حين عزل شيخ حمارة القاهرة بلا مبرر (٦) مما يبين أن دور الطوائف فى عزل أو تعيين مشايخها قد أصبح هامشيا وبالرغم من أن التعيين والعزل فى الغالب كان يتم لصالح أعضـاء الطوائف الا انه يعد تحجيمـا لدورها ، الذى حجم نهائيا بعمل لوائح للطوائف ، كما حـدث لطائفة الصيارف فى عام ١٨٣٥ (٧) .

وعلى أية حال فقد كان شيخ الطائفة ينتخب من بين أفراد الحرفة الأكفاء ، وان كانت الحكومة تعينه شكليا ، فكان حـاكم الطائفة الوحيد ، لأنه جمع بين وظائف رئيس وأمين الصـندوق

---

(٣) محمد انيس وآخر ، الشرق العربى فى التاريخ الحـديث والمعاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥٣ .

(٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٣٨٥ ، ص ١٨٦ ، امر من المجلس العالى رقم ٢٩٦ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٥) أوامر مجلس ملكية تركى ، محفظة ١ ، ملف ٢٣٢ — ٨/١٥١ ج ١ ، امر رقم ٨٣ فى ١ ديسمبر ١٨٣٤ .

(٦) معية سنية تركى ، دفتر ٣ أوامر ، ص ٧٣ ، امر كريم رقم ٣٨٣ فى ٢٣ فى ٢٣ يناير ١٨٢٦ .

(٧) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٤٥٠ .

وكاتب الحرفة ، وقد وجد له أحيانا مساعد هو النقيب ، الذى يبدو انه كان رئيس التنفيذ لأمراء الشيخ (٨) .

حتى اكد بعض المعاصرين انه كان لمشايخ الطوائف الصناعية نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء يختارهم اما حكام المدن التى يقيمون بها واما السلطة العليا (٩) .

دور الطوائف :

اتخذت الطائفة عدة طرق لحماية مصالح أعضائها منها : أولا ـ محافظتها على مستويات أسعار السلع ، بتحديد سعر مجز لا يبيع العضو باقل منه ، حتى لا يدخل المنتجون فى منافسة ضارة ، لكل من المنتجين والمستهلكين ، عن طريق فرض سعر عادل لا مغالاة فيه ، ولا يضمن الا الربح المعقول للمنتج ، وخاصة بعد اشراف محمد على ، على الطوائف الحرفية (١٠) . وثانيا ـ تحديدها لعدد العمال ، والعمال تحت التمرين لكل عضو ، بشكل يحد من حجم الانتاج حتى لا ينخفض الثمن ، لأن عدد السكان كان شبه ثابت والاقتصاد كذلك فى حالة سكون ، والطلب على الانتاج غير قابل للزيادة ، وثالثا ـ منعها لكثير من السكان من ممارسة المهنة ، بحجة انهم ان سمحوا بممارسة الحرف الصناعية فان مستوى الانتاج سيتدهور ، على حين كان

---

(٨) اميل فهمى حنا شنودة ، تاريخ التعليم حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٣٢ .

(٩) ا.ب كلوت بك ، لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود ، جـ ٢ ، مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ، ١٩٢٤ ، ص ٤٦ .

(١٠) عاصم الدسوقى ، دراسات فى التاريخ الاقتصادى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٧٣ .

الغرض الأساسى من ذلك هو الاحتفاظ بمستويات عالية للأجور ، ومنع المنافسة بين الحرفيين (١١) .

ورغم ذلك فلابد من ذكر أن محمد على كان يتدخل فى أسعار المنتجات الحرفية بشتى الطرق ، اذ كان لا يوافق أو يرضى برفع ثمن المنتجات حتى لا يرتفع السعر على المواطنين ، وحتى لا يحدث تسابق على رفع الأسعار بين المنتجين ، ولذا قاوم ذلك التيار على مستوى كل الحرف غير المحتكرة ، ويؤكد ذلك عدم موافقته على رفع اجرة الطحانين (١٢) .

ولضمان جودة الانتاج قامت الطوائف بالاشراف عليه وبالتفتيش على أصحاب الأعمال أو الحرف ، لتتأكد من جودته ومدى مطابقته للمواصفات المطلوبة ، كى تطبق العقوبات فى حالة مخالفة تلك الشروط ، وللاطمئنان على جودته كانت الطوائف تطلب اتباع تعليمات منها : منع العمل ليلا حتى لا يتدهور مستوى الانتاج من جهة ، وحتى لا يزيد عن الحاجة من جهة اخرى فينخفض الثمن ، كما حتمت بعض الطوائف على الحرفى العمل فى محله أمام الجمهور ، الذى يراقبهم وليصعب عليهم الغش ، كذلك منعت بعض الطوائف عمالها من الاشتغال بحرف أخرى ، وكذلك منعت الطوائف أصحاب الحرف من الدعاية والاعلان عن منتجاتهم (١٣) .

---

(١١) راجع ، الوقائع المصرية ، عدد ١٠٨ ، ١٨٣٠/١٢/١١ ، أحكام ، ص ٢ .

(١٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ١٩٦ ، من مأمور الديوان الخديوى ، برقم ٩٢٦ فى ٢٩ يوليه ١٨٣٠ ، الى الآغا المحتسب .

(١٣) نفسه ، ص ٧٦ - ص ٧٧ .

كما قامت الطائفة بوضع قيود وشروط لعضويتها ، فلم تسمح بالانتماء اليها الا بتوافر الشروط التالية : قضاء العامل فترة من التمرين تختلف حسب كل حرفة وحسب المنطقة ، وغالبا ما كان العمال يبدأون تمرينهم فيما بعد سن الثامنة والعاشرة ، ويتم الالتحاق بخدمة صاحب الحرفة وفقا لعقد كتابى ينص على موافقة ولى الأمر على التحاق الصبى بالعمل مع تعهد صاحب الحرفة بتدريبه وايوائه ، مقابل أن يتعهد الصبى باطاعته وبخدمته باخلاص وبالتمسك بالخلق الطيب ، ولا يكون العامل بعد التمرين صاحب حرفة ، الا اذا وجد لديه المال اللازم ، ولذا كثيرا ما عمل بعد التمرين عامل حتى يدخر المال المطلوب لبدء حرفة لحسابه الخاص ، وحتى بعد كل هذا ، كان لا يستطيع أن يصبح صاحب حرفة الا بعد التزوج ، لأن صاحب الحرفة كان يستخدم صبية ويلتزم بايوائهم ورعايتهم واطعامهم ، واذا لم يكن متزوجا صعب عليه توفير تلك الالتزامات (١٤) .

وبالرغم من هذا فقد ذكر — وهو ما لا نميل اليه — ان الطوائف فى مصر لم تحاول تقييد عدد من يسمح لهم بممارسة الحرفة ، ولم تقيد المعروض من السلع ، ولم ترهق أفرادها بالجبايات أو تفرض رقابة غاشمة على الانتاج ، ولم تكن من عوامل تأخر الصناعة ، بل كانت عاملا فى استمرار الصناعات فى مواجهة ظروف الانحلال والضعف (١٥) .

وهو رأى نعتقد أنه ضعيف ولا يصمد أمام النقد أو مواجهة الوضع الذى اشرنا اليه ، بل ان الذى يمكن قوله هو ان الدقة

---

(١٤) محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١١ — ص ١٢ .
(١٥) أحمد احمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

فى التنظيم الحرفى ، أدت الى جعله يلعب دورا كبير فى تنظيمه ودعم قوته ووحدته ، هذا من جهة ومن جهة اخرى ، فقد ادت تلك القيود الى اغلاق الطوائف الأبواب القبول امام العمال الماهرين ، لأنهم ليسوا من أولاد أصحاب الحرف ، ولفقرهم ولعدم توفر رسوم الاشتراك لديهم (١٦) مما أدى الى نتائج عكس ما ذكر .

وبخاصة بعد أن قوى مركز الطوائف نجدها تشدد فى شروط العضوية ، فبالاضافة الى الشروط السابقة ، تقرر رسم عضوية مرتفعا ، وتطالب من يرغب فى الانضمام اليها بضرورة تقديمه انتاجه اليها حاويا على قدر من الابتكار لاثبات أحقيتهم فى عضويتها (١٧) ورغم ذلك فقد اتجه محمد على الى نشر الحرف بين مواطنيه ، لتغطية حاجة بلاده ، وحاجته الخاصة من الحرف الانتاجية ، ويتبين ذلك من ارسال حلاجين الى طهطا وجرجا لتعليم الفلاحين عملية الحلج (١٨) مما يوضح عناية الرجل بنشر فنون الحرف على الناس عامة ، ويبين دخول دماء جديدة للحرف ، بعيدا عن الحرف التقليدية ، وبذا يتهدد ويهتز كيانها الاحتكارى .

ولو حاولنا مطالعة بعض أرقام الطوائف وعضويتها فسوف نجد أن عدد سكان القاهرة قد قدر بحوالى ٣٠٠٫٠٠٠ نسمة فى احصاء تم قبل الحملة الفرنسية كان منهم حرفيون مستقرون ، سواء كانوا أسطوات أو عمال عاديين ٢٥٫٠٠٠ نسمة ، والقهوجية

---

(١٦) المرجع السابق ، ص ١٢ .

(١٧) عاصم الدسوقى ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(١٨) معية سنية تركى ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٥٦ ، أمر من الجناب العالى رقم ٤٢٢ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٢٦ أمر ابراهيم باشا مأمور المحلة ونبروه .

(وهم أصحاب المحلات التي يقصدها الناس لتناول القهوة) ٢٫٠٠٠ نسمة ، والخدم الذكور وهم عدة انواع منها : القواسون والسياس ، والسقاءون ، والفراشون ، ٣٫٠٠٠ نسمة ، والعمال والحمالون وعمال اليومية ٢٥٫٠٠٠ نسمة ، والأطفال من الجنسين ٧٥٫٠٠٠ نسمة تقريبا (١٩) .

ومجموع هؤلاء ١٥٧٫٠٠٠ نسمة ، أو حرفي على اختلاف أشكالهم ، مما يوضح أن نسبة الحرفيين الى مجموع السكان بالقاهرة كانت حوالى ٦٣٪ ، وهى نسبة بسيطة وبخاصة فى غياب مشاريع الدولة ، كما يؤكد أثر القيود المشار اليها .

وفى بداية القرن التاسع عشر بلغ عدد طوائف القاهرة ٩٤ طائفة لمختلف الحرف (٢٠) ثم وصل الى ١٦٤ طائفة فى عام ١٨٤٠ (٢١) على حين أكد بير ان الطوائف بالمحروسة كانت فى عام ١٨٠١ (٢٧٢ طائفة) موزعة كما يلى : ١٠٤ طائفة للحرف الصناعية ، و ٩٩ طائفة للتجار ، و ٦٩ طائفة للنقل

---

(١٩) علماء الحملة الفرنسية وصف مصر ، المصدر السابق ، ص ١٩ — ص ٢٠ .

(٢٠) امين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢١) أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، ج ١ ط ٢ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٣ ، ص ١٥٠ ، ومما يجدر ذكره أن أصحاب الصناعات — وتسمى الأصناف فى ذلك العصر — لم يكونوا هم وحدهم الذين يكونون طائفة فيما بينهم ، وانما وجد هناك طوائف للنحاسين ، والصاغة ، والصنادقية ، بل وصل الأمر الى أن تكونت طوائف للصوص ، والعاهرات ، والشحاذين ، راجع : محمد انيس ، تطور المجتمع العربى من الاقطاع الى ثورة يوليو ، ص ٣٦ .

والخدمات (٢٢) وبذلك التناقض الكبير بين الأرقام تتضح حقيقة لابد من الاعتراف بها ، وهى انه فى تلك الفترة المبكرة يصعب الفصل بين الطوائف الحرفية الصناعية وغيرها بصورة تمكن من وضع احصاء او ارقام دقيقة لها .

وعلى اية فقد ترتب على ذلك النظام الطائفى عدة نتائج هامة منها ان كل فرد فى المجتمع اصبح يجد مكانه فيه ، مهما بلغت وضاعة ذلك المكان ، وبذا أفرز ذلك الوضع ميزة هامة لنظام الطوائف ، وهى انه أوجد فى المجتمع منظمات كاملة ومعدة للحركة عند اللزوم ، لها قياداتها وقواعدها (٢٣) .

كما كان لانتماء اهل حرف المدن فى طوائف او اصناف مزايا منها : انه ربط ووثق بين اهل الحرفة لدرجة انه أشعرهم بأنهم أسرة واحدة ، وحافظ للحرفيين على مستوى معين من التربية والأخلاق ، حيث كانت كل طائفة تنتمى فى الغالب الى احدى الطرق الصوفية ، ومنح الشيوخ قدرا من النفوذ السياسى ، حيث جعل من حقهم ــ فى القرن الثامن عشر ــ الدخول مباشرة على الباشا العثمانى ، كما سهل للسلطات الحكومية حفظ الأمن والاتصال بينها وبين الطوائف عن طريق شيوخها (٢٤) .

ومع هذه الميزة فقد أدى ذلك الوضع الى نتائج سيئة منها : انه منح الفرصة لظهور طوائف خارجة على القانون ، وعلى

---

(٢٢) Bear. G. : Egyptian Guilds in mordern times Jerusalm, 1964, P. 410.

(٢٣) محمد انيس ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٢٤) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

مبادىء الأخلاق ، كطائفة اللصوص ، وطائفة العاهرات ... الخ ، وان كانت هـذه الطوائف معترفا بها من الدولة ، كما جعل ولاء الفرد فى المجتمع نحو الطائفـة أو المجتمـع الذى تنتمى أليه ، مما ادى الى اختفـاء فكرة المواطنـة التى تعنى ولاء الفرد نحو الدولـة ، واختفت تبعـا لذلك الرابطـة بين تلك المجتمعـات المبعثرة (٢٥) المنعزلة .

والى جوار المظهر الطائفى او الانعزالى لسكان المدن ، وجد المظهر الجماعى الذى كان يشترك فيه سكان المدينـة الواحدة ، ويتضح ذلك المظهر فى تجمع السكان على اختـلاف طوائفهم ضد السلطات الحكومية لازالة الفرض (المغارم) ، ومن تلك المظـاهر أيضا الاحتفال بالمناسبات العامة والأعياد الدينية (٢٦) .

وربمـا كانت تلك الأسـباب هى التى جعلت الحـرفيين يشعرون بحقيقة وضعهم الاجتمـاعى ، ولذا نجدهم فى حـالات توقدهم فى العهد العثمانى وما بعده لم يشتركوا فى الحكم (٢٧) .

فعندما أنشأ نابليون ديوانا بالقاهرة ، كونه من تسعة من علماء الأزهر اما ديوان عاصمة كل مديرية ، فقد كونه من سبعة من اعيانها وعلمائها ومشايخ البلاد فيها ، ثم دعا أعيان مصر

---

(٢٥) محمد اليس ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٢٧) عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ مصر الاجتماعى ط ٤ ، مكتبة سعيد رافت ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٢١ . خاصة وانه كان لمشايخ الطوائف والنقباء نشاطهم السياسى الملحوظ ، وخاصة فى الأحداث التى ادت الى تولى محمد على مقاليد الحكم ، راجع : على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ـ ص ٢٣ .

وعلماءها وتجارها ومشايخها الى ديوان عام بالقاهرة ، ليستشيرهم فى المسائل المالية والادارية ، ومع ذلك فلا تعد تلك الدواوين مجالس نيابية ، لأن اعضاءها لم ينتخبهم المواطنون ، بل عينهم بونابرت ، ولانه لم يكن ملزما باتباع ما يقرره الاعضاء (٢٨) .

ففى ١١ يونية ١٧٩٨ ، اتفق قائمقام سري عسكر مع المشايخ والوجاقلية ، على تعيين عشرة من المشايخ للديوان ، وفى ٢١ نوفمبر من نفس العام ، عملوا ترتيبا للديوان العام على تنظيم آخر ، وعينوا له ستين نفرا ، منهم اربعة عشر يحضرون دائما ، ويقال لهم الديوان الخصوصى ، والباقى بحسب الضرورة ، وعلى أية حال فقد كان غالبه من مشاريخ الحرف (٢٩) مكونى الديوان ، العمومى ، وان قلل من اهمية ذلك ، انه لم يكن لهم أهمية كبرى بجوار أعداد الصفوة البسيطة المكونة للدواوين المحدودة .

وبتنظيم محمد على للحكومة المركزية فى القاهرة عام ١٨٢٤ ، أنشأ الديوان العالى برئاسة الكتخدا بك وهو نائب أو وكيل الباشا ، وسمى ذلك الديوان بأسماء أخرى ، منها الديوان الخديوى ومجلس القلعة ، وفى وقت ما سمى بديوان المعاونة ، وتلخصت مهامه فى بحث شئون مصر الداخلية ، كما انشأ فى عام ١٨٢٩ مجلس المشورة او الشورى ، الذى كان يتكون من كبار الموظفين والعلماء والأعيان ، وينعقد مرة واحدة فى العام ،

---

(٢٨) مصطفى القونى ، تاريخ مصر السياسى والاقتصادى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ١٣ .

(٢٩) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ١١٦ ، ص ١٢٣ .

لاستشارته فى مسائل الادارة والتعليم والأشغال العمومية ، وأن احتفظ الرجل لنفسه بالرأى النهائى فى كل تلك الأحوال (٣٠) .

وانشأ كذلك المجلس العالى فى عام ١٨٣٤ ، وكان يتكون من نظار الدواوين ورؤساء المصالح ، واثنين من العلماء ، واثنين من التجار ، واثنين من ذوى المعرفة بالحسابات ، ومن كل مديرية اثنان من الأعيان ، وبعد ذلك انشأ عددا من الدواوين الفها على التوالى لكل فرع من فروع الحكومة ، منها ما كان للحربية والبحرية والمدارس والتجارة ... الخ (٣١) .

ثم أصدر محمد على فى يولية من سنة ١٨٣٧ اللائحة الادارية المعروفة بالسياستنامه ، لتنظيم شئون الحكومة الداخلية ، وقد حصرت تلك اللائحة الدواوين فى سبعة ، هى : ديوان الفابريقات وديوان الايرادات ، وديوان المدارس ، وديوان الجهادية ، وديوان البحر ، وديوان الأمور الافرنكية والتجارة المصرية ، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل ان محمد على الف فى عام ١٨٤٧ المجلس العمومى ، أو الجمعية العمومية للنظر فى شئون الحكومة العامة ، وكانت قراراته تعرض على المجلس المخصوص أو الخصوصى ، الذى كانت مهمته بحث الشئون المدنية الكبرى ، واصدار التعليمات للمصالح المختلفة ، وسن اللوائح والقوانين ، واذا وافق ذلك المجلس أيضا على قرارات المجلس العمومى ، أحالها على محمد على ليأمر بتنفيذها اذا وافق عليها ،

---

(٣٠) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ — ص ٢٠٩ .

(٣١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٦٠٦ — ص ٦٠٨ ، وأيضا : محمد فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة مصر محمد على ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٩ .

وبالرغم من كل تلك التنظيمات فقد كان محمد على مصدر السلطة العليا فى البلاد (٣٢) .

وعلى ذلك اكد الرافعى ، أن محمد على كانت عنده فكرة النظام والاصلاح ، وانه كان يميل الى اخذ راى مستشاريه فى الأمور قبل تصريفها ، مسئولا على ذلك بانشائه لتلك المجالس والدواوين ، كى يرجع اليها فى الشئون المختلفة (٣٣) ومن يتصفح وثائق تلك الفترة وبخاصة المتصلة منها بالحرف يقف على ذلك الأمر مع ملاحظة أن الحرفيين لم يكن لهم وضع أو دور ومشاركة على خريطة ادارته تلك أو دولاب حكمه .

الهيكل الطائفى :

كان لكل طائفة شيخ وفى بعض الأحيان مخاترة ونقباء (٣٤) ، المخاترة جمع مختار ، والمختار منصب بين النقيب والمعلم ، ولذا كان هيكل الطائفة يتكون – أحيانا – من ستة عناصر هم : الشيخ ، والنقيب ، والمختار ، والمعلم أو الأسطى ، والعريف ، والصبية ، ولكل فرد منهم مواصفات خاصة ، وواجبات وحقوق تجاه الآخر (٣٥) ومع ذلك فقد كان الهيكل السائد لكل طائفة هو الشيخ ، فالمعلم أو الأسطى ثم العريف ، ويليه الصبية .

---

(٣٢) كما أنشأ فى الاسكندرية مجلسا عموميا آخر يختص بالنظر فى شئونها ، وكان يرأسه ناظر ديوان الاسكندرية ، راجع : عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦١٥ – ص ٦١٧ .

(٣٣) نفسه ، ص ٦٠٦

(٣٤) على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة ، امر القاهرة ، جـ ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٢٤٧ .

(٣٥) محمود متولى ، الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥ .

وإذا كان شيخ الطائفة يتولى منصبه من الناحيــة الاسمية بالانتخاب ، وتعينه الحكومة ، فالواقع أيضا أنه كان يتولاه عن طريق الوراثة ، ومن هنا احتفظت أسر معينة بذلك المنصب يتوارثه أبناؤها ، وكان يعقب انتخــاب شيخ الطائفة اقامة حفل تثبيته فى منصبه ، يقسم فيه قسما معينا ، وقد كان الشيخ يتولى منصبه مدى الحياة ، ولكن ذلك لم يكن منع افراد الطائفــة من عزل شيخهم عندما يجدوا منه تهاونا فى مهامه (٣٦) .

خاصة وان أفراد أو أعضاء كل حرفة ، كانوا ينتمون الى مجموعة من الأسر المعروفة باحتكارها لهذه الصنعة أو الحرفة ، ويقطنون غالبا منطقة ــ كما بينا ــ سكنية واحدة ، ومن ثم فقد كانت الطائفية الحرفية هى الشكل الذى تميز به مجتمع المدينة فى العهد العثمانى المملوكى (٣٧) مما شجع بعض المؤرخين الى القول بأنه نتج عن ضعف ســلطة المركزية الوظيفية تلك أن ينتظم أفراد كل حرفــة فى المجتمع فى تنظيم الطائفة (٣٨) لتدبير أمورهــا بنفسها والدفــاع عن مصالحهــا (٣٩) وكذلك رعاية وحمايــة افرادهــا وتقاليدهم (٤٠) بالرغم من أن محمد على قد سمح فى أواخر حكمه بانتقال بعض الحرفيين من حرفة الى أخرى ، لمواجهــة اضمحلال

---

(٣٦) لم يكن ذلك الانتخاب يتم بأغلبية الأصــوات ، بل باتفاق اعضاء الطائفة ، راجع : السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣٧) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصــولها التاريخية ، ص ١٠٥ .

(٣٨) محمد أنيس ، تطور المجتمع المصرى من الاقطــاع الى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ص ٢٦ .

(٣٩) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٤٠) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

تكسب بعضهم بطوائفهم . أو لانتقال عاطل طائفة الى طائفة اخرى (٤١) حتى يعمل الحرفيين ولا تسوء احوالهم الاقتصادية والاجتماعية .

وبذا يتضح ان اسباب قيام الطوائف ، يرجع الى ضعف سلطة المركزية الوظيفية ، والى المحافظة على سرية الصناعة وتقاليدها والى تدبير امور الحرفة والدفاع عن مصالحها والعمل على رعايتها وحماية أفرادها .

مساعد وشيخ الحرفة :

١ ـ الصبى :

اتخذت كل طائفة شكل البناء الهرمى على راسه شيخ الطائفة ، ومن بعده الأعضاء ثم الصبية المرشحون للعضوية ، وبمعنى آخر فقد قام هيكل طوائف الحرف على ثلاث درجات بعد الشيخ هم : الرؤساء ، والعرفاء ، والصبيان ، من الذين يتعلمون ويتدربون على العمل أو الحرفة فى محل أو ورشة أحد الأعضاء لعدة سنين ، يتعلمون خلالها أسرار الحرفة وتقاليدها ، ولذا كانوا يعدون قاعدة الطائفة (٤٢) .

وكان الصبى يعيش عند الرئيس ، وله عليه واجب الطاعة والاحترام ، وعلى الرئيس واجب تعليمه الحرفة التى يزاولها ،

---

(٤١) ديوان الويركو بمصر عربى ، أمر رقم ١ ، نمرة ٩٠ فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٤٦ ، وورد لمحافظة مصر برقم ٢١ فى ١٨٤٧/١/٢ ، وأيضا الأمر العالى لديوان الداخلية رقم ٧٥ فى ١٨٤٦/١٢/٢٦ ، وورد للمحافظة برقم ٤ فى ١٨٤٧/١/٢ ، ص ٢ ـ ص ١٣ .

ولكل رئيس عدد من الصبيان لا يتعداه (٤٣) وأورد البعض أن الصبية لم يكن لهم أجر وليس لهم أية حقوق ، وانه كان لا يلتحق من الأطفال كصبية بالحرف الا أبناء المعلمين أو الزملاء فى المهنة ، وأنه كان لكل صناعة مدة يتدرب الصبى خلالها على العمل(٤٤) قدرت بحوالى سبع سنين ، يمر بعدها الصبى بامتحان ليرتقى الى درجة العريف (٤٥) .

الا انه وجدت معايير تحمى الصبى من قسوة المعلم ، سواء أكانت بدنية أم مادية ، ويضـــاف الى ذلك ان المعلم كان يشارك عماله وصبيته مناسباتهم الاجتماعية وأفراحهم ، وأنه كان يرعاهم اذا مرضـــوا ، مما جعله نوعا من التضـــامن الاجتماعى بين صاحب العمل والعمـــال ، كان دوره حاسما فى غياب مســئولية الدولة الاجتماعية (٤٦) وربما يؤيد ذلك ان العامل كان عادة يتزوج ابنة المعلم وبذلك كانت العلاقات فى داخل الحرفة أبوية فى العمـــل وفى الحياة الاجتماعية (٤٧) .

أما فيمـــا يتعلق بغير تلك المعايير الانسانيـــة الخلقيـــة ، فلا نعتقد أنه قد وجدت معايير أخرى ، حيث ذكر علمـــاء الحملة الفرنسية أن الأب الذى كان يريد أن يعلم ابنه حرفـــة ، كان عليه

---

(٤٣) أحمد محمد ابراهيم ، الاقتصاد السياسى ، ص ١٤٨ ــ ص ١٤٩ .

(٤٤) حلمى محروس اسماعيل ، دراســـات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، جـ ١ ، رســالة دكتوراه فى التاريخ الحديث ، غير منشورة ، قسم التاريخ ، بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٤٩ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ١٤٨ ــ ص ١٤٩ .

(٤٦) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(٤٧) نفســه .

او يسلمه لمحل أو لمعلم ، وكان على الصبى أن يحمل معه وجباته ليمضى اليوم ، ثم يعود فى المساء الى منزله وما أن يتعلم الحرفة حتى كان يحصل على أجر يزيد بزيادة مهارته (٤٨) .

١ ـ العـــريف :

وبعد ان يتعلم الصبى اسرار الحرفة وفنونها وتقاليدهـا ، وبعد أن يحصـل على أكبر فائدة من النواحى الأخرى المتصـلة بالحرفة ، يحـاول أن يرقى الى درجة العرفاء ، وهى درجـة وسط بين الصبيان والرؤسـاء فالعريف عامل أجير يعيش غالبا عند الرئيس الذى يأويه ويطعمه ، وللرئيس أن يستخدم عددا محدودا من العرفاء لا يتجـاوز واحدا أو اثنين ، وتتراوح فترة عمل العريف بين ثلاث وخمس سنين ، لا يحق للرئيس خلالها أن يطرده ، أما العريف الذى يترك رئيسه قبل نهايتها فلا يجد آخر يقبل أن يستخدمه ، وكان على العريف الذى يتمـكن من حرفتـه ويريد أن يعمـل مسـتقلا ـ أى يرتقى الى مرتبـة الرؤساء ـ أن يقدم عملا يثبت به مهارته (٤٩) .

حيث كان الرئيس يرشح عريفه لتلك الدرجة ، ويحصل له على تصريح من شيخ الطائفة بفتح محل بمفرده يستخدم فيه هو الآخر ما يحتاج اليه من العرفاء والصبيان (٥٠) .

ولا يحصل على ذلك التصريح بسهولة ، بل بعد عدة خطوات يمر بها ، وتبدأ بأن يثبت مهارته فى تلك الصنعة ، وذلك بعمل

---

(٤٨) علماء الحملة الفرنسية ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .
(٤٩) احمد محمد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .
(٥٠) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

شيء فني فيها ، يشهد له بأنه يستحق أن يرقى الى درجة المعلم أو الرئيس ، وبذا يشهد له معلمه وباقي المعلمين في صنعته، ويعرفون شيخ الطائفة بما تم فيحضره ويختبره ، وعندما يثبت له أهليته لذلك يقلده معلما ، وبعد حفلة تتوقف على مقدرته المالية ، يدعو فيها شيخ الطائفة والرؤساء والنقباء وغيرهم من باقي الطوائف (٥١) .

مما يوضح أن الترقي من درجة صبي الى درجة عامل ، ومن درجة الأخير الى درجة معلم لم يكن سهلا ، ولا يتم عشوائيا وانما يتم بعد اختبار القدرة الفنية للمترقي حتى لا تتدهور الحرفة وتضعف جودة الانتاج (٥٢) .

وعلى أية حال فقد ظلت تلك العادة في ثلاث طوائف هي : الصرماتية ، والحلاقين ، والحمامية ، وكانت تسمى عندهم بالشد والحزم ، وهي عبارة عن شد يلف حول وسطه . وهو حزام خاص عند شيخ الطائفة (٥٣) ويعقده النقيب عدة عقد أقلها ثلاث وأكثرها ست ، فالعريف كان يعقد الست عقد ، تفك الثلاثة الأولى منها على التوالي ، عند قراءة الفاتحة للنبي ، ثم الحسين ، فصاحب الطريقة التي تنتمي اليها الطائفة .

والعقدة التي تلي ذلك تسمى الأسطاوية ويفكها معلمه ، لأنه هو الذي رباه وعلمه الصنعة ، أما التي تليها فتسمى بالرتبة

---

(٥١) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(٥٢) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

(٥٣) احمد احمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٣ ، واستمرت تلك العادة في عهد اسماعيل ، بما يعني استمرارها حتى نهاية القرن التاسع عشر .

ويحلهـا شيخ الطائفـة ، أما الأخيرة فيحلهـا أحد الأسـطوات الموجودين وأثناء الحل والعقد يقرأ النقيب الخطب والقصائد (٥٤) بالمجلس (٥٥) وبعد حل تلك العقد ، ينادى به شيخ الطائفة عضوا من أعضائها (٥٦) وعقب ذلك يتعهد المترقى بمراعـاة الطائفـة وتقاليـدها (٥٧) .

ومن الواضح أن ذلك الحفل كان يختلف عن حفل دخول الصبى الحرفة ليصبح صانعا ، وعضـوا رسميا بالطائفة ، وان كان يسمى أيضـا الشد أو شد الولد أى دخول الطائفة (٥٨) لأن الصبى لم يكن له بعد شيخ قد علمه الصنعة ، ولم يكن له رتبة يمنحها له شيخ الطائفة ... الخ ، ولذا كان يكتفى بالنصف الأول من العقد ، أى بثلاث منها فقط .

وكان يتم الحفل عادة فى بيت والد الصبى ، حيث يجتمع أفراد الطائفة ، ثم يحزم الصبى بشـال ـ الحزام المشار اليه ـ ويعقد به ثلاث عقد ، ثم تقرأ الفاتحـة الأولى على الرسـول محمد صلى الله عليه وسلم ، والثانيـة على الحسين ، والثالثـة على شيخ الطريقة الدينية التى تنتمى اليها الطائفة ، وتفـك العقد الثلاث عند قراءة كل فاتحة ، ويقدم بعد ذلك شيخ الطائفة

---

(٥٤) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٥٥) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٥٦) أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٥٧) السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٥٨) محمد أنيس وآخر ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، ص ١٦ .

ويعلن دخول الصبى الطائفة ، وعلى ذلك يقدم الصبى بدوره هدايا رمزية للشيخ ، ثم يختتم الاحتفال بتلاوة بعض الابتهالات والأدعية الدينية ، وباقامة مأدبة على نفقة والد الصبى للحاضرين (٥٩) .

وتوضح تلك الاحتفالات شيئا هاما هو مدى التسامح الدينى بين المصريين ، فمن الواضح انها كانت ذات صبغة دينية اسلامية، ولم يظهر بها أى شكل من الأشكال الدينية الأخرى ، على حين من المؤكد أن الحرفيين فى مصر كانوا يضمون كل الفئات الدينية وليس المسلمين وحدهم ، مما يعنى قوة ذلك النسيج الاجتماعى وتوحده وتآلفه .

وقد كان من حق أى فرد من أعضاء الطائفة الذين يحضرون الاحتفال أن يعترض على دخول الصبى الطائفة أو ترقيته ، وذلك بأن يعرض على الحاضرين عينة أو نموذجا من صناعته ، يثبت به عدم تمكنه من حرفته .

وربما يتبع ذلك ما يمكن تسميته بأيام أهل القاهرة وغيرها فى بعض المناسبات ، التى كانت تقام فى أيام عامة معينة معروفة ، وفى مناسبات يختارها الناس بالقاهرة وفى غيرها من بلاد مصر ، اذ كانت تسير مواكب تشبه المهرجانات ، تبرز فيها الجماهير ابتهاجا بما يحرك عاطفتها وشعورها تجاه حادثة أو انسان .

ومن تلك المناسبات أن السيد عمر مكرم زعيم مصر حين

---

(٥٩) المرجع السابق ، ص ٣٩ .

احتفل بختان ابنته (٦٠) أقام أهل القاهرة مهرجانا شعبيا احتفالا بها ، وسار فيه أصحاب الحرف المختلفة ، يقودون عرباتهم وهى تمثل الحرفة أو العمل ، الذى تمارســه الطائفة منهم ، فيحضر أصحــاب كل حرفــة عربة ذات شــكل معين يختارونه ، وبعد زخرفتها وتزيينها يضعون على ظهرها أدوات حرفتهم ، ومع هذه الأدوات الصانع ، كأنها محل متنقل ، فتمر عربة عليها صانع الحلوى بأوانيه وادواته ، من دقيق وسكر وخلافه ، ثم أخرى عليها خياط يقص أثوابا ويخيطها ، وأخرى عليها بناء ، ثم أخرى عليها خباز بفرنه وعجينه يصــنع الخبز ، وهــكذا الحــداد ، والصــياد ... الخ ، ويسير أهــل الحرفــة أمام العربة التى تمثلهم (٦١) ويخرج أهل القاهرة أو غيرها من الصــباح للجلوس فى الأماكن التى تمر بها ، لمشاهدة تلك المواكب الشعبية الرائعة ، فيروا فيها حياتهم العامة والخاصة (٦٢) .

وعندما احتفل محمد على فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨١٣ بعقد قران ابنه اسماعيل ، استمر الحفل الى ليلة الجمعة التالية ليلا ونهارا، وخلال تلك الفترة نبه على أصحاب الحرف والصــنائع بعمل عربات مشكلة وممثلة لحرفتهم وصنائعهم ليمشوا بها فى زفة العروس ، ولذا فرض رئيس كل حرفة على أفرادها فرائض ودراهم يجمعها وينفقها على العربة ، وما يلزمها من زينة وأدوات الصنعة التى تتميز بها عن غيرها ، وما يحتاجه أيضــا من أخشاب وجمال وحمير أو رجال يسحبونها ، فتصير فى الشكل كأنها محل

(٦٠) فى أغسطس ١٨٩٩ ، راجع : محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، ج ١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١١٥ .
(٦١) نفسه ، ص ١١٦ .
(٦٢) نفسه .

والبائع جالس فيها ، كالفطاطرى والحلوانى والعقاد والسمكرى.. الخ (٦٣) .

وبلغت جملة العربات ٩١ عربة بخلاف أربع عربات مخصصة للعروس ، وكان أمام كل عربة أهل حرفتها وصناعها مشاة خلف الطبول والزمور ، وهم مزينون بالملابس الفاخرة ، التى كان أكثرها مستعارة (٦٤) .

وأخذوا منذ يوم الأربعاء يمرون من تحت بيت الباشا ، ويأتى كبير الحرفة بورقته الى المتعين لملاقاتهم ، فينعم عليه بخلعة ودراهم كما يعطى البعض شال كشميرى والفين فضة ، أو البعض طاقية تفصيلة قطن واربعة اذرع جوخ ، على قدر مقام الصنعة وأهلها ، واستمر مرورهم من أول النهار الى آخره ولما أصبح يوم الخميس رتبوا مرور الزفة (٦٥) .

والواقع أن تلك المهرجانات لم يكن الهدف منها المباهج العامة للجماهير ، أو اللهو واللعب فقط ، بل كانت بمثابة معرض متنقل يمثل الحياة الصناعية والانتاجية فى البلاد ، مما يزيد المنافسة التى تساعد على تقدم الحياة الصناعية وازدهارها ، كما انه من جهة اخرى يذكر الناس بما فى بلادهم من صناعة فيقبلون عليها (٦٦) .

---

(٦٣) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ٧ ، ط ١ ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٥٧ - ص٢٥٩ .

(٦٤) نفسه .

(٦٥) نفسه .

(٦٦) محمد الشرقاوى ، المرجع السابق ، ص ١١٧

٣ ـ الرئيس او شيخ الحرفة :

لما كان الرئيس صانعا فقد كان يعرف الى جوار ذلك باسم المعلم او الأسطى (٦٧) وكان يعمل فى مصنعه الصغير ويلحق به بعض الصبيان ـ كما أوضحنا ـ لتعلم الحرفة ومعرفة أسرارها ، واذا ترك الصبى معلمه فلا يستطيع العمل بمصنع آخر ، الا بعد العودة الى شيخ الطائفة ، فاذا كان الانفصال بسبب مشاجرة بين الصبى ومعلمه تدخل الشيخ بينهما ، ليزيل الخلاف ويعيد الصبى الى عمله ، وان كان الانفصال بسبب مصلحة مالية ، وافق الشيخ وتوسط لادخال الصبى فى خدمة معلم آخر (٦٨) .

وينبغى الا يغيب عن بالنا انه فوق ملكيته لمحل العمل ، وأدوات الانتاج ، فقد كان مالكا لراس المال المستخدم والمواد المستخدمة فى الانتاج ، مما جعل الحرفى يقوم ببيع منتجاته الى المستهلكين مباشرة ، وبذا جمع بين انتاج السلعة وتسويقها اى بين حرفتى الصناعة والتجارة (٦٩) .

---

(٦٧) وكان المعلم او الأسطى يكون هو وزملاؤه القسم الأكبر من الطائفة ، أما العريف فهو عامل أجير يقيم غالبا عند المعلم الذى يتكفل بايوائه واطعامه كالصبى ، راجع : اميل فهمى شنودة ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٦٨) احمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٦٩) محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ٩ ، وربما اغرى ذلك الوضع الى محاولة تقسيمها تقسيما آخر هو : شيخ الطائفة واسطواتها (جمع اسطى) وهم مالكو المحلات وأدوات الانتاج ، اى اصحاب الأعمال ، ثم الأجراء أو الصناع باليومية ويليهم الصبيان ، راجع : السيد رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

بالاضافة الى ما سبق فقد كان الرؤساء بمثابة الجهاز الادارى للطائفة ، حيث كانوا ينتخبون منهم من يضع لوائح تنظيم العمل وتحديد عدد الصبيان والعرفاء ... الخ من الأنظمة (٧٠) ، غير المكتوبة ومع ذلك فقد كان شيخ الطائفة أو رئيسها هو الذى يرجع اليه فيما يختص بشئونها وله على أفرادها نوع من الولاية القضائية حيث كان من حقه أن يعاقب من تحدث منه مخالفات .

ورغم ذلك ، فلابد من ذكر انه قد فقد منذ عام ١٨٣٠ عملية العقاب على أفراد طائفته ، وفقد كذلك عملية السيطرة على التسعير والأسعار خلال نفس العام ، اذ كان عليه أن يتمعق ذلك مع أطراف عديدة فى بداية فصول السنة المختلفة .

ويوضح ذلك ما قرره مجلس المشورة من انه يجب أن نكتب أوراق — صحيفة — فى الديوان الخديوى تشتمل على ترتيب حدود تأديب تجرى فى حق من يمسك بائم ، ويأتى فى مقدمة تلك القوانين الحكم على من يمسك بائم بأن يؤتى به الى الديوان الخديوى ليؤدب حسب اثمه (٧١) .

ولما كان سعر المنتج يختلف بحسب اختلاف فصول السنة ، فقد كان يتفق عليه بالمشاورة مع أرباب الخبرة به ، ويؤكد ذلك الاجتماعات التى كان يعقدها رجال الدولة مع كبار

---

(٧٠) احمد محمد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ٦٤٩ .

(٧١) الوقائع المصرية ، عدد ١٠٨ ، ١٩٣٠/٢/١١ ، احكام ، ص ٢ ، وأيضا : الوقائع المصرية عدد ١٦٤ ، ١٨٣٠/٧/٢٠ ، مجلس المشورة ، ص ١ .

المنتجين لتحديد الأسعار (٧٢) ومن تلك الاجتماعات ، الاجتماع الذى عقده مصطفى بك محـافظ المحروسـة ، وابراهيم اغـا المحتسب ، وخليل افندى ناظر الجراية ، واحمد كحله معـلم القصبخانة ، ومحمد عبد السلام شيخ القبانية ، ومحمد العربى شيخ الخبازين ، ومحمد الحريرى شيخ الصبانة ، ويوسـف والحاج داود شيخا اللبانة ، وقرىء الأمر ــ القانون المشار اليه ــ فى حضورهم (٧٣) وفهم مضمونه لهم (٧٤) .

وان دل ذلك على شىء فانما يدل على أن العقوبة ، قد سحبت من المشايخ ، والحقت بالديوان الخديوى ويدل ايضـا على أن التسعير كان يحدد فى اطار عـام وليس لكل حرفة منفردة ، وبذا يتضح التطور الذى احدثه محمد على مع الحرفيين الأفراد ، ومع المشايخ من سلبهم لأهم حقوقهم ، وهو ما أشار البعض خطأ (٧٥) الى انه قد تم فى وقت متأخر بعد محمد على .

---

(٧٢) نفسـه ، وقد جاء به انه ان ظهرت جنحتهم فى بيع شىء أكثر من السعر المقرر ، وثبت ذلك على احدهم ، فينظر ان كان ما زيد فى السـعر فضة واحدة ... الخ ، وان كان البائع متحمـلا للضرب يضرب ، وبذا اختلفت عقوبة الضرب من فضـة الى فضتين الى ثلاث ، ومن محتمل للضرب الى آخر ، اى من كهل الى متوسط فكل منهم يضرب بحسب تحمله ، راجـع : نفس المصـدر .

(٧٣) نفسـه .

(٧٤) نفسـه .

(٧٥) راجع : احمد محمد ابراهيم ، الاقتصـاد السـياسى ، جـ ١ ط ٢ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٢٢ ، ص ١٥٠ ــ ص ١٥١ .

وايضـا : حسـين على الرفـاعى ، الصـناعة فى مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص ٥٢ .

وعلى أية حال فقد كان على رأس مشايخ الحرف ، شيخهم الذى كان يسمى شيخ مشايخ الطوائف والذى كان يشترى مركزه من الدولة على الرغم من أن هناك بعض المشايخ كان يراس أكثر من حرفة بشيوخها التزاما كشيخ الحمامات الذى كان يراس٢٤شيخا من مختلف الحرف ، كصناع الخيـــام والحمارين والحمالين ... الخ (٧٦) وقد تولاها التزاما فى عـــام ١٨١٦ كرا بيت معلم ديوان الجمرك ببولاق (٧٧) .

وقد أورد البعض انه مع مطلع القرن الثامن عشر ، لم يكن يوجد بالقاهرة عادة شيخ يراس جميع طوائف حرفها ؛ ومؤكدا أنه على الرغم من ان شيوخ طوائف الحرف المصرية ، كان دائمـا يصدر قرار حكومى بتعيينهم ، اعتبارا من بداية القرن التاسع عشر وحتى نهايته ، الا ان اختيارهم لم يكن يتم فى انتخابات حرة عن طريق أعضاء الهيئات التى يراسونها ، وان كانت آراء كبار اعضاء الطوائف توضع فى الاعتبار عند اختيار الحكومة للشخص الذى ستعينه شيخا للطائفة (٧٨) .

وهو راى نعتقد انه يتطابق مع الوثائق فى شقه الأخير ، وغير موافق لها فى شقه الأول ، ويؤكد ذلك ان الفرنسيين عندما دخلوا مصر ، وجدوا الصناعات تسير تحت قيـــادة مشـــايخ الحرف الذين كان يراسهم شيخ مشايخ الطوائف ، أو رئيس عام كان يسمى

---

(٧٦) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، جـ ١ ، ص ٢٦١ .

(٧٧) امين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٧٨) راجع : ج.بير ، دراســات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة عبد الخالق لاشين وآخر ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٦٦ ، ص ٣١٢ .

السرنجار (٧٩) ثم أخذت سلطة المشايخ فى الاضمحلال الى أن أصبحت ألقابهم صورية ، حتى جردوا من كل سلطة فى اثنـاء حكم محمد على (٨٠) .

وربما لعب الفرنسـيون دورا كبيرا فى ذلك ، لأنهم عندما قرروا فى شهر سبتمبر من عام ١٨٠٠ ، مليون فرنسة على الصناع والحرفيين ، بحيث يدفعون فى العام ـ وكان هـذا شيئا لا طاقة للناس به ـ ١٨٦٠٠٠ر ريال فرنسة « ويكون الدفع على ثلاث مرات فى العام ، اى كل اربعة أشهر يدفع ٦٢٠٠٠ر ريال فرنسة وهو الثلث » . ولذلك الأمر عينوا دونا ويل مديرا للحرف (٨١) وقد يعد تعيين الفرنسيين لرئيس من عندهم مديرا للحرف سـابقة خطيرة ، سار عليها الحـكام من بعدهم ، مما يعد تدخلا جديدا فى شئون الحرف والحرفيين ، بالتنظيم والتجديد بشىء لم يعهدوه من قبل .

وسار على ذلك الدرب محمد على فيما بعد ، حيث نودى بالأسواق فى ابريل من عـام ١٨١٣ بأن السيد محمد المحروقى شاه بندر التجار بمصر ، وله الحكم على جميع التجار ، واهل الحرف ، والمتسببين فى قضاياهم وقوانينهم ، وله الأمر والنهى فيهم (٨٢) .

---

(٧٩) عبد المنعم الغزالى ، تاريخ الحركة العمالية ، جـ ١ ، مكتبـة يوليو للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤٦ .

(٨٠) حسين على الرفاعى ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٨١) علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، جـ ٤ ، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ترجمة زهير الشايب ، ط ١ ، مكتبـة الخانجى بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠٢ .

(٨٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ، جـ ٧ ، ص ٥١٩ .

ويتبين من ذلك النداء عدة أمور منها : أن ذلك المنصب كان موجودا ومستمرا على الأقل حتى تلك الفترة التى نودى فيها بذلك الرجل ، كما يتبين انه كان مايزال يعين عليها من قبل الحكومة ، وان له الأمر والنهى عليهم بعيدا عنها ، وان الحرفيين كانوا يخضعون بذلك الشكل لرجل من التجار فى كل شىء ، مما يثبت من جهة أخرى ان كيان او هيكل الحرفة لم يكن قد ترهل او تدهور حتى تهمله الحكومة فى ذلك النداء ، وربما يفسر تعيين رجل من التجار عليهم ، بأن التجار كانوا أقوى شوكة منهم وأكثر ثراء ، مما جعلهم انشط دورا فى الدوائر العليا متخذة القرار .

ولا يبدو ان تعيين رئيس على الحرفيين من التجار كان شيئا غريبا ، لأن العلاقة بين الحرفيين والتجار كانت علاقة وثيقة فالمؤثرات الاجتماعية التى كانت تؤثر على التجار ، كان اثرها يظهر بشكل مباشر على الحرفيين (٨٣) بالاضافة الى انه كان من مهام شيخ الطائفة تنظيم الصلة بين اعضاء الحرفة والتجار (٨٤) .

---

(٨٣) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٧ .

(٨٤) نفسه ، وقد كان للشيخ مهام عديدة بالاضافة الى ما سبق منها : تحديد أثمان العمل ، وترتيب درجات الأجور ، وهو الذى يقبل دخول أعضاء فى الطائفة ، ويجمع العوائد المقررة عليهم ، وذلك بتوزيعها عليهم حسب مقدرة كل منهم على الدفع كما يمنح الأعضاء شهادات تقرر كفاءتهم وتبين الأجرة اليومية لهم ، ويدافع عن الطائفة ويفض المنازعات بين أفرادها ،
==

تطور مهام المشايخ :

ومما يدل على اعتراف الحكومة بالمشايخ ودورهم فى حل مشكلات طوائفهم والدولة مخاطبة محمد على مباشرة شيخ القبانية ، حين أمره بحل مشكلة مصطفى القبانى ، التى تتلخص فى انه استأجر دكان قبانى بالصاغة ، ولكن المدعو سيد صالح ، اخذ الوظيفة من يده (٨٥) ولذا كلف محمد على ، الشيخ بالاطلاع على سندات الطرفين ، والنظر فى تلك الشكوى طبق القانون (٨٦) .

وتكليف محمد على هنا واضح ، لا لبس فيه ، حيث كلفه بأن يبحث تلك الشكوى ، ولم يترك له الحرية فى البحث ، بل ربطه بالقانون ، ومعنى هذا انه قد أصبح لا يعترف بالعادات والتقاليد الحرفية الموروثة ، وانما وجهه نحو التجديد والتحديث ، الذي بدايته العمل بالقانون المنظم لكل الأطر .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ذلك يبين اعتراف محمد على بالمشايخ ودورهم فى ادارة طوائفهم ، واستعداده

=

مما جعل منه الأب الروحى لعمال المهنة ، وان تغير ذلك الوضع بعد الفتح العثمانى ، حيث لم تعد وظيفته أكثر من كونه جابيا للضرائب ، الأمر الذى أفقد المشايخ – بعض الشىء – علاقتهم الأبوية بالحرفيين ، راجع أحمد أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ١٢ . وصالح رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، وعلى الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٢ – ص ٢٣ ، وفوزى جرجس ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٨٥) معية سنية تركى ، دفتر ٨ ، ص ٥٧ ، أمر كريم فى ٣ يولية عام ١٨٢٢ ، الى شيخ القبانية .

(٨٦) نفسه .

للتعامل معهم ، الا أنه من الواضح من تلك الشكوى أن الحرفيين هم الذين لجأوا اليه ، منتهكين التقاليد الحرفية التى كانت تجعل من شيخ الحرفة سيدها وكبيرها الذى لا يمكن تخطيه .

وعلى ذلك يمكن القول ان الحرفيين قد بدأوا يتمردون على تلك التقاليد ويحاولون الإطاحة بها ربما تقليدا لحرية الصناع الأوروبيين الذين بدأوا يسمعون عنهم ويحتكون بهم ، أو ربما لأنهم رأوا فى محمد على مجددا ، فحاولوا الاستفادة منه فى هدم تلك التقاليد التى تقف فى وجههم .

وربما لجأوا للرجل للاستفادة من هيبته فى اضافة هؤلاء المشيوخ ، كى يتخلصوا من ظلم بعضهم أو تجاوزاتهم ، وبذا يتضح وبما لا يدع مجالا للشك أن تدخل الرجل فى شئون الطوائف جاء بدعوة من أعضائها ، ثم واصل بعد ذلك التدخل لصالحه ، أو يمكن القول ان مصالح الطرفين التقت معا حول اللقاء الداعى لهدم تلك العادات والتقالية الموروثة ـ دساتير الطوائف ـ التى تقف فى وجه التجديد والتحديث .

ويبدو أن محمد عبد السلام شيخ القبانية ، كان رجلا معروفا ونشيطا ، بدليل تقديمه تقريرا بحث فيه مسألة القبانيين الذين حتم عليه المجلس العالى اختيارهما لقسمى النخيلة وشبراخيت ، مشترطا أن يكون لكل منهما ضامن غارم (٨٧) .

---

(٨٧) المجلس العالى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ٩٤ ، قرار من المجلس الخديوى رقم ١٥٦ فى ١٥ مايو ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوى فى تقريره الاول ، أن القبانين الذين لم حتى الآن اختيارهم وارسالهم الى مختلف الأقاليم لم

ثم قدم تقريراً ثانيــا أوضح فيه من الحجج والبراهين ما استوجب تصديق المجلس عليه ، وايماله بضرورة الاكتفاء عند استخدام القبانية باتيانهم بضــامن الحضور (٨٨) فاصــدر المجلس قراره رقم ٤٤٨ بقبول اعذار شيخ القبانية ، وبالاقتصــار فى أمر القبانيين المراد ارسالهما الى النخيلة وشبراخيت على ضامن الحضــور دون الضامن الغارم ، مع اتخاذ هذا القرار قاعدة يعمل بموجبها فى التعيينات القادمة (٨٩) .

وان دل ذلك على شىء فانما يدل على التطور الجديد ، الذى حدث فى حياة الحرفيين ، وهو انتقالهم من مكان الى آخر ، وهو ما لم يعهدوه من قبل ، فقد كان من اساسيات الحرفى التوطن والأهلية فى مكان واحد ، واذا سلمنا بان ذلك كان فيمن رشحوا وعملوا بالدولة ، الا إنه لابد من الاشــارة الى ان الكثير منهم كانوا مجبرين عليه بدليل حدوث حالات الهروب العديدة فى سائر الحرف وعلى اختــلاف الاقاليم ، وأيضا يجعلهم ضامنين للحرفى حتى لا يهرب ، مما يؤكد أيضا عدم اغراء العمل الحكومى لهم ، ونفور الكثير منه لمــا شابه .

يكن بينهم قبانى واحد ذو ضامن غارم ، وما ظهر أحدا من الناس ليكون ضامنا غارما لقبانى ما ولو ربطت له ماهية ، فاصــدر المجلس العالى قراره رقم ٤٣٢ موصيا بتكليف محمد عبد السلام لتخير القبانيين المطلوبين بحيث يركن الى استقامتهما والوثوق بذمتهما ، لان المحل المزمع ارسالهما اليه يتطلب ان يكون القبــانى مأمونا معتمدا عليه ، ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٢ ، ص ٨٥ ، أمر من المجلس العــالى رقم ١٤٠ فى ٩ ابريل ســنة ١٨٣٣ ، الى الديوان الخــديوى

(٨٨) نفســه .

(٨٩) نفســه .

وكان من مهام مشايخ الطوائف بالنسبة للدولة ، الاستفادة بخبراتهم فى المسائل التى تحتاجها وبخاصة انهم أهل خبرة لم تكن متوفرة عند كوادرها المستحدثة

ومن أمثلة تلك المهام تثمين الخامات لها ، ويتضح ذلك من احضار الديوان الخديوى للصوف الذى يؤخذ وهو شعر من البحيرة ، على حالته الأولى التى يؤخذ بها من الأعراب ، ثم جىء بشيخ صناع الصوف فى المحروسة ، وشيخ صناع الصوف فى الوجه القبلى ، فلما اجتمعا مع بعض الموظفين بالديوان ، لم يروا بأسا فى شراء الرطل من الصوف البحراوى بثمانى عشرة بارة ، ومن الصوف العقباوى بأربع عشرة بارة (٩٠) .

وكذلك تحديد أثمان المنتجات ، التى كان محمد على بحاجة لها ، ولذا كان محمد على بحاجة الى معاونتهم ، كى لا يرفعوا أثمان تلك المنتجات ، ويبين ذلك أمر مجلس الملكية بالتنبيه على شيخ الخبازين ، بأن لا يطمع فى رفع ثمن الردة اللازمة لمصلحة المدابغ ، وأن يبيع الأردب منها باثنى عشر قرشا ونصف قرش كالأول (٩١) .

وكذلك كان من مهامهم تحديد أجور الحرفيين الذين يعملون للحكومة ، ومن أمثلة ذلك اجتماع شيخ صناع الصوف فى المحروسة ، وشيخ صناع الصوف فى الوجه القبلى ، على أن

---

(٩٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ، ص ٤٦ ، امر من الديوان الخديوى رقم ٩٨ فى ٢٩ ديسمبر ١٨٣٠ ، الى محمد بك ناظر عموم المهمات الحربية والبك الدفتر دار .

(٩١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٨٧ ، أمر رقم ١٩٢ فى ٢٤ اغسطس ١٨٣٤ ، الى مأمور الديوان الخديوى .

يضاف الى ثمن الصوف المعطى لمصنع الجوخ اربع بارات ، تنقص من ثمن الرطل المعطى للغازلات ، فاصدر مجلس الملكية قراره فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣٠ موافقا لما ارتأياه ، لما فيه من انصاف لأولئك النسوة المغبونات (٩٢) .

وان كان فى ذلك دفع لظلم وقع بطائفتهم لدى الحكومة ، بتحديد أجر لأعضائها يحمل ربحا ما ، فلابد من الاعتراف بما فى ذلك من دفاعهم عن أفراد طائفتهم ، الا اننا لا نغفل ان تحديد سعر معين كهذا ، أكد عدم التفريق بين الجيد والردىء ، مما يقضى على المنافسة التى تساعد على جودة الصناعة ونموها وتطورها .

وتجدر الاشارة الى أنهم لم ينفردوا بتحديد أجور الحرفيين ، بل شاركهم فيها محمد على وبشكل كبير ومثال ذلك أمر الجناب العالى بالموافقة على زيادة ثمن قربة الماء ، منعا لشكوى السقائين ، بسبب منع بيع مياه من الأسبلة (٩٣)

وكان من مهامهم ايضا توريد العمالة ، التى تحتاجها مصانع محمد على ، فعلى سبيل المثال كان الديوان الخديوى يحضر شيخ الخياطين عملا بقرار شورى الجهادية ، ويأمره بتدبير الخياطين اللازمين ، حيث أمره فى عام ١٨٢٨ بتدبير مائتى خياط ، وارسالهم

---

(٩٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، أمر من شورى الجهادية رقم ٢٨٧ فى ٨ يناير سنة ١٩٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية

(٩٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، أمر من شورى الجهادية رقم ٢٨٧ فى ٨ يناير ١٨٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية .

الى ورشة الخياطين التى بالداورية ، اضافة الى الخياطين الموجودين بها ، لينهوا خياطة الملابس المطلوبة قبل العيد (٩٤) .

وكذلك تكليف الديوان الخديوى لشيخ الترزية بتدبير ثلاثمائة ترزى من المصريين ، ومائة من ترزية الروم والأرناءوط ، وخمسين من ورشة الترزية التى بالقلعة ، وارسالهم الى ورشة ترزية الجوخ ، لانهاء الملابس المطلوبة للآلايات (٩٥) .

ويوضح ذلك الأمر عدة أموز منها : ان شيخ الطائفة كان ينسق - الى حد ما - العمالة التى تنتمى لطائفته عند الحكومة من ورشة الى أخرى وان الحرفيين الأجانب كل فى حرفته - على الأقل فى تلك الفترة المبكرة - كانوا يخضعون لشيخ الحرفة المصرى ، بدليل تكليفه لهم بمثل تلك المهام .

ولم يقتصر توريدهم العمالة للحكومة فى داخل مصر بل الى خارجها ، ومثال ذلك طلب مجلس الاسكندرية من محافظ الاسكندرية ، كى يكتب الى مأمور الديوان الخديوى ، بأن يبحث بواسطة شيخ الوزانين بمصر عن وزان ، ويرسله مع عدته الى الاسكندرية ، لكى يرسل الى ناظر صيدا ، ولذا كتب الى كنج عثمان أغا خازندار البحرية ، أنه يحتاج الى وزان ، وان

---

(٩٤) مجلس ملكية تركى ، محفظة ٤ ، ملف ٣٠٨ - ١٣١/٢ ، جـ ١ ، ص ٧ ، امر رقم ٧ فى ٢١ ابريل ١٨٣٦ ، الى احمد الشذى وكيل مجلس الملكية .

(٩٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٧ ، ص ١٨٩ ، احمد محمد شورى الجهادية رقم ٢٨٧ فى ٨ يناير ١٨٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية .

لديه ذخائر متراكمة لم ترسل الى الجيش لعدم وجود ذلك الوزان .(٩٦)

وبذا يتضح ان الحرفيين لم يقتصر نقلهم من مكان الى آخر داخل مصر ، بل كان يتم نقلهم الى خارج مصر للعمل مثلما كان هو الحال في صيدا ، وان كان ذلك يتم بالتنسيق مع شيخ الحرفة .

وبالاضافة الى توزيد العمالة ، فقد استعانت الحكومة بهم ، لمساعدتها فنيا ومهاريا في ادارة مصانعها ، ومن ذلك أيضا قرار الديوان الخديوى ، المتعلق باصدار أمر الى حسين بك ناظر المهمات الحربية ، بأن يستدعى الى طرفه وكلاء طائفة الخيامين ومعلميهم ، ويكلفهم بوضع معدل للخيام من القماش المحلاوى (٩٧) .

وفي خضم تلك المهام العديدة وغيرها التى قام بها المشايخ للحكومة ، فقد ظل للطوائف مهامها الأساسية ، ويتبين ذلك في تكليف ديوان المعاونة ، مأمور التحصيل بالاسكندرية ان يحضر شيخ طحاني الثغر المقيمين بقسم شرشرابة ، وينبه عليه بجمع المال والفردة المطلوبين من جميع الطحانين (٩٨) .

---

(٩٦) ديوان خديوي تركى ، دفتر ٧٩٨ ، ص ١٢٨ ، امر من شورى الجهادية ، رقم ١٧٦ في ١٠ اغسطس ١٨٣٥ ، الى ديوان الجهادية .

(٩٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، ص ١١ ، أمر من الديوان الخديوي رقم ٢٣ في ٢٢ مارس ١٨٢٨ .

(٩٨) ديوان المعاونة ، دفتر ٢ أوامر ، ص ١١٩ ، أمر رقم ٦٣٥ في ٧ مايو ١٨٣٢ .

وكل هذا يوضح مدى استفادة محمد على بمشايخ الطوائف
ستعانته بهم ، ويوضح أيضا أن الرجل قد قلم اظفارهم فقط ،
م يسلبهم كل حقوقهم أو وظائفهم ، بدليل استعانته هو بهم ،
شاء مصالحه وادارة جهاز حكومته كما بينا ، مما يبين من
ة أخرى استمرارية دورهم فى الوسط الحرفى ، وان لم يكن
س قوته التى كان عليها قبل محمد على ، بالرغم من أن
يكل العام للحرف لم يختلف كثيرا خلال رحلته ، وربما يرجع
ك فى أساسه الى محاولة الحرفيين ومحمد على الارتماء فى
ضان بعضهم البعض ، مطيحين بالشيوخ وعاداتهم وتقاليدهم
روثة ، التى كانت تقف فى وجههم ، وربما يرجع أيضا الى
م أساس من اساسيات الحرف بنقلهم من مكان لآخر بعد أن
نوا يتوطنون فى مكان واحد يمنحهم القوة والوفرة .



الفصل الثانى

دخول محمد على العملية الانتاجية
وأثره فى الحرفيين



سياسة محمد على الاقتصادية :

كانت مصر تتبع مبدأ التخصص الاقتصادى فى أوائل القرن التاسع عشر ، حيث اعتمدت على الزراعة واهملت الصناعة ، كما اتبعت فى تلك الفترة مبدأ الحرية الاقتصادية ، ووفقا لتلك السياسة كانت الدولة تتدخل فى الشئون الاقتصادية ، والصناع احرار فى أعمالهم وفى تصريف انتاجهم ، تلك هى سياسة مصر الاقتصادية عندما تولى محمد على الحكم فى عام ١٨٠٥ ، فسار عليها فى البداية ، ثم تركها وتحول الى سياسة اقتصادية اخرى ، قائمة على مبداين هما :

الاستقلال الاقتصادى ، والاحتكار والتوجيه (١) حتى بولغ فى ذلك وذكر انه كان الزراع والتاجر والصانع الوحيد (٢) نتيجة لما كان له من الاشراف على غالبية عوامل الانتاج والتوزيع .

---

(١) احمد احمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) P.J. Vatikiotis : The Modern Mistory of Egypt, cox a yamn limited, London, 1969, P. 65.

وايضا :

جمال الدين سعيد ، اقتصاديات مصر ، ط ٢ مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٤ .

وادت تلك السياسة التى أدخلها واحكم تطبيقها الى تضخيم تلك المبالغات فذكر انه احتكر فى عام ١٩١٦ كل الصناعات الحرفية التى كانت قائمة فى مصر منذ فترة طويلة (٣) وربما لانه اكثر من اقامة المصانع الكبرى براسمال حكومى ، حيث عمل بها عمال وصناع لحساب الدولة بأجور محدودة ومخفضة ، ليحقق فكرتين: أولاهما فكرة الميزان التجارى الذى كان يرى انه يجب ان يكون فى صالح دولته ، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتي ، ومع بداية عام ١٨٢٠ بدأ الباشا يحول بالكامل هيئة الاقتصاد المصرى وبالأخص الصناعة الموجودة مهما كان اصلها (٤) .

واستمر فى سياسة تلك الى أن عقدت فى عام ١٨٣٨ معاهدة بلطة ليمان (٥) التى هدفت الى القضاء على نظامه الاقتصادى ، وفتح أبواب البلاد للاستعمار الاقتصادى ، وقد نفذت المعاهدة طبقا لاتفاق لندن عام ١٨٤٠ ، مما أمكن انجلترا

---

(٣) محمد فؤاد شكرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٩ — ص ٨٠

(٤) Op. Cit., P. 64.

(٥) هدف الاتفاق الانجليزى العثمانى الموقع فى ١٦ اغسطس ١٨٣٨ في بلطة ليمان الى تحطيم كل الأساليب الاحتكارية فى الدولة العثمانية ، وقد وجه بالدرجة الأولى ضد محمد على ونظام احتكار الدولة الذى يتبعه ، حيث قضت الاتفاقية أو المعاهدة بالسماح لرعايا بريطانيا بالاتجار فى جميع أنحاء الدولة العثمانية ومنها مصر دون قيد أو شرط ، وعندما قرر محمد على تنفيذ الاتفاقية كانت كثير من الاحتكارات الحكومية قد بدأت تنهار وبدأ بعض الذين تعلموا وتدربوا فى مصانعه يعملون لحسابهم الخاص ، راجع : محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ، ص ٦٠ — ص ٦١ ، وأيضا : — Op. Cit., P. 66.

من استعمار مصر اقتصاديا (٩) وسهل عليها مهمة استعمارها عسكريا فيما بعد .

ومع نهاية الاحتكار قضى على كثير من الصناعات ، وبدأت مصر ترتبط بالاقتصاد الراسمالى الحر .

حيث انتهى مبدأ الاستقلال الاقتصادي بفشل النهضة الصناعية ، بعد أن تعرضت المنتجات المصرية لمنافسة المنتجات الأجنبية ، أثر الغاء الاحتكار وتقرير حرفة التجارة فى عام ١٨٤١ ، وبعد ان حد من استهلاكها بسبب نقص عدد الجيش ، وقصر حكم محمد على على مصر والسودان فى عام ١٨٤١ ، وبذلك عادت مصر الى مبدأ التخصص الاقتصادي (٧) . وربما ساعد على ذلك وبتلك السرعة ، ضعف الكفاية الفنية وسوء الادارة ، بالاضافة الى عوامل أخرى ، كقصور القوى المحركة أو المنافسة الأجنبية التى أدت الى القضاء على النظام الصناعى فى مصر (٨) .

دخول محمد على المجال الصناعى :

عندما انتقلت مقاليد الحكم الى محمد على كانت الحرف الرئيسية مركزة فى بعض أحياء القاهرة ، وسار الباشا على ذلك النظام ، لأن تجميع أصحابها فى مكان واحد يسهل مراقبتها (٩)

---

(٦) حليم عبد الملك ، المرجع السابق ، ص ٢ .

(٧) — Robert. L. Tignor : Modirnizetion and British Colonil Rule in Egypt, 1882 ... 1914, Princeton, London, P. 39.

(٨) جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٩) — J.C.B. Richmond : Egypt 1798 — 1952, London, 1977, P. 64.

وايضا : على الجريلتى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ ـ ص ٦٤ .

حتى انه اسس فى ٧ يونية من عـام ١٨٠٩ مصلحـة التمغـة على المصوغات والمنسوجات (١٠) لتحقيق ذلك الغرض .

بل انه خطا خطوة أخرى بالنسبة للحرفيين ، وهى تجميعهم لتشغيل اعماله وصناعاته ، وتمثل ذلك فى السابع من ينـاير عام ١٨١٠ عندما شرع فى انشاء مراكب لبحر القلزم ، فأحضر الأخشاب الصالحة لذلك ، وجعل بساحل بولاق دار صناعـة وورشات ، وجمع الصناع والنجـارين والنشارين ليهيئوها ، وتحمل الأخشاب على الجمال ، ثم يركبها الصناع بالسـويس سفينة ، ويقلفطونها (يطلونها بالقار) ويبيضونها (١١) ويلقونهـا فى البحر فعملوا أربع سفن كبيرة لحمل الأسفار والبضائع (١٢) ولأهمية عملية جمع الحرفيين لمشاريعه سنلقى عليهـا الضـوء هنا بمثال آخر لأهميتها ، بالرغم من اننا سوف نفرد لها نقطـة خاصة ، ففى آخر يناير من نفس ذلك العام ، شرع محمد على فى عمل طريق تجـاه باب القلعة المعروف بباب الجبل ، يوصـل الى اعلى جبل المقطم فجمعوا البنائين والفعلة والحجارين للعمل ، حتى انه نودى بالقـاهرة بألا يشتغل أحد من هؤلاء فى عمـارة احد ، ليعملوا فى القلعة لاتمام ذلك العمل ، الذى تم فى العـام التالى ، فكان طريقا واسـعا منحدرا من اعلى الى أسفل سهل الصعود الى الجبل والنزول منه (١٣) بدون مشقة كبيرة . وبدءا

---

(١٠) امين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، مطبعة دار الكتب المصريـة ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، ص ٢١٨ .

(١١) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(١٣) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

من تلك الفترة والاحتكار مستمر على المعمرين المستعملين فى الأبنية والعمائر : كالبنائين والنجارين والنشارين والخراطين ، والزامهم فى عمائر - أعمال - الدولة بمصر وغيرها بالأجرة أو بالتسخير ، مما أدى الى اختفاء الكثير منهم وابطاله لصناعته واغلاق من له حانوت حانوته (١٤) وعندما كان يطلبه كبير حرفته المكلف باحضاره عند معمار باشا ، كان يجد نفسه مخيرا بين ثلاثة مواقف ، اما أن يستجيب له ، واما أن يفتدى نفسه . واما أن يقيم بدلا عنه ويدفع له الأجرة من عنده ، وعلى ذلك ترك الكثير من الصناع صناعاتهم وأغلقوا حوانيتهم ، وتكسبوا بحرف أخرى ، فتعطلت بذلك أعمال الناس فى التعمير والبناء ، بحيث ان من اراد أن يبنى كانونا أو مدودا لدابته تحير فى أمره ، واذا كسر لانسان مفتاح خشب كان لا يجد نجارا يصنع له مفتاحا آخر الا خفية(١٥) .

وفى اغسطس من عام ١٨١٩ كلف محمد على الكتخدا بك بأن يكثر من اصحاب الحرف والصناعات من المعماريين والحدادين، وذلك باضافة شيء على يوميات الصناع المستخدمين بالاشغال (١٦) مما يبين انه لم يحول كل الحرفيين الى عمال أجراء مباشرة .

ويؤكد ذلك انه فى نفس الأمر ، قد أوضح للرجل بانه طلب مرارا من أمين افندى المعمارجى مؤكدا له انه من البدهى

(١٤) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، حوادث شهر ديسمبر سنة ١٨١٢ ، اليوم السابع منه ، ص ١٨٧ .

(١٥) نفسه ، ص ١٨٨ .

(١٦) معية سنية تركى ، دفتر رقم ٣ ، ص ٩٧ من الجناب العالى (ترجمة الامر رقم ٣٦٠) فى ١٢ أغسطس ١٨١٩ الى كتخدا بك .

أن يكثر من النجارين والنشارين والبنائين والنحاتين المرتبطين بفن المعمار ، والخراطين والحدادين والسباكين والبرادين المرتبطين بمصنع الحديد وبفن الصناعات الأخرى من فروع هذين القسمين، وناصحا له باضافة شيء على يومياتهم ، وبأن يسعى الى تكثيرهم ايضا بواسطة العمل على تحريك طمعهم (١٧) وبذلك يتضح أن محمد على عمل على الاكثار من الحرفيين لديه ، سواء باغرائهم ماليا أو باللعب على أوتار طمعهم ، مما يبين مرة أخرى ان الرجل لم يجبر على الأقل - كل الحرفيين على العمل بمشاريعه الصناعية، وانما نصب لهم الفخ أو الشبكة فوقعوا فيها .

ولم يتوقف الرجل عند ذلك الحد ، بل انه عمل على تكوين كوادر وهياكل صناعية لديه ، ويبين ذلك ارادته الصادرة فى سبيل تكثير أرباب الصناعة على ذلك النحو ، على أن يكون الضم المقدر على يوميات الصناع المستخدمين بالأشغال بحسب مراتبهم ، وأن يقرروا نظاما على يوميات الأسطوات ومن يليهم وكذلك التلاميذ ، وان يحيل الى أمين أفندى مهمة تكثير الصناع المرتبطين بفن المعمار ، وان يحيل الى على شاكر افندى مهمة تكثير الصناع المرتبطين بمصنع الحديد ، وأن يأخذ على كل منهما عهودا ومواثيق شديدة (١٨) .

مما يوضح ان الرجل كان جادا فى بناء كوادره العاملة بفئاتها المختلفة وبهيكل أجور منظم ، مخصصا لذلك الأمر كبار موظفيه على أن يكونوا مسئولين أمامه عن تنفيذ تلك السياسة .

---

(١٧) نفسه .

(١٨) نفسه .

ويبين أيضا أن مسئولية محمد على فى هـذه الطوائف بذلك الشكل ، لا يمكن عدها مسئولية كاملة ، بل ان الطوائف تعد هى المسئولة مسئولية مباشرة فى هدم نفسها او انتحارها لوقوعها فى ذلك الفخ .

كان ذلك فيما يختص بمسألة دخوله مجال الصناعات المعمارية والمعدنية ، ومعالجته لأوجه القصور عنده ، أما فيما يختص بصناعة الغزل لديه فقد اصدر امره فى فبراير سنة ١٨١٩ الى محمود بك الخازندار ، لكى يوزع الخيوط على كل منزل به نساء يشتغلن بها (١٩) وبذا يتضح أيضا بداية دخوله بنظام الاحتكار الى تلك الصناعة .

وبعد ذلك أصدر تكليفا الى كاشف الجيزة وغيره ، مبينا لهم فى التكليف عدم ارتياحه من اشتغال بعض اصحاب الأنوال بالأشغال الخارجية ، ولزوم التنبيه عليهم وتأديب من لا يمتنع منهم (٢٠) ويصور هذا التكليف خطوات سياسة محمد على تجاه الحرفيين ، فهى تبدأ بعدم ارتياح تجاه وضع صناعى معين ، ثم تنبيه لتعديله ، فزجر لمن لم يتعظ ... الخ .

وربما كان مضطرا الى اجمالى تلك السياسة فى امر واحد ، دون أن يفسح فترة زمنية لكل خطوة منها ، ومما يوضح صعوبة موقفه ومشكلته اصداره امرا بايقاف العمل مؤقتا فى الأنوال ،

---

(١٩) معية سنية تركى ، دفتر ٣ ص ٥٩ ، أمر رقم ١٩٩ ، فى ١٧ فبراير عام ١٨١٩ .

(٢٠) معية سنية تركى ، دفتر ٣ ، ص ٨٥ ، امر عام رقم ٣٠٥ فى ١٩ يونيه ١٨١٩ .

نظرا لكثرة البفتة الموجودة ، وامره ناظر الأنوال بالاجتهاد في تصريفها وبيعها (٢١) ويوضح ذلك الأمر عدة امور منها ، ان اصحاب الأنوال كانوا يعملون لحسابهم خلسة فى بعض الأحيان ، وان السوق الداخلى كان ضيقا أمام منتجات محمد على مما ادى الى زياد مصنوعاته من حاجة تلك السوق ، مما يبين حاجته الشديد الى الأمر السابق والى اجماله بذلك الشكل .

ولمواجهة ذلك الأمر بحزم اكثر ، امر الرجل على بك ناظ الأقماش بضبط القماش البرانى ، ويجعل النساجين فى مكا واحد بباب واحد يخرجون منه (٢٢) بعد ان كان هؤلاء النساجو على أنوالهم فى أماكنهم الخاصة ، وترك فى ذلك الأمر الحري لذلك الناظر كى يبدى رغبته فى أماكن النساجين المراد انشاؤه فى القرى (٢٣) .

ولم يكتف محمد على بأمره هذا الى ناظر الأنوال ، ب أصدر أمره الى ناظر قرى ارز رشيد كى يجمع النساجين طرف فى محل واحد للتمكن من منع البرانى ، مع العمل على تعمير المكا لحفظه من المطر (٢٤) وخلافه .

---

(٢١) معية سنية تركى ، دفتر ٩ ، ص ٢٠٩ ، أمر من الجناب العا رقم ٧٦٢ فى ٢٥ سبتمبر ١٨٢١ .

(٢٢) معية سنية تركى ، دفتر ٩ ، ص ٢٠٩ ، امر الجناب العا رقم ٧٥٧ فى ٣٠ اغسطس ١٨٢٢ .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) معية سنية تركى ، دفتر رقم ٩ ، ص ٢٣٩ ، امر من الجناب العا رقم ٨٢٧ ، فى ١٧ سبتمبر ١٨٢٢ .

وزاد فى الأمر متابعة واهتماما انه كان يطلع على كشف ما يضبط من البرانى ، فى بلاد وجه بحرى ، ومنها ما أطلع عليه فى شهر اغسطس من عام ١٨٢١ ، ثم كان يحرر بعد ذلك الى حكام تلك البلاد وكشافها يأمرهم بالاجتهاد فى منع البرانى منعا باتا (٢٥) حتى وصل الأمر به الى أن اصدر أمرا الى والى جرجا فى عام ١٨٢٣ ، اوضح له فيه بأنه نظرا لأمر المنع المتعلق بانتاج الأقمشة والخيوط ، سواء بالتصنيع المباشر او البيع او الشراء تكون العقوبة هى الجلد والموت أو العمل فى مصنع بولاق وعليكم ان تعينوا القرية التى يوجد فيها المذنب وكذلك اسمه وشهرته ثم ارسلوه الى المصنع (٢٦) .

كما تابع العمليـة الانتاجيـة من زاوية أخرى هامة ، وهى زاوية جمع المادة الخام اللازمة للصناعة حيث اصدر محمد على تكليفا لعمر بك حاكم المنوفيـة أمره فيه بجمع الكتان الجديد الموجود عند الفلاحين (٢٧) ثم توزيعه بعناية على الغزالين ، من اجل صيانة مصلحة الأنوال من الكساد (٢٨) كما أمر بتوزيع التيل الذى يرد من مأمورية المحلة على النساء اللائى يعرفن الغزل

---

(٢٥) معية سنية تركى ، دفتر بدون نمرة ، أمر رقم ٧٧٨ ، محرر فى ٢٩ سبتمبر ١٨٢١ ، الى ناظر أنوال أقمشة ، ص ٢٩٦ .

(٢٦) مراجع : أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٧ .

(٢٧) معية سنية تركى ، دفتر ٣ ، ص ١٩ ، أمر رقم ٤٦ فى ١١ سبتمبر سنة ١٨١٧ .

(٢٨) نفسه .

لغزله (٢٩) وعلى أن يرسل الى رشيد لعمل قلوع المراكب (٣٠) .

ومما يدل على امعان محمد على فى احتكار تلك الصناعة وبعض الصناعات الأخرى انه لم يترك حتى الفوط حرة ، فقد كان سكان فوه يصنعونها ، ثم يذهبون بها الى طنطا لطبع التمغة عليها وبيعها ثم اعطاء ثمنها لشيخ فوه (٣١) .

كذلك رفض فى عام ١٨٢٨ اجابة طلب الصباغين انشاء مصابغ على نفقتهم ، مبررا ذلك بأنهم يطلبون اخذ ثمانية قناطير نيلة من الحكومة ، ومؤكدا انه يجب تشغيلهم على ذمة الحكومة ، لأن الحكومة ضبطت المصانع التى بالمحروسة وبالأقاليم ، وانشأت مصبغة بالمحروسة ، انفقت فيها مبالغ كبيرة ، ولأن الصباغين لو اخذوا من الحكومة خمسة قناطير من النيلة ، فليس ببعيد أن يأخذوا من الخارج خمسة عشر قنطارا (٣٢) .

ومن ذلك الأمر يتضح عدة أمور : منها حرصه على أمواله التى انفقها فى بناء مصبغة المحروسة ، وخوفه كذلك من أنه لو أباح ذلك للصباغين بمنحهم بعض القناطير من النيلة للصباغة ، فسوف يحصلون من الخارج على اضعاف اضعاف ما يعطيه لهم ، ومن هنا كانت معارضته لطلبهم .

---

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر بدون نمرة ، ص ٢٥٥ ، أمر رقم ٢٦٢ فى ٢٩ يونية سنة ١٨٣٢ ، الى احمد افندى من قسم صفط .

(٣٠) نفسه .

(٣١) معية سنية تركى ، دفتر ٨ ، امر كريم رقم ٤٨٦ فى ١٥ مارس سنة ١٨٢٢ ، الى كاشف الغربية .

(٣٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٩٩ ، أمر من الجناب العالى على هامش الخلاصة رقم ١٩٢ فى ١٠ ابريل سنة ١٩٢٨ ، الى محمد أغا ناظر أقسام المنصورة .

ومع احتكاره لكل ما يخص الغزل والنسيج ، فيبدو أن احتكار صناعة غزل ونسج الحرير قد ظلت بعيدة عنه حتى عام ١٨٢٨ ، حينما كلف حسن افندى مأمور نصف الشرقية بأن ينبه على الفلاحين بتوريد الحرير الذى ينسجونه بمعرفتهم الى الميرى (٣٣) وربما يرجع ذلك الى ان تلك الحرفة كانت قليلة او بسيطة فى مصر .

كما طلب المجلس العالى من الديوان الخديوى ، أن يطلب من الكتخدا بك تنفيذ مضمون خلاصة المجلس الصادرة فى ١٧ يناير عام ١٨٣٠ ، الخاصة بتوزيع الصوف على الغزالين (٣٤) وكذلك أمر محمد على مشايخ عربان أولاد على والجميعيات المقيمين بقسم دمنهور ، أن يرسلوا الصوف المرتب عليهم ، واللازم لتشغيل الأحرمة (البطاطين) بدمنهور (٣٥) .

ومما يلقى الضوء على سياسة محمد على الاحتكارية الحرفية ، ويوضح انها مسألة مصلحة مالية ، الأمر الذى أصدره الى وكيل ناظر المجلس العالى ، طالبا منه فيه أن يجرى مقايسة فى مسألة المسامير اللازمة لمصلحة الأبنية ، وهل الحصول عليها من الحدادين مقابل اعطائهم الحديد الخردة المتراكم فى ورشة المهمات الحربية أوفق للمصلحة ، أو انشاء مواقد فى ورشة الحديد

---

(٣٣) معية سنية تركى ، دفتر ٣٣ ، ص ٢٩٥ ، أمر من الجناب رقم ٣٤٨ فى ٦ ابريل سنة ١٨٢٨ .

(٣٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٦ ، ص ٢٨ ، قرار من المجلس العالى رقم ٦٩ فى أول مارس سنة ١٨٣٠ ، الى الديوان الخديوى .

(٣٥) معية سنية تركى ، دفتر بدون نمرة ، ص ١٧٧ ، أمر رقم ٢١٢ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣٢ .

ببولاق وصنعها هناك أوفق (٣٦) ولم يكتف بذلك بل طالبه بأن تعرض عليه نتيجة تلك المقايسة (٣٧) ومن ذلك الأمر وتلك المقايسة يمكن القول بأنه طبق نظام الاحتكار على المصنوعات الحرفية التى وجد فيها فائدة له ، أما غيرها فقد تركها لأصحابها .

ويؤكد ذلك أن الميرى كان يستأجر ستة عشر مدقا لمدة ست سنين ، من شخص يدعى محمد أبو ناصر ، تقع فى ثلاث محلات بدمياط ، وعندما أراد الرجل بيعها ، خاطب بذلك محمد على فى عريضة بعث بها اليه ، وقد صرح بأن تسلم له وأن يصرح له ببيعها ، وعلى هامش أمره ذكر للمسئولين بأنه ان كانت تلزم للميرى تلك المدقات فليشترها ، وان لم تكن تلزمه فليتركها للرجل يبيعها لمن يشاء (٣٨) مما يبين من جهة أخرى تشجيعه لحرية الصناعة وعدم تصلبه أمام سياسة الاحتكار .

ويؤكد ذلك تصريحه الى بورنج الذى ذكر فيه أن هدف صناعته ، التى تحمل فى سبيلها أكبر التضحيات « أنه لا ينتظر من وراء منشآته أى ربح بل تعويد شعبة أعمال المصانع » (٣٩) وهو بعد آخر مواكب لمصلحته المالية ، مما يبين أن الشقين

(٣٦) معية سنية تركى ، دفتر ٦٨ ، ص ٢٨٥ ، أمر رقم ٣٣٥ فى ١٧ نوفمبر ١٨٣٥ .

(٣٧) نفسه .

(٣٨) معية سنية تركى ، دفتر رقم ٨ ، ص ١٢٦ ، ترجمة الأمر التركى رقم ١٧٠ ، فى ٢٧ اغسطس ١٨٢١ .

(٣٩) أندريه ايمان ، الصناعات المصرية فى ظل الأسرة العلوية ، اتحاد الصناعات المصرية ، الكتاب الذهبى (بمناسبة مرور ٢٥ سنة على تأسيس الاتحاد)مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ٨٣ .

كانا يخدمان سياسة الرجل بمصر ، فى اطار الميزان التجـارى والاكتفاء الذاتى .

وربما يساعد على فهم ذلك ، انه عندما عزم بعض الصباغين على أقفال مصابغهم قبل احتكارها أصـدر أمره الى الكتخدا بك ، ذكر له فيه بأن مراده هو ادخـال مسألة هـذه الصباغة تحت نظام موافق للمصلحة « فاجمعوا المخلصين لنا ، وتشاوروا معهم فيما اذا كان الأوفق هو ابقاء هذه المسألة طرف الأصناف ـ الحرف ـ أم ضمها على نظارة الأنوال ، وافيدونا بما يتم عليه الرأى » (٤٠) . فهل كان محمـد على يستين حقـا بمستشاريـه ويستفيد بهم ، لا ان محمد على كان شأنه شأن حـكام فترته ينفرد بالحكم فى كل أموره وشئونه ، التى تمثل الصناعة جزءا منها ، ورغم هذا فان ذلك يوضح انه دخل سياسة الاحتكار وفقا لرأى مستشاريه وأعوانه ، الذى من المؤكد انه كان يلقى قبولا عنده ، واستجابة لضغوط المشايخ بالاقلال من الضرائب والفرض، مما يعنى انه قد تكون تيار متعدد المصـالح والروافد والاتجاهات فانصـاع له .

وربما يؤكد ذلك انه قد أصـدر تكليفـه الى حسـن اغـا بأمور الفيوم ، طالبا منه وضـع أصـول لتشغيل المعـاصر بين الأهالى (٤١) مما يعنى انه ترك لأصحاب المعاصر الحرية فى ادارة حرفتهم ، التى لم تدم طويلا اذ سرعان ما سحبها ، بتراجعـه

---

(٤٠) معيـة سـنية تركى ، دفـتر ٦ ، ص ٥٠٣ ، امر رقـم ٦٠٣ فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٢١ ، الى البك الكتخدا .

(٤١) معية سنية ، دفتر ٢٩ ، ص ٨٧ ، أمر رقم ١١٧ فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٧ ، وقد حررت صورة بهذا المعنى الى معظم مدن مصر .

وفرضه الاحتكار عليها فى نفس العام ، مما يجعل المرء يتساءل اين خطة او منهج الرجل ، او بمعنى آخر اين سياسة محمد على الاقتصادية او الصناعية مما راينا ، وهل كانت تلك السياسة المتذبذبة تهدف الى تحقيق مصلحة الدولة فقط ، او انها استهدفت الى جانب ذلك تحقيق مصلحة الجهاز الادارى المشارك فى الحكم ، الذى كان يكسب من وراء ذلك الكثير (٤٢) ، ورغم ذلك فان تلك الرؤية الداخلية التى طرحت ذلك التساؤل لا تلغى الاطار العام لسياسة عهده الصناعية والاقتصادية المتميزة .

***

اثر مستشاريه عليه :

لما تولى محمد على الحكم وجد الحرف الرئيسية مركزة فى بعض أحياء القاهرة ، فسار على ذلك النظام لسهولة مراقبتها ، فأمر بناء على مشورة بعض الافرنج باقامة عمارة بين السورين وحارة النصارى المعروفة بخميس العدس ؛ ليجتمع بها اصحاب الصنائع القادمون من بلاد الافرنج وغيرهم ، فأفردوا لكل حرفة وصناعة محلا وصناعا ، واشتمل المكان على الأنوال والدواليب والآلات لصناعة القطن والحرير والأقمشة والقصبات (٤٣) ولذا الزموا مشايخ الحارات بجمع ٤٠٠٠ غلام من المصريين ليعملوا تحت أيدى الصناع وليتعلموا ، وليتقاضوا أجرة يومية ، فمنهم من يأخذ

---

(٤٢) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٦٣ — ٦٤ .

(٤٣) راجع : احمد احمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ — ص ١٥٣ .

القرش والقرشين والثلاثة ، بحسب الصناعة وما يناسبها ، على أن يعودوا الى أهلهم آخر النهار (٤٤) .

وفى عام ١٨١٠ احدث محمد على (بدعة المكس) وهى ضريبة على النشوق ، حينما لفت بعض الأروام نظر الكتخدا بك الى أمر النشوق وكثرة المستعملين له وكذلك الدقاقين والباعة وأشاروا عليه ، بأنه اذا جمع دقاقيه وصناعه فى مكان واحد ، وفرض عليهم مقادير (ضريبة) يلتزمون بها ، فانه سيضبط رجاله ويجمع ماله ، ويوصله الى الخزينة من يكون ناظرا وقيما عليه « فانه يتحصل من ذلك مال له وزن » . ورفع كتخدا بك ذلك الأمر الى محمد على ، الذى أمر فى الحال بكتابة فرمان بذلك (٤٥) مما يبين أن محمد على لم يكن ينوى الاحتكار ، وانما سار فيه كنظام قديم سهل قولبته والتحكم فيه ، فالحرف الجديدة التى أخضعها له كانت كتلك الحالة التى بين أيدينا ، اغراه فى ذلك شدة حاجته للمال ، فصار فيه بشدة .

واختار الذى جعلوه ناظرا على ذلك خانا بخطة بين الصورين ونادوا على كل صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ومنعوهم من الجلوس بالأسواق والخطط المتفرقة ، وكان الناظر أو القيم

---

(٤٤) امين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٤٥) يلاحظ هنا أن الجبرتى يذكر انها بدعة ، وذلك لانه كان لا يرضى عن مثل تلك الامور وبناعضها ، راجع الجبرتى ، جـ ٧ ، ص ٨٢ — ص ٨٣ ، على حين ذكر البعض « انه وكل امر ملاحظتهم على من هو كفء وفرضت على هذا الصنف ضريبة لعادت الخزينة بايراد وافر » وهو بذلك يقرر صراحة انها ضريبة وليست كما ذكر الجبرتى ، راجع : امين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ص ٢٢ .

على ذلك يشترى الدخان المعد لذلك من تجاره بثمن حدده هو ، ثم يبيعه لصناع النشوق بثمن حدده أيضا ، ومن وجده يبيع شيئا من الدخان أو يشتريه أو يسحق نشوقا خارجا عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه يقبض عليه ويعاقب ويغرمه (٤٦) وسرعان ما غم ذلك الأمر القرى أيضا (٤٧) .

كما نظر الديوان الخديوى فى عام ١٨٢٦ ، اقتراح ابراهيم اغا مأمور المحلة ونبروه — ولاحظ بعض صعوبات ومحاذير فى الأخذ به — الذى طالب فيه بجمع حلاجى القطن الموجودين فى المحلة والقرى التابعة لأقسامها ونبروه ، بآلاتهم وادواتهم فى ثكنة سمالوط ، وجرد القطن الموجود فى ذمتهم ، وغزل القسم النظيف منه وتوريده الى تلك الثكنة ، وكذا احضار الكتاب والقبانية والسماسرة والمخزنجية الى الثكنة ، واقامتهم فى محال مناسبة (٤٨) مما يوضح اثر بعض مستشارى محمد على ودورهم فى سلوكه للخط الاحتكارى للحرف ، ويوضح كيف كانوا ضالعين فى ذلك الأمر ، حتى ولو لم تتحقق افكار بعضهم ، فقد تحققت أفكار البعض الآخر .

ويتضح ذلك من قرار الديوان الخديوى رقم ١٠١ فى عام ١٨٢٧ ، والمتعلق بالموافقة على اقتراح رستم افندى مأمور مليج وابيار ، باعادة المعاصر الى ذمة الميرى — وهو العام الذى ترك فيه حريتها — وبترتيب المعاصر الموجودة فى كل مأمورية فى

---

(٤٦) الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٤٧) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠

(٤٨) كما طالب المقترح باحالة اداراتهم الى حسن اغا ، راجع : ديوان الخديوى دفتر ٧٣ ، ص ٦ قرار رقم ١٥ فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٢٦ .

محل واحد ، حيث بين أن هـذا العمل يمنع المصرجية من أدخال البذر البرانى فى بذور الميرى ، ويزيل الشـك بالكلية فى مسألة التهريب (٤٩) مما يبين أن سياسـة الدولة كانت توجـه لمجرد الشبكوك ، وليس للحقائق والوقائع ، وبالفعل تصـدر الأوامر الى كـل مأموريـات الوجـه القبـلى بأن يقومـوا بتطبيـق تلك القرارات (٥٠) .

مما يلقى أيضـا بظلال من الشك على سياسـة محمد على الاقتصـادية الصناعيـة ، ويبين أنها لم تكن نابعـة من عقيـدة اقتصادية ثابتة ، وانما كانت بالاضافة الى الأسـباب السابقة مسألة ردود افعال ، وجهه اليها مستشاروه ومعاونوه ، الذين لعبوا فيها أيضا دورا كبيرا ، تلاقى مع أهداف الرجل وساعد على سلوكه ذلك الخط .

كما أن رستم افنـدى هـذا ـ يبدو أنه كان يمثل مركز قوى ـ هو أيضا صاحب الاقتراح ، الذى وافق عليـه الديوان الخديوى ، وأصدره فى صورة قرار خاص بالغاء محـال الصباغة التابعة للأهـالى وانشـاء مصـابغ حكومية فى المـأموريات (٥١) وزيادة فى الاحكام اقترح الرجل ، ووافق الديوان الخديوى على اقتراحه بصنع اختام بواسـطة ديوان القماش ، وتوزيعها على تلك المصابغ لختم الأقمشة المصبوغة فيها لمنع التهريب (٥٢) .

---

(٤٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٢ ، ص ٣٦ ، صدر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٢٧ .

(٥٠) نفسـه .

(٥١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٤ ، ص ٣١ ، قرار رقم ٢٠٩ من الديوان الخديوى فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٨ . كما صـدرت الأوامر الأخرى بذلك المعنى الى مأمورى الأقاليم ، بأن يعملوا بموجب ذلك الاقتراح وذلك القرار .

(٥٢) نفسـه .

ويبين ذلك أن هؤلاء الرجـال وأمثالهم من دولاب حـكم محمد علي ، كانوا وراء سياسـته الاحتكارية ، للمكاسب التي جنوها من ورائها ، سواء بوجه حق ، أو بغير وجه حق يتمثل في سوء الادارة : كالبرشاوي ، واقتناص بعض الأموال وغيرها. وعلى اية حاله فيبدو أن الرجل كان يستجيب لهم ، ربما لتلاقي افكارهم معه لثقتـه فيهم ، أو لأنه كان مشـغولا بأمور أخرى كتوسـع الدولة ، وحروبه وصراعاته مع الباب العالي والدول الأخرى .. الخ ، أو لأنه كان يرضى بما يقدم له من اقتراحات ما دامت توفر له ما يحتاجه من المـال ، ولكن مما لاشـك فيه أن الادارة الحاكمة معه كانت هي المستفيد الأول والأخير من وراء تلك الاقتراحات .

وعلى ذلك فاننا نحمل محمد علي أكثر مما يحتمل ، عندما نذكر انه المسئول الأول عن الاحتكار ، الذي بدأ تقريبا في منتصف عام ١٨٠٩ ، وكان بطريقة عفوية ، وغير مقصـودة كعقيدة ، ولكن تراكماته فيما بعد أدت الى ما انتهى اليه من نتائج .

جمع حرفيين :

ففيما يختص بجمع النشارين أو المنشرجية ، أصدر الجناب العالي امرا الى حاكم المنصـورة ، كي يسرع بارسال ٦٠٦ انفار من المنشرجيـة ، مع رجل محـافظ رشـيد ، بنـاء على طلب المحـافظ (٥٣) .



---

(٥٣) معيـة سـنية تركي ، دفـتر ٩ ، ص ٢١٥ ، امر رقـم ٧٦٤ في ٢٤ اغسطس سنة ١٨٢٢ .

كما كلف مدير الشرقية بأن يدبر النشارين ومساعديهم مع مناشيرهم ، ويسلمهم الى القواس عثمان المرسل الى طرفه لاحضارهم الى ترسانة بولاق (٥٤) وطلب كذلك من مدير الضريبة بأن يهتم بارسال الأنفار النشارين المطلوبين من مديريته لاشغال القوارب فى ترسانة بولاق بدون تعلل (٥٥) مما يبين شدة حاجته الى النشارين المرتبطين بصناعات الترسانة وغيرها .

اما حرفة النجارة فقد امر خليل بك محافظ دمياط ، بجمع مائة نفر من الأولاد ، وتعليمهم صناعة النجارة فى ترسانة دمياط ، بدلا من الذين كانوا بها وأرسلوا الى ترسانة الاسكندرية (٥٦) .

كما طلب ادهم بك ناظر تشغيل المهمات الحربية أن يمد بعدد من القونداقجية (صانعى القواعد الخشبية للبنادق) ليصنعوا قواعد جديدة للخمس عشرة الف بندقية المكسورة والقواعد فى التفنكخانه (ورشة البنادق) ، لأن الذين لديه من القونداقجية ليسوا من الكثرة ، بحيث يكفون لعمل هذا العدد الكبير من القواعد ، ولذا اقترح هو نفسه ، أن تمد التفنكخانه بالقونداقجية المقيمين فى مختلف نواحى القطر البحرى فأقر المجلس رايه ، مقررا فى ٨ مايو ١٨٣٠ ايفاد أوسطى قونداقجى مصحوب بقواس الى الوجه البحرى ، وأوسطى قواندقجى آخر

---

(٥٤) ديوان شورى المعاونة تركى ، دفتر ١٥٨ ، ص ١٩٨ ، أمر رقم ٦١٨ فى ١٤ مارس سنة ١٨٢٨ .

(٥٥) نفس المصدر ، ص ٢٠٧ ، أمر رقم ٩٧٧ فى ٢٨ مارس سنة ١٩٣٨ .

(٥٦) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٤ ، امر رقم ١٧ فى ٢٦ يولية سنة ١٨٢٨ .

مصحوب بقواس الى الوجه القبلى ، ليمر بالمأموريات فيفرز القونداقجية الصالحين للخدمة ويحضرهم للقاهرة (٥٧) .

ولشدة الحاجة الى النجارين ، أمر الجناب العالى بجمع مائة غلام من المحروسة ، بمعرفة نظارها لتعليمهم صناعة النجارة، لأن النجارين قليلون (٥٨) مما يوضح أن تلك الحرفة لم تكن تكفى حاجة محمد على ، ولذا جاء ذلك الأمر كى يدخل دماء جديدة لتلك الحرفة .

وفى مجال حرفة الحلج والعزل والنسج ، أمر محمد على ، رستم افندى مأمور نظام مليج وابيار ، بحصر أعداد النساء والبنات لتنظيف قطن دواليب مصنع شبين وارسالهم للعمل وعدم تعطيل الاشغال (٥٩) كما أمر مدير الشرقية أن يجمع نحو خمسة آلاف عاملة من النساء لأشغال الغزل (٦٠) .

وكذلك كان الحال فى مجال صناعة الحرير ، مع أنها كانت صناعة جديدة على مصر ، حيث أصدر الديوان الخديوى قراره بجمع مائتى نفر من صناع الحرير ، بمعرفة مشايخ الثمن

---

(٥٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٣ ، ص ٧٧ ، قرار من الديوان الخديوى رقم ١٦٢ فى ١٧ ابريل سنة ١٨٣٠ ، الى مأمور القليوبية وغيره .

(٥٨) معية سنية تركى ، دفتر ٧٤ ، ص ٥٣ ، قرار من الجناب العالى رقم ١٠٤ فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٣٦ ، الى البك الخازندار .

(٥٩) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١١٧ ، أمر الجناب العالى رقم ٤٦٦ فى ٢٩ يونية سنة ١٩٢٦ ، الى رستم افندى مأمور مليج وابيار .

(٦٠) نفسه .

وارسالهم الى ناظر الحرير (٦١) مما يؤكد تعطشه الى الحرفيين عامة فى بداية دخوله المجال الانتاجى .

ومما يبين جدية رجال الادارة فى جمع الغلمان الشكوى التى قدمها الشيخ المالكى ، شيخ ثمن الأزبكية ، التى أوضح فيها انه جاد فى تدبير الأنفار اللازمين للترسانة وارسالهم اليها الا انه لا تصرف له فى مقابل ذلك النقود المعتاد صرفها عن كل نفر ، لنقباء مشايخ الأثمان ، التى يطلق عليها معتادية النقيب وقدرها قرشان باعتبارها بدل قهوة ومركوب ، ولذا قرر الديوان الخديوى انه يجب التنبيه على ناظر التشغيل بالترسانة ، بصرف تلك المعتادية له ، أسوة بنقباء مشايخ الأثمان الآخرين (٦٢) .

وربما تفسر لنا تلك المعتادية : عملية الضرب والاهانة التى كان يقوم بها هؤلاء المشايخ والنقباء للأهالى ، لأن فى تلك المعتادية مصلحة مالية لهم ، وفى سبيلها يهون كل شىء أو يفعلون أى شىء .

وازاء ذلك برزت ظاهرة هروب الحرفيين من مشاريع محمد على الصناعية ، ويوضح ذلك الأمر الصادر الى كل المديرين ، محددا فيه اسماء الأحد عشر نفرا من حدادى قلعة الكبش الهاربين ، للقبض عليهم وارسالهم الى حسن افندى ناظر المصانع (٦٣) كما اصدر الجناب العالى أمرا الى الديوان الخديوى،

---

(٦١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٥ ، قرار من الديوان الخديوى رقم ٤٧ فى ١٢ يونية سنة ١٨٢٧ ، الى حضرة الأفندى .

(٦٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٥١ ، قرار رقم ٢٨١ فى ١٨ يونية سنة ١٨٢٧ .

(٦٣) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١٨٢ ، امر الجناب العالى رقم ٣٧٢ فى ١٤ يولية سنة ١٨٢٦ ، الى محمود بك مأمور نظام نصف الغربية .

يذكره بقراره رقم ٦٢ ، القاضى بقبول ما اقترحه عارف أفندى ناظر معامل الشيت ، والخاص بالبحث عن الحدادين ، الذين فروا من مصانع الحديد الى قراهم فى الوجه البحرى والذين تقتضى الضرورة ارجاعهم الى مصانعهم ، ليتسنى لها أن تهيىء المهمات المطلوبة منها وأن ترسلها (٦٤) .

وكذلك امر محمد على محافظ دمياط بالقبض على الأنفار والقلافطة الهاربين من ترسانة الاسكندرية واعادتهم اليها لمداومة عملهم فى تشغيل السفن (٦٥) وأيضا أصدر أمره الى مدير نصف أول وجه قبلى ، بالقبض على الفارين من شغالة ورش التفنكخانه المقيمين بنصف أول وجه قبلى ، واعادتهم الى محل عملهم بالحوض المرصـــود (٦٦) .

ولمواجهة ظاهرة الهرب تلك أصدر محمد على أمره الى ناظر المجلس الملكى ، ليتداول فى مسألة الفارين ، وليصـــدر نشرات أكيدة الى نظار الفابريقات بالعناية فى أمر منع العمال من الفرار واتخاذ حل مناسب (٦٧) .

---

(٦٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٤ ، ص ١٣٧ ، امر من المجلس العالى رقم ٢٨٣ فى ٣٠ مارس سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٦٥) معية سنية ، دفتر ٨ اوامر ، ص ٤ ، امر رقم ٨ فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٣٦ ، وهو موجه ايضـا الى : مدير نصف اول وجه قبلى ، ومدير نصف ثانى واسطا ، ومدير المنوفيـة ، ومحافظة رشيد .. الخ .

(٦٦) نفس المصدر ، ص ١٤ ، أمر رقم ٢٧ فى ١١ مايو ١٨٣٦ ، وهو مرسل أيضا مامور اشغال المحروسة ، ومدير نصف أول غربية .

(٦٧) معية سنية ، دفتر ٤٧ ، ٩٥ ، امر رقم ٣٦٧ ، فى ٣٠ يونيـة سـنة ١٨٣٣ .

ولم تقف مواجهته عند ذلك الحد ، بل انه خطا خطوة اخرى على طريق هروب العمال ، اذ أصـدر أمره الى المديرين كلفهم فيه بأن يكون الأنفار الذين يرسلونهم الى الفابريقات بضمانة مشايخهم ، لأجل عدم هروب اى فرد منهم (٦٨) بالرغم من انه كان يعمل لهم عند حضورهم بيانا لأجل عمل تعاقد بخصوصهم مع مشايخهم(٦٩) وكل ذلك يوضح خطورة تلك الظاهرة ومحاولته القضاء عليها .



التعليم او التلمذة الجديدة :

ولمواجهة ظاهرة هرب الحرفيين والتوسع الصناعى ، لجـأ محمد على الى عمليـة تكوين كوادره الحرفيـة الخاصـة به ، وبمجتمعه عامة ، موسعا من القاعدة الحرفية به ، وكان لب عمله فى تعليمه الحرف الأنفار جدد يمد بهم مصانعه وفروع الحيـاة الحرفية الجديدة ، بما تحتوى عليه من فنون حديثة على سطح المجتمع المصرى ، وبذا فقد اخترق الحرف ، وهدم أساسا من أهم أسسها واعمدتها وهو احتكار الحرفة للصناعة وانغلاقها على نفسـها .

وقد بدأ ذلك مبكرا منذ عام ١٨١٩ ، عندما كلف كتخدا بك بارسال خمسة عشر نفرا تكون أعمـارهم بين الخمسة والعشرين

---

(٦٨) معية سنية ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ٩٥ ، أمر رقم ١١ ، ١٢ يولية سنة ١٨٣٦ ، الى المديرين .

(٦٩) معية سنية ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ٢٣ ، كتـاب رقم ٢٥ فى ١٨ يونية سنة ١٨٣٦ من مدير حسابات مصرية ، الى السيد محمد شاكر افندى قومندان الخوض .

سنة ، لكى يتعلموا سحب الحرير عند الأسطوات الذين فى الوادى، ليكونوا دائمين فى تلك الحرفة (٧٠) .

كما أمر محمد على ابراهيم باشا مأمور المحلة ونبروه ، بارسال اثنين من الحلاجين ، الى محمد اغا مأمور طهطا وجرجا لتعليم الفلاحين طريقة الحلج (٧١) وبذلك الشكل نشر محمد على التعليم الحرفى بين جميع المواطنين بعد ان كان قاصرا على الحرفيين فى دوائرهم المحدودة ، وبذلك ايضا يهدم عدة أسس من أهم أسس النظام الحرفى ، ومنها التدرج الحرفى من صبى الى عريف الى اوسطى ... الخ ، ومنها ايضا نشر أسرار تلك الحرف على المواطنين بعد إن كانت الطوائف تعمل على المحافظة عليها ، مما يكثر من اعداد الحرفيين ببلده ، ويكسر بوتقة الحرفيين التقليدين المحدودة الأعداد ، والمكونة جزرا صناعية ضئيلة ، مما يعنى من جهة اخرى محاولته الخروج ببلده من دائرة الحرفية الصناعية العتيقة الى نطاق الدولة الصناعية .

وكذلك أمر رستم أفندى مأمور مليج وأبيار ، بترغيب الفلاحين فى تعلم صناعة عمل التيل من القنب وتكليف المتخصصين المرسلين اليه بتعليم الأهالى تلك الصناعة (٧٢) .

---

(٧٠) معية سنية تركى ، دفتر ٥ ، ص ٩٧ ، امر رقم ١٦٧ فى ٢٢ مايو سنة ١٨١٩ ، الى كتخدا بك .

(٧١) معية سنية تركى ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٥٦ ، أمر من الجناب العالى رقم ٤٢٢ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٢٦ ، الى ابراهيم باشا مأمور المحلة ونبروه .

(٧٢) معية سنية تركى ، رقم ٣٣ ، ص ٢١ ، امر من الجناب العالى رقم ٤٤ فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٢٧ ، الى رستم افندى مأمور مليج وأبيار .

ولم يكتف محمد على بذلك ، بل انه عمل عملية تحويل عماله من حرفة الى اخرى ، بمعنى انه حول من حرف غير هامة للبلاد صناعيا الى اخرى هامة ، مدفوعا فى هذا برأى شاكر افندى ناظر الترسانة (٧٣) ، ومن ذلك اصداره أمره الى خليل بك محافظ دمياط بجمع مائة نفر من صبيان القهوجية والدخاخنية ، وتعليمهم فن النجارة فى ترسانة دمياط (٧٤) .

وربما كان دافعه الأساسى فى ذلك التحويل مواجهة حاجة البلاد الشديدة ، لحرفة النجارة التى تحتاجها الترسانات وغيرها.

وفى مجال صناعة القلفتة ايضا أرسل محمد على أمرا الى اربعة عشر مأمورا من مامورى بحرى ، وعشرة من مامورى وجه قبلى طلب منهم فيه أن يقوم المشتغلون بصناعة قلفتة المراكب بتعليم عدد كاف من الفلاحين تلك الصناعة ، حتى لا تحرم المراكب على النيل من القلفتة ، « وبعد تعليمهم يرسون الى ترسانة الاسكندرية للبقاء بها » (٧٥) .

وقد فعل الرجل ذلك فى مجال حرفة نشر الخشب (٧٦) وصناعة الحبال (٧٧) وغيرها لمواجهة حاجات دولته ، بالاضافة الى

---

(٧٣) معية سنية تركى ، دفتر ٢٥ ، ص ٢٣٩ ، أمر رقم ٥٣٧ فى ١٩ يناير سنة ١٨٢٧ ، الى خليل بك محافظ دمياط .

(٧٤) نفسه .

(٧٥) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٥١ ، امر من الجناب العالى رقم ٩٦ فى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٢٨ .

(٧٦) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٤٢ ، راجع امر الجناب العالى رقم ٧٥ فى ٢١ اغسطس سنة ١٨٢٨ ، الى محمود بك مامور فوه وكفر الشيخ .

(٧٧) معية سنية تركى ، دفتر ٤١ ، ص ٢١٧ ، راجع : امر الجناب العالى رقم ٣٠٥ فى ١٧ يولية سنة ١٨٣١ ، الى حبيب أفندى .

ما قرره الديوان الخديوى بالموافقة على جمع مائة من كل ثمن من اثمان المحروســة ، وكذا مائة غلام من كل ثمن من ثمنى بولاق ومصر القديمة ، عدا الذين تقرر جمعهم قبلا ، على ان يرسلوا الى المصانع لتعليمهم مختلف المهن والحرف ، وأن تخصص لهم يوميات تقوم بأود قوتهم (٧٨) .

واذا كانت العملية الأخيرة ــ وأمثالها الكثير ــ تمثل اضافة دماء للحرفيين عامة ولحرفيى محمد على خاصــة ، فقد كانت تأتى بنتيجة عكسية فى الحرف عامة ، لأنها كانت تؤدى الى تفريقها ، ولو لم يكن الحرفيون منغلقى الحــال على انفسهم وعلى ابنائهم لتدهورت أعدادهم ، الا انهم كانوا يمدون أنفسهم ذاتيا ، ومن هنا كان تواصلهم واستمرارهم أمام ذلك التطور الذى أدخـله محمد على ، على سطح الحياة الصناعية بمصر .

وبصفة عامة فقد ســار محمد على ، على النظــام القديم بتجميع أصحاب الحرف فى مكان واحد ليسهل مراقبتهم والتعامل معهم ، ثم خطــا خطوة اخرى تجاههم ، بجمعهم لتسهيل اعماله وصناعاته ، وبذا دخل الى ما سمى بسياسة الاحتكار الصناعى منذ منتصف عام ١٨٠٩ ، بصناعة اثر صناعة وفق حاجته ، وكل ذلك مواكب لسياسة اكثاره من حرفييــه بشتى الطرق ، التى زحف اليها بعض الحرفيين من تلقــاء أنفسهم ، مما يوضــح ان سياسته الاحتكارية لم تكن سياسة متصلبة أو عمياء ، بل كانت سياسة مرنة وفق مصلحته بمصر ، وان وضح فيها سياســة

---

(٧٨) ديوان خديــوى تركى ، دفتر ٧٦ ، ص ١٢٢ ، قــرار الديوان الخديوى رقم ٣٥٣ فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٢٩ ، الى احمد افندى ناظر معامل الشــيت .

ومصلحة مستشاريه بصــورة بدا فيها تأثيرهم على الرجل ، ولا ينسينا ذلك انه بسياسته تلك قد اخترق الحرف وهدم عدة أسس من أسسها ومنها التوطن ، بجمعه لعدد لا يستهان به من الحرفيين وارسالهم الى الأماكن التى تحتاجهم ، وعندما هرب منه بعض الحرفيين أحدث الاختراق الثانى ، بانشائه كوادره الخاصة ، وبتوسيع القاعدة الحرفية العامة عن طريق تعليم الحرف من خارج التقليديــة مما يعنى نسفه لعمليــة احتــكار الحرف للصناعة وانغلاقها على نفسها ، ونشر فنونها بين الناس .



الفصـــل الثـــالث

نظام محمد على الانتـــاجى وعلاقته بالحـــرفيين



احتكار الصناعات الصغيرة :

قبل فترة حكم محمد على كانت مصر لا تعرف الا بعض الحرف ، كحرفة النسيج اليدوى ، وحرفة الصباغين ، والغزالين، والخياطين ، والزجاجين ، والحدائين ... الخ (١) .

وبتولى محمد على حكمها اخذت نظاما اقتصاديا جديدا ، اصطلح على تسميته بنظام الاحتكار ، وتمشيا مع ذلك النظام امتدت يد الرجل الى الصناعة ، حيث أكد دوهاميل فى تقريره ، أن الحكومة كانت تعطى الكتان للنساجين ثم تبيعه بعد نسجه لحسابها الخاص (٢) .

---

(١) عبد المنعم الغزالى ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

(٢) تقرير دوهاميل ، معرب بكتاب محمود فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٤٧٤ . كان الكولونيل دوهاميل قنصلا عاما لروسيا فى مصر ، وبعث بذلك التقرير الى وزير خارجية روسيا فى ٦ يولية سنة ١٨٣٧ ، بعد أن قضى أكثر من ثلاث سنوات يجمع كل ما اتصل به من معلومات واحصاءات من أحوال مصر ، محمد فؤاد شكرى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ — ص ٣٢٦ .

واكد ذلك راشد البراوى ، عندما أوضح انه طبقا لذلك النظام تسلم الدولة المواد الأولية الى الصناع ليصنعوها ثم يسلموها اليها ، مع محاسبتهم على اى نقص فيها ، أما أجورهم فكانوا يأخذونها حسب القطعة (٣) .

وسار على دربهما الباحثون سواء الأجانب منهم أو المصريون، ومن الأجانب هيلين التى ذكرت أنه باحتكار الصناعة المحلية أغلق محمد على الورش الأهلية ، التى كانت تنتج الأقمشة وسائر المنسوجات ، والغى الأساليب التى درجت عليها طائفة النساجين، وأمر الحرفيين بدخول ورش الحكومة ، ليكونوا عمالا مأجورين ، كما عين ديوانا للاشراف على صناعة النسيج ، وبعث الوكلاء الى القرى ليشتروا للدولة الخيوط التى تغزلها نساء الأهالى ، وعين فى كل قرية مشايخ ليحصوا مغازلها وليضمنوا عمل نساجيها وبعث موظفى الدولة الى القرى والمدن لشراء منسوجاتها بأسعار حددتها الدولة ، ووضع خاتما للدولة على طرفى كل قطعة نسيج (٤) .

ومع ما فى تلك المقولات من صحة ، الا انه لابد من القول بأن هناك بعض التحفظات على بعضها ، ومنها أن الرجل لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول ورش الحكومة ، وهو ما يوضحه البحث الذى بين يدى القارىء ، الذى يصحح الكثير مما فى تلك المقولات كل فى موضعه .

---

(٣) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٤) هيلين ديفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر ، ترجمة د. احمد عبد الرحيم مصطفى وآخر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٨٠ .

أما المصريون فيأتى فى مقدمتهم حسين خلاف ، وأحمد الحته ، ومن اخذ منهم بعد ذلك ، فقد ذكر الأول ، ان النجاح الذى حققه محمد على فى تطبيق نظام الاحتكار على بعض الحرف الدائمة الاستعمال ، شجعه على أن يعممه فى كل الصناعة الصغيرة ، وكانت حرفة النسيج — لاتساعها — هى الكوبرى الذى ساعده فى نقل نشاطه الى الأقاليم ، حيث كان الموكل بالناحية ومباشرها يعينان فى كل قرية رجلا معروفا من مشايخها ليكون وكيلا ، ويعطونه قدرا من الدراهم ، كى يحص الأنوال فى دفتر سواء الشغال منها أو العاطل ، وكذلك الصناع ، الشغال منهم والعاطل ، فيأمرون البطالين بالنسيج على الأنوال التى لا يوجد لها صناع بأجرة كغيرهم على ذمة الميرى (٥) ووقع الرجل أيضا فى اغراء التعميم لذلك النظام ، الذى أوضحنا أنه لم يكن معمما مائة فى المائة ، حتى فى الصناعة الواحدة .

على حين كان الثانى أوقع بعض الشىء ، عندما ذكر أن محمد على احتكر عددا كبيرا من الصناعات الصغيرة القائمة فى مصر ، ووفقا لنظام الاحتكار كانت الدولة توجه الانتاج وتوزعه ، فتعطى الصانع المواد الأولية بسعر محدد ، ليصنعها فى مدة محددة حسب معدل تفرضه عليه ، ثم تشترى ما أنتجه صناعيا بالسعر الذى تحدده وتختمه بخاتمها ، وتبيعه للتجار والمستهلكين ، على أن تصادر ما يوجد منه غير مختوم ، وبذا عاد نظام الاحتكار على الدولة بالفائدة اذ كانت تعطى الصناع المواد الخام بسعر

---

(٥) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ط . ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٨٠ — ص ١٨١ .

أعلى من سعر شرائها ، ثم تبيع المنتجات بسعر أعلى من سعر شرائها فتكسب بذلك مرتين (٦) .

ويبدو ان المصادر الأولى قد لعبت دورا فيما ذهبوا اليه ، ومن هؤلاء امين سامى ، الذى ذكر ان « محمد على عمل أماكن ومصانع لنسيج الأقطان وغيرها ، واحتكر ذلك بأجمعه وابطل » دواليب الصناع ومعلميهم واقامهم يشتغلون وينسجون بالمناسيج التى احدثها بالأجرة ، وابطل مكاسبهم وطرائقهم التى كانوا عليها ، فيأخذ من ذلك ما يحتاجه وما زاد يرميه على التجار ، وهم يبيعونه على الناس بأغلى الأثمان (٧) .

فمع ان الرجل كان يتحدث عن مصانع النسيج والأقطان واحتكارها ، الا أن قراءتها فى عجالة وبلا توقيق تؤدى الى سحبها على الصناعة الواحدة ، ثم الصناعات عامة ، وهو ما نعتقد انه قد حدث للباحثين الأوائل ، وسار على دربهم الآخرون .

واستمر ذلك الوضع على ما هو عليه ، الى ان أكد أحد المؤرخين ان هناك مقولات وأحكاما ثبت عدم صلاحيتها ، ومنها نظام الاحتكار الذى اشتهر به محمد على كأسلوب فى الاقتصاد ، حيث سار ــ كما أشرنا ــ أن محمد على احتكر انتاج وبيع كل شىء فى البلاد ، وانه كان الزارع والتاجر والصانع الوحيد ، فى حين ان الرجوع الى وثائق فترة محمد على ، يعطينا حقائق

---

(٦) احمد احمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠ .

(٧) امين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٥٨ ، وكذلك عبد الرحمن الرافعى ، الذى أكد ان محمد على عمد الى احتكار الصناعة ، فصار الصانع الوحيد لصنائعها ، راجع كتابه : عصر محمد على ، ص ٦٣٢ ــ ص ٦٣٣ .

وتفاصيل تجعل المرء يخرج برأى مخـالف لتلك المقولة السائدة (٨) اذ تقرر الوثائق أن الرجل لم يحتكر الصناعة كليـة ، وانما كانت هناك صناعات ظلت خارج نظام الاحتكار ، كشـمع العسـل ، وحبال المراسى وصناعة البلور والأطباق ، وتحميص البن ، وان الدولة كانت توفر كافة مستلزمات الانتاج ، وكذا كان من الطبيعى أن تفرض العقوبات المناسـبة على من يتباطأ فى الانتـاج ، وان توضع الشروط التى تحمى الانتاج المحلى بمنع دخول المنتجات المنافسـة (٩) .

وقد أكد شفيق غربال أن عام ١٨١٧/١٨١٦ كان يمثل أول مراحل الاحتكار ، وأن محمد على عدل عن هـذا الاحتكار ــ وان لم يحدد متى عدل الرجل عن ذلك ــ وشرع فى تشييد المنشآت الصناعية الكبرى المجهزة بالآلات الجديدة ، وانه قد تمكن بفضلها من كساء جيشه وتسليحه وبناء أسطوله بالاسكندرية (١٠) .

ويتفق ذلك مع ما ذهب اليه ذلك البحث ، من خـلال ما أوضحه من تراجعات محمد على عن احتكاراته لبعض الصناعات فى وقت كان ما يزال محتكرا لبعضها الآخر ، ومن خلال ما أوضحه أيضا من استثناءات الرجل الحرفية ... الخ ، وبمعنى آخر

---

(٨) عاصم الدسوقى ، البحث فى التاريخ ، مكتبة القدس ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٣ .

(٩) نفسه ، ص ١٩٤ ــ ص ١٩٥ .

(١٠) واجع : محمد على الكبير ، كتـاب الهلال ، عدد ٤٣٠ ، أكتوبر ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٩ ، ورغم ذلك فلا يفوتنا القول بأن شفيق غربال قد ذكر أن عـام ١٨١٧/١٨١٦ هو بداية الاحتكار على حين ان البداية الحقيقية للاحتكار كانت فى منتصف عام ١٨٠٩ .

فالرجل كان يحتكر هذه الصناعة ويترك تلك ويستثنى الأخرى ، مما ينفى عنه صفة الخط الاحتكارى ، أو الاحتكار المستمر والدائم .

ويؤكد ذلك ايضا سماح الرجل باقامة المشاريع الصناعية الأجنبية ، فلو كان الرجل يمتلك العقيدة الاحتكارية ، ما سمح باقامة تلك المشاريع الأجنبية ، التى تفرغ ذلك النظام من مسماه ، بالرغم من ادراكنا لفهم الرجل لمصالحه وعمله لها الا انه فى سبيل المبدأ والعقيدة قد يهون الكثير ، وهو ما لم يفعله الرجل .

وفيما يختص بالمشاريع الأجنبية فقد امر محمد على بقبول عرض روس وروفائيل التاجرين ، بانشاء مدبغة صغيرة فى بولاق او رشيد أو دمياط ، لدبغ الجلود على الطريقة الأوروبية ، على ان يصير توسيعها ، كلمات ظهرت الفائدة والمنافع ، « وانها ستشغل خمس سنين ابتداء من العمل للمتهما بالشروط المدونة » ولذا تصرح لهما بانشاء المدبغة فى المدينة التى يريدونها والا يمانعهما أحد (١١) .

ومن ذلك التصريح المفتوح يتبين تفهم الرجل لمصلحته وعدم تجمده أمام ما اطلق عليه بأسلوبه او نظامه الاحتكار ، مما يشهد أن احتكاره لبعض الصناعات ، كان بهدف استغلالها لخدمة البلاد ماليا واستراتيجيا ، وليس بهدف التضييق على الناس ومشاركتهم ربحهم ، وان حدث ذلك بطريقة غير مقصودة ، ويؤكد ذلك استثناءاته المتكررة ، التى كان يمنحها للبعض عندما يتضح له الغبن الذى لحق بهم من جراء احتكاره ، وان قسا فى بعض

---

(١١) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١٦٢ ، مرسوم من الجناب العالى رقم ٣٨١ فى ١٥ يونية سنة ١٨٢٦ ، الى روس وروفائيل التاجرين .

الأحوال ، فربما يغفر له ظروفه وحروبه التى تكاد تكون مستمرة حتى تسوية لندن (١٢) .

ولم يقف محمد على عند ذلك الحد ، بل سمح للديوان بأن يقرر لهم « بعد ان فتحوا مدبغتهم فى رشيد الف جلد من جلود الماعز وخمسمائة أردب من القرض » (١٣) .

وعندما حاول مالكا المدبغة أن يتوسعا ، بزيادة عدد عمالها لزيادة انتاجها ، رفض محمد على طلبا تقدما به فى ذلك الخصوص ، مقررا عدم زيادة عدد العمال ، والاكتفاء بما ينتجونه من الجلود ، منعا لوقف حركة مدبغة مصر ، واصدر أمره اليها بالعمل بذلك الأمر (١٤) وبذلك نجد أن الرجل كان متنبها الى عدم تهديد مصلحته وصناعته والحفاظ على عدم القضاء عليها أو تدهورها ، أمام الصناع والصناعة الأوربية فى مصر .

كما صرح الديوان الخديوى ومحمد على ، بموجب التماس قدمه دومه نيقوبين دينى التاجر التوسكانى ، ببناء معمل للورق على فدانين ، يشتريهما بحزيرة (دورة) بمصر العتيقة ، على ان تكون نفقات انشائه على نفقته ، ويضع به ورقا لمدة خمس سنوات من تاريخ انشاء العمل « وعلى أن يعلم الأهلين هذه

---

(١٢) ولا يعنى ذلك أن البحث يؤيد نظام الاحتكار ، ولكنه يقدر فى محمد على جديته وصرامته ، التى لم تتوافر لحكام ضعاف أتوا بعده ميعوا الامور والمواقف ، وحكموا بلا خطة أو هدف .

(١٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٦٧ ، أمر من الجناب العالى رقم ١٤٧ فى ١٩ فبراير سنة ١٨٢٨ ، الى التاجر الروسى .

(١٤) نفسه .





من أهم معالمها اشراف الحكومة على الصناعات القائمة واتباعها لنظام الاحتكار ، راجع : على لطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

ولضبط عملية احتكار الشمع أفرد محمد على فى شهر فبراير من عام ١٨١٧ محلا لعمل الشمع الذى يعمل من الشحوم ، بعطفة ابن عبد الله بك جهة الروجية ، وباحتكارهم الشحوم لأجل عمله ، انعدم وجود الشحم فى حوانيت الدهانين « ولم يكتفوا بذلك بل منعوا عمل الشمع فى المنازل أو فى قوالب الزجاج » وحذروا من عمله خارج المعمل كل التحذير ، راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

وفى عام ١٨١٦ و ١٨١٧ احتكر محمد على صناعة الغزل والنسيج ، وكل ما ينبع بالمكوك وما ينسج على نول ونحوه من جميع الأصناف من ابرسيم وحرير وكتان الى الخيش والقل والحصير فى سائر البلاد ، وانتظمت لذلك الباب دواوين ، منها ما كان فى بيت محمود بك الخازندار ، وفى أوقات أخرى كانت فى بيت المحروقى ، وكان المفتتح لأبواب ذلك العمل كل من : المعلم يوسف كنعان الشامى ، والمعلم منصور أبو سريمون القبطى ، وقد رتبوا لضبط ذلك كتابا ومباشرين بالنواحى والبلدان ، حيث كانوا يحصون ما يكون موجودا على الأنوال بالبلد والناحية من القماش والبزوالاكسية الصوف ، المعروفة بالزعابيط والدفافى ، ويكتبون عدده على ذمة الصانع ، حتى اذا تم نسجه دفعوا لصاحبه ثمنه بالقرض الذى يقرضونه ، وان أرادها صاحبها أخذها من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها من طرفيها بعلامة الميرى ، نفس المصدر ، ص ٢٦٢ .

وكان اذا ظهر عند شخص شىء من غير علامة الميرى أخذ منه ، وعوقب وغرم ، كما كان الموكلون بمباشرة الأنوال يطوفون على النساء اللاتى يغزلن الكتان فيشترون من ذلك منهن بالثمن المفروض ويسلمونه للنساجين لغزله ، ثم تجمع أصناف الأقمشة فى أماكن للبيع بالثمن الزائد ، نفسه .

حتى اذا وصلنا الى ١٤ مارس عام ١٨٢١ نجد محمد على يصـــدر امرا يمنـــع الأهـــالى كافة من تشـــغيل انوال الغـــزل والدوبارة (٢٠) ثم اصبحت كل معاصر الزيوت تعمل لحســـاب الدولة فى عـــام ١٨٣٣ ، ولابد من الحصـــول على تصريح قبـــل انشاء الجديد (٢١) .

وهكذا كانت سلسلة سياسة الاحتكار من حرفة وصـــناعة الى اخرى ، ومن عـــام الى عـــام ، وبذا يســـهل القول انها لم تبدأ دفعة واحدة ولم تنته دفعة أو مرة واحدة ، بل انتهت كما بدأت خطوة خطوة .

ومع فرض محمد على لسياسة الاحتكار ، على بعض الحرف وتبرم بعض الحرفيين منها ، فلابد من الاشارة الى أن هنـــاك حرفا لم تدخل فى نطـــاق الاحتكار ، وحاولت الانضـــواء تحت

=

ولزيادة التنظيم ودقته ، صـــدر أمر عال فى ١٣ يونية عام ١٨١٨ الى كاشف الغربية ، اشـــار عليه فيه بالاتحاد مع على باك ، فى تأسيس وتنظيم مصلحة الأنوال والغزل ، لتعميم ذلك فى سائر الأقاليم ، نفسه ، ص ٢٩٠ .

وفى سبتمبر من عام ١٨٢٠ احتكرت الدولة صناعة الصـــابون والعســـل والخيش والتلى والمناديل وغيرها من الملابس ، راجع : عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٣٢ — ص ٦٣٣ ، ورتب لذلك أيضـــا كتابا ومباشرين لضبط عملية الاحتكار ، التى اضيف اليها فى ذلك العام ايضا صناعة الحصر ، راجع : على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة ، لمصر القاهرة ، جـ ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨٥ .

(٢٠) امين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

(٢١) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .





وكل هذا يؤكد أن الاحتكار لم يكن مذهبا وعقيدة عند محمد على ، بل كان عملية جمع مالى لا أكثر ، انتهت بطريقة عفوية ، وكما أشرنا اليها بسلسلة سياسة الاحتكار ، بدليل انه لم يفرضه مرة واحدة على كل الحرف ، وبدليل انه قد بدأ يتخلى عن احتكار الحرف من تلقاء نفسه .

وربما يساعد على فهم هذا أن محمد على لم يعمل على تزويد النساجين والغزالين والحرفيين بالمعدات (٣١) كما كان يمدهم بالغزل ، كما فعل فى انشائه لمصانعه ، ويساعد على فهمه أيضا أن الشطر الأكبر من الانتاج ، من المحتمل أنه قد ظل ينتج من قطاع الحرف اليدوية ، الذى لم يخضع للسيطرة المركزية الشديدة (٣٢) بالرغم من ذكر البعض — وهو ما لا نميل اليه — من ان الدولة كانت تعمد الى تقييد حق الأفراد فى انتاج سلع تنافس منتجاتها (٣٣) .

وعلى أية حال فقد حدث كل هذا قبل اتفاقية ٨ اغسطس عام ١٩٣٨ ، التى قضت بالغاء الاحتكارات فى أنحاء الامبراطورية العثمانية ، وهى الاتفاقية التى طالبت بها انجلترا وهددت

---

(٣١) جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ — ١٨٨٢ ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ١١٣ — ص ١١٤ .

٣٢ — باتريك اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ترجمة خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥٥ .

(٣٣) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٠ — ص ٧١ .

محمد على فى عام ١٨٤١ بضرورة تنفيذها بمصر ، فأراحها الرجل بالغاء احتكار القطن من أول أكتوبر ١٨٤٢ (٣٤) .

وقد أكدنا انه أراحها ، لأن هناك من المؤرخين من أكد انه فى ذلك الحين كان كثير من الاحتكارات قد ماتت ميتة طبيعية ، ومنها الحرف والصناعات الاحتكارية التى كانت قد هجرت تقريبا (٣٥) .

ورغم ذلك فلابد من تسجيل بعض المآخذ على نظام الاحتكار ، منها انه قد نتج عن نظامه القاضى بتسليم الصناع ما يحتاجون اليه من المواد الأولية ، وأخذها منهم منتجات ، ودفع أجورهم على أساس القطعة ، وتحولهم الى منفذين وعمال ، ما أدى الى عدم وجود الحافز لتحسين الانتاج ورفع مستواه ، حيث انعدمت المنافسة (٣٦) والحق الضرر بتلك الصناعات الصغيرة ، دون أن يعود على الدولة بما كانت تأمله من أرباح كبيرة ، مما أدى فى النهاية الى عرقلة نمو الحرف والصناعات الصغيرة ، وتبعا لها وقف نمو جناح الحرفيين بالطبقة الوسطى .

خاصة وان مناخ الاحتكار ، وما نتج عنه من تقييد حريتهم والتدخل فى شئونهم ، ومراقبة صناعاتهم وتعرضهم لظلم المخبرين وبعض رجال الادارة المتعسفين فى استعمال السلطة والمتلاعبين

---

(٣٤) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ١١٣ — ص ١١٤ .

(٣٥) شفيق غربال ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣٦) محمد عبد العزيز عجيمة ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .
ايضا : راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .
وكذلك : حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .





دورها من جهة اخرى ، ويوضح كذلك أن الرجل لم يسلبهم كل اختصاصاتهم ، كما يشير ذلك الى أن الشيخ الذى يرشحونه لدى محمد على ، يكون من بين أسطوات الحرفة العاملين عدة .

ومع هذا فلم يكن التنظيم الطائفى عنده ذا تقاليد ، الا تقاليد مصلحته المالية ، بمعنى انه كان مستعدا لابدال شيخ او رئيس من رؤساء طوائفه ما دام أن فى ذلك التغيير مصلحته .

ويتضح ذلك عند متابعة ما ادعاه درويش الخياط ، من انه قادر على تفصيل الكسى (الملابس) التى تصرف لأغوات الحرس الخارجى والداخلى ، ولا يزيد قماش احداها على أربعة اذرع وربع ذراع ، وبذلك يقتصد لخزينة الأمتعة نصف ذراع فى كل بدلة يفصلها رئيس الخياطين الموجود ، الذى طلب درويش أن يحل محله (٤١) فأصدر المجلس العالى قراره رقم ٣٥٤ مبينا الاجراءات الواجب اتباعها فى اختيار درويش (٤٢) .

وشكل المجلس لجنة لعقد اختبار لدرويش ، والمفاضلة بينه وبين ديمترى رئيس الخياطين ، واجتمعت تلك اللجنة واختبرت وفاضلت ، ثم أجمع اعضاؤها فى محضرهم المرفوع الى المجلس على أن درويش خياط ماهر ، وأن تفصيله أعود على الخزينة بالنفع من تفصيل ديمترى (٤٣) .

---

(٤١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ٣٧ ، أمر المجلس العالى رقم ٦٣ فى ٢ فبراير سنة ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوى .

(٤٢) نفسه .

(٤٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ٥٠ ، من المجلس العالى رقم ٨٤ فى ١٢ فبراير سنة ١٨٣٣ ، الى الديوان الخديوى .

وطبقا لتلك الشهادة أصدر المجلس العالى قراره برقم ٣٧٥ موصيا باقالة درويش مبتغاه بجعله رئيســا للخياطين بدلا من ديمترى (٤٤) وبذا يتأكد أن المصلحــة كانت تحــكم سياســة محمد على فى تعامله مع الهيكل الذى بناه لطوائفه ، وليس للتقاليد الحربية عنده اســاس ، اذ انهــا لا تعود عليه بالفائدة المادية التى يسعى لها .

وكان حرفيو محمد على ينتقلون من مكان الى آخر حسب حاجة العمل ، مما كان يؤثر على اســتقرارهم ويرهقهم ماديــا وصحيا ، فعندما كان يجد فى وقت من الأوقات أن الغلال التى تشحن بكثرة من الوجه القبلى الى الاسكندرية أكثر من طاقــة شياليها ، ويعرف فى نفس الوقت أن إشغال الشيالين ببولاق ليست كثيرة ، كان يطلب ارســـال الشيالين الذين يزيدون عن حاجة بولاق الى الاسكندرية (٤٥) .

وخوفا من هروب الحرفيين المنقولين ، لظروفهم المشــار اليها ، كان يطلب من مشايخ الحرف تعيين ضامن لكل حرفى ، كما كان يطلب من شيخ الحرفة أيضــا تعيين ضامن للحرفى فى حالات أخرى ، منهــا ما قرره مجلس الملكيــة فى ١٧ اغســطس عام ١٨٣٤ على شيخ القبانيين ، بأن يأخذ ضامنا قويا لكل من القبانيين الذين يعينون فى مصلحة ما من المصــالح الحكومية حتى

---

(٤٤) نفســه .

(٤٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨٤٧ ، ص ٢٥ ، امر الجنــاب العالى رقم ٧٤ فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٢٨ ، الى حبيب افندى .





الى مرسى المراكب ، لبعد المسافة ، وجعل أجرة الأردب أربع بارات (٥١) طلبا لسرعة ارســال الفول الى الاسكندرية (٥٢) وكذلك موافقته على ضم بارتين على الأجرة المقررة لغربلة مائة أردب ، وجعلها ١٢ بارة تسهيلا للسرعة ، على الا يسرى مفعول هــذا القرار على المســتقبل . وبذا يتضــح الفرق بين أجرة التراس والمغربل ، والتى ربما ترجع الى ظروف عمل كل منهم .

ووافق كذلك على قرار مجلس المشورة ، القاضى بضــم بارة على أجور التراسين (الحمارة) الذين يؤجرون حميرهم للنقل ، عن كل اردب من الفول من الترسانه الى مرسى المراكب لبعد المسافة ، بجعل أجرة الأردب خمس بارات منعــا لهروب التراسين بسبب قلة الأجور (٥٣) وبذا يتضــح ان الرجل قــد استجاب لقرار ذلك المجلس بعد مرور إسبوع واحد من الزيــادة السابقة لمواجهة ظاهرة هربهم .

ولا يعنى ذلك أن الرجل كان متساهلا مع عماله أو أنه كان يعطى أجورا مناســبة مع جهد حرفييه بل الواقع أنه كان يعطى أجورا اقل بكثير من الجهد المعطى وتحت الحــاح شــديد من فئات العمال المختلفة عن طريق شكاواهم والتماساتهم اليه .

---

(٥١) معية سنية تركى ، دفتر ٢٩ ، ص ٤٦ ، أمر الجناب العالى رقم ٦١ فى ٧ يناير سنة ١٨٢٧ ، الى سليمان اغـا وكيل ناظر الأرز والغلال .

(٥٢) نفســه .

(٥٣) دار الوثائق ، أوامر محمد على ، محفظة ٢ ذوات تركى ، ملف ١٥أ – ٢١٨/٧ ، أمر الجنــاب العــالى رقم ٢٨١ فى ١٥ يناير ســنة ١٨٢٧ ، ص ٢٥ الى سليمان افندى وكيل ناظر الأرز والغلال .

ويبين ذلك طلب مأمور الديوان الخديوى من الأغا المحتسب فى يولية عام ١٨٣٠ أن ينفذ قرار مجلس الملكية الصادر فى ٢٤ يولية من عام ١٨٣٠ بشأن عدم ضم خمس بارات الى أجرة طحانى القاهرة — من غير الخاضعين لاحتكاره — البالغة خمس عشرة بارة التى يأخذونها عن كل ربع من الغلال التى يطحنونها وصرف النظر عن اسعاف التماسهم الخاص بذلك . وتعيين جواسيس عليهم يراقبونهم ومعاقبة من يتجاسر على أخذ أجرة تزيد على الخمس عشرة بارة المذكورة (٥٤) .

فرغم أن خزانة الدولة لم تتحمل شيئا من تلك الزيادة وانما يقع عبؤها على المواطن الا انه رفضها رفضا نابعا من مقاومة زيادة ثمن السلعة .

كان ذلك عن الطحانين غير الخاضعين لاحتكاره فما بالنا بالخاضعين له والذين كانت أجورهم أقل من ذلك بكثير ولذا واصلوا التماساتهم فأصدر الديوان الخديوى أمرا الى شورى الجهادية أكد له فيه أنه تلقى قرارا صادرا من مجلس الملكية قاضيا بزيادة أجور الطحانين وذلك بضم بارتين الى الثمانى بارات التى كانت تصرف لهم عن كل ربع منذ عشر سنين لانهم قدموا الى المجلس العالى عريضة يلتمسون فيها زيادة أجورهم (٥٥) وفى مقابل تلك الزيادة طالب ذلك القرار بزيادة

---

(٥٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ٩٦ ، من مأمور الديوان الخديوى ، رقم ٢٢٦ فى ٢٩ يولية سنة ١٨٣٠ ، الى الأغا المحتسب .

(٥٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٨ ، ص ٥٩ ، أمر من شورى الجهادية رقم ٧٤ فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٣٤ ، الى أمير اللواء خورشيد بك وكيل ناظر الجهادية .

الدقيق المطحون أحتياطيا (٥٦) .

ومما يدل على ضعف الأجور التى كان يدفعها محمد على لحرفييه وانها كانت لا تكفى حاجاتهم أمره الى الديوان الخديوى بناء على التقرير المقدم اليه من على اغا ناظر ورشة الخياطة والمراكيب الذى وافق فيه على ملتمس اعـادة النسوة اللائى يعملن فى هـذه الورشـة الى أعمالهن واخلاء سبيلهن من السجن الذى أرسـلن اليه من جـراء الديون الميرى التى عليهن على أن تصرف لهن نصـف أجورهن ويخصـم منهن النصـف الآخر من ديونهم (٥٧) .

ومما يدل على ضعف الأجور عامة وأجور الخياطة خاصـة ما حدث فى ورشة أخرى للخياطة وتدخل فيه أيضا محمد على عن طريق أمر منه الى خورشيد باشا طلب منه فيه عدم مطالبة النساء الخياطات فى ورشـة خياطة الصـوف بما عليهن وكذا تسديد ما عليهن للتجار والتنبيه عليهن بالا يعدن بعد ذلك الى

---

(٥٦) نفسه ، ولم ينته موقفهم عند ذلك الحد ، بل انهم تدخلوا فى أجور الحرفيين من غير الخاضعين لمحمد على ، حتى اصبحت أجور الحرفيين غير متساوية من مكان لآخر ، ويوضح ذلك الظلامة التى تقدم بها طاحنو الغلال برشيد الى محافظها ، ورجوا فيها مسـاواتهم فى الأجرة بزملائهم الذين فى طواحن القاهرة ، مما يوضح سيطرة الدولة على الأسعار ، بشكل أصبحت معه الأجور لا تفى بحاجة الحرفيين عامة : راجع : مجلس الملكية تركى ، دفتر ١٣٩ ص ٦٧ ، الأمر من الجنـاب العالى رقم ١٤٠ فى ٢٤ اغسطس سنة ١٨٣٥ ، الى محافظ رشيد ، وقد وافق محمد على ، على مرتجـاهم ، حيث طالب بمساواتهم بطاحنى القاهرة .

(٥٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ص ٢٩٦ ، أمر رقم ١٣٥ فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٣٣ .

أخذ مثل هذه الديون وأذا عادت أحداهن ألى ذلك أخذت ألى المنزل وضربت ٣٠٠ كرباج كما أنه لن تقبل حوالة التاجر الذى يعـاملهن (٥٨) .

فهذا الأمر ان بدا فيه عناية محمد على بالناحية الاجتماعية للحرفيين وذلك بتسديد ما عليهن الا انه من جهة اخرى يوضح انه لم يرفع أجور تلك الطائفـة خاصة والحرفيين عامة بالرغم من تكرار استدانتهم .

ويؤكد ذلك الالتماس الذى تقدم به الطحانون لزيادة اجورهم موضحين انهم لم يزيدوا شيئا منذ عشر سنين (٥٩) ولذا وافق شورى الجهادية على طلبهم وعهد الى مأمور الديوان اجراء زيادة مناسـبة بحضـور الخميس المحتسب وشيخ الخبازين وشيخ الطحانين وفريق من الخبراء والشيوخ (٦٠) وبذا يتضح ان الرجل واجراءاته لم تكن سـهلة فى اعطاء حرفييه أجرهم بل كان يمنحهم الأجر بعد لجـان وجلسات ومشاورات ... الخ ، وليس بالطريق السهل المباشر الذى تعوده الحرفيون عن طريق عملهم الحر من قبل الاحتكار حتى ان تلك الاجراءات وصعوبة أخذهم حقوقهم قد ادت الى انقطاع حرفيى ورش القلعـة عن الحضور من أجل أجورهم ولمـا سمع الديوان الخديوى بذلك بعث بكتـاب الى

---

(٥٨) معية سنية تركى ، دفتر ٦٦ ، ص ٩٧ ، أمر الجنـاب العالى رقم ٤٠١ فى ٢٥ اغسطس سنة ١٨٣٥ الى خورشيد باشا .

(٥٩) ديوان خديوى تركى ، رقم ٧٩٨ ، ص ٤٢ ، من شورى الجهادية رقم ٦٧ فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤ الى يد اللواء خورشـيد بك وكيل ناظر الجهاديـة .

(٦٠) نفســه .

ناظر الجهادية أشعره فيه بأن تلك الحالة موجبة لتأخر الأعمال وباعثة على الخسارة فضلا عما يؤدى اليه هذا الحال من تغيير فى أصولهم النظامية ولذا فوض الديوان الى ناظر الجهادية أمر تسوية تلك الحادثة وانهائها (٦١) .

وهذا الكتاب يوضح محافظة الديوان الخديوى على عدم تأخر الأعمال ويشير خوفه من أن ذلك الانقطاع سيؤدى الى تغيير فى أصولهم النظامية التى ربما تشجع آخرين على تقليدهم وهى أمور كبيرة وخطيرة مما دفعه الى تكليف ناظر الجهادية شخصيا بتسوية ذلك الموضوع .

ووسط ذلك الموقف من الأجور يجب الا ننكر استراتيجية محمد على منها وهى اثارة أطماع الحرفيين ماديا وان اقتصر ذلك على الصناعات الهامة فتشجيعا لعمال مصنع البارود اصدر الديوان الخديوى قراره باعطاء قرش واحد لهم عن كل قنطار صنعوه زيادة عن معدل العام السابق وباصدار أمر الى سليمان أفندى ناظر معمل البارود بأن يعد العمال بتلك المكافأة على الدوام ويصرفها لهم كلما زادوا انتاجهم (٦٢) .



(٦١) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٧ ، ص ٤٢ ، قرار رقم ١٨٣ فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

(٦٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٧ ، ص ٤٢ ، قرار رقم ١٨٣ فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

مدى استفادته بحرفييه :

سنحاول ان نلقى الضوء على بعض المواقف التى توضح لنا مدى استفادته بحرفييه ، ومنهـا انه فى عـام ١٨٣٣ بعث المجلس العالى الى الديوان الخديوى بقراره رقم ٩٨ المتضـمن قبول ما اقترحه عمر أفندى ناظر مصلحة الجلد والمدابغ فى تقريره خاصا بامداده بقواسين من الأتراك يستخدمهم عيونا يتجسس ببعضهم شئون المدابغ (٦٣) فهذا الموقف ومثله الكثير يوضح عدم سيطرة محمد على ، على العملية الانتاجيـة بشقيها التابع له وغير التابع له ، مما أجهض من موقفه الصناعى .

ويشهد على ذلك ان محمد على اعترف بكل تلك المساوىء من خلال نشرة عامة من قلم الايراد بشورى المعاونة فى عام ١٨٤١ جاء بها أنه نظرا لتبين عدم مقدرة بعض الأشخاص المعينين من قبل الميرى لادارة المصـانع قد احيلت ادارة المصـانع الى عهدة مديرى الأقاليم ولكن هؤلاء المديرين لم يصرفوا أجر الشغالة فى أوقاتها ولم يؤدوا المطلوب منهم وسـخروا الأنفـار فى الترع والجسـور ولم يقوموا بالتفتيش على المصـانع حتى تأخرت أشغالها . ولذلك عين من ديوان الايراد ثلاثة مفتشين لها وعندما استدعوا الى الاسكندرية حاولوا أن يتستروا عن اهمالهم (٦٤) .

---

(٦٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ١٧٢ ، كتاب من المجلس العالى بقرار رقم ٢٧٧ فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٣٣ الى الديوان الخديوى ونفذ الديوان الخديوى القرار فى ٢ اغسطس سنة ١٨٣٣ ، نفسه .

(٦٤) شورى المعاونة تركى ، دفتر ٢٨٢ ، ص ٢٠٧ ، نشرة عامة ، اعلان من شورى المعاونة (قلم الايراد) رقم ١٤٨٢ فى ٥ فبراير سنة ١٨٤١ .

ولأن هؤلاء المديرين ونظار المصانع لم يلتفتوا الى اعمالهم بل كانوا يصرفون أوقاتهم فى الضرر للميرى فانه قد عين لطيف ناظر ترسانة الاسكندرية سابقا والمعروف بالهمة والنشاط لدى العموم مفتشا للمصانع وله أن يعاقب كل من يخالف أوامره من النظار وان يخبر الشورى عن المدير المهمل لتخصيص العقاب له وان ينشىء ديوانا للمصانع بميت غمر ليقوم بتقويم اعوجاج المصانع وعمل حساباتها . ولذا أبقى النظار بصفة معاونين بمصانع الجهات الثلاث وقرر أنه سيعاقب كل مدير لا يلبى طلبات المصانع عند اختياره عنه (٦٥) .

مما يوضح أن الرجل ادرك مكمن الضعف وعوامله وكذا أسلوب اصلاحه ولكن بعد فوات الأوان ، لأن ذلك تم فى عام ١٨٤١ أى بعد معاهدة بلطة ليمان ، وتنفيذه لها ولاتفاقية لندن أى بعد أن اصبح الاصلاح لا يجدى شيئا من تلك الأوضاع الصعبة المتمثلة فى انفتاح مصر على اوربا وما نتج عن ذلك من المنافسة الأجنبية وما أحدثته .

* * *

تراجعات محمد على عن سياسة الاحتكار :

تراجع محمد على عن الاحتكار فى عدة أحوال ، وخاصة بعد أن أدى الهدف منه ، ولم يعد لانتاجه سوق .. الخ .

ولذا سنحاول أن نلقى عليها بعض الضوء ، علنا نخرج ببعض النتائج المساعدة على فهم علاقة محمد على بالحرفيين وتطوراتها ومنها :

---

(٦٥) نفسه .

اصدار الديوان الخديوى أمره فى عـام ١٨٢٧ الى مأمورى الأقاليم البحرية والقبلية ، بأن يتركوا الحصرية يحترفون صنعتهم حيثما وجدوا ، ان لم يكن عليهم مال ولم يكن لهم علاقة زراعيـة بقراهم (٦٦) وهو قرار مبكر بانهاء احتكار تلك الصناعة ، فى وقت كان ما يزال فارضا ــ بشدة ــ على بعض الصناعات نظـامه الاحتـكارى .

ثم أكد ذلك محمد على بأمر أكثر اتساعا من ذلك القرار ، عندما أصدر أمره القاضى بالتصريح لعمال الحصر بعمل حصرهم على ذمتهم ، مع دفع المبالغ المتأخرة عليهم (٦٧) .

كما أصـدر الديوان الخديوى أمرا فى نفس ذلك العام ، الى حسن بك مأمور قنـا ، والى خمسة وعشرين من المـأمورين وغيرهم من النظـار والمحافظين ، معلنا اياهم بأن الجنـاب العالى يأمرهم بعدم مضايقة عمال الملاحات ، وعدم اعادتهم الى بلادهم ، لأن ذلك يحملهم على الفرار ، الذى ينجم عنه تعطل مصلحة الملح، ولكون عمـال الملح قليلـين فيجب اسـتثناؤهم كمـا اسـتثنى الحصرية (٦٨) وبذا ترك هؤلاء الحرفيين حريتهم أيضـا وذلك بتحريرهم من نظامه الاحتكارى .

وتبع ذلك تكليف محمد على ، خير الله افندى وكيل ناظر

---

(٦٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٢٥ ، أمر رقم ٥٢ فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٢٧ .

(٦٧) معة سنية تركى ، دفتر ٨١ ، ص ٦٧ ، امر عال رقم ١٣١ فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٣٦ ، الى وكيل ناظر مجلس الملكية .

(٦٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ٣٤ ــ ص ٣٥ ، قـرار من الديوان الخديوى رقم ٦٧ فى ٢٣ ديسمبر سـنة ١٨٢٧ .

مجلس الملكية بالسماح لصناع الملايات بالدخول فى ورش الغربية ، وصنع ملاياتهم فيها (٦٩) وكذلك عدم منع نساجى الملايات بطنطا من صنع الملايات (٧٠) وبذا خرجت تلك الطائفة أيضا من احتكاره .

وفى ابريل من عام ١٨٣٦ ، أصدر محمد علي تكليفه الى كل المديرين بأن يفتحوا المعاصر الموجودة بمديرياتهم من أول ١٨ ابريل عام ١٨٣٦ ، ويحصلوا مخصص الحكومة من المعصرانية (٧١) وبذا ترك محمد على للمعصرانية حرية احتراف حرفهم وانتاجهم ، اى انه أخرجهم أيضا من نظامه الاحتكارى .

وبعد شهرين من ذلك التكليف ، بدأ يوسع من اطاره ، فنراه يصدر تكليفا آخر لمدير الدقهلية بشأن السمسم والمعاصر ، ووجوب رد السمسم المصادر الى أصحابه ، حتى يعودوا الى عصره ، بعد ما وقفت معاصرهم بسبب مصادرة السمسم (٧٢) ومن ذلك القرار يتبين جدية محمد على فى الأمر وسعيه الجاد لحرية عملهم الحرفى .

---

(٦٩) نفسه .

(٧٠) معية سنية تركى ، دفتر ٨١ ، ص ٦٨ ، امر عالى رقم ١٢٩ فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦ ، وبذا اطلق حرية صنعها بعد أن كانت محتكرة مع الفوط .

(٧١) معية سنية تركى ، دفتر ٧٠ ، ص ١٣٧ ، أمر رقم ٢٧١ فى ١٠ ابريل سنة ١٨٣٦ .

(٧٢) معية سنية تركى ، دفتر ٧٧ ، ص ١ ، أمر من الجناب العالى رقم ٢٣٥ فى ٢٩ يونية سنة ١٨٣٦ .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فلابد من ذكر ان كل تلك القرارات كانت قبل معاهدة بلطة ليمان فى عـام ١٨٣٨ ، وقبل تسـوية ١٨٤١/٤٠ ، وقبل تطبيق المعـاهدة المشار اليها فى سنة ١٨٤١ ، مما يبين ان الرجل كان يسعى الى تحرير تلك الصناعات ، وربما يرجع ذلك الى انه قد أصبح له منشـآته الصناعية وكوادره التى يعتمد عليها ، وبالتـالى أصبح لا يعتمد على الحرف الخاصـة وكوادرها ، كما انه أصبح لا يخـاف من منافستها ، لانه يمكن القول بأن انتشار دولته وربما وسع من رقعة السوق أمامه ، فأصبح لا يخاف كساد منتجاته ، وبذلك يضعف القول بأن تراجعـه عن الاحتكار كان بسبب التسوية ونتيجة لها ، وانما يمكن القول بأنها ربما زادت من سرعة اتجاهه، ويوضح ذلك ان الرجل لم يكن لديه عقيدة احتكارية للحرف ، وانما كان يحتكر وفقـا للظروف التى يفرضها وضع معين ، كالحاجة اليها عسكريا أو ماليا أو استجابة لرأى وصله ... الخ.

***

الوجه الآخر لاحتكار محمد على للحرف :

أدت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى فى تلك الفترة ، الى تراجـع الرجـل امامهـا فى بعض الأحـوال ، اما استجابة لشكوى وصلته ، واما تخفيفا عن فئة معينة ... الخ.

ويدخل فى نطـاق تراجع محمد على عن نظـام أو أسلوب الاحتكار ، الاستثناءات التى منحها للحرفيين ، ومنها انه عندما اطلع على الشـكوى المقدمة اليه من المدعو حسن ، التى ذكر فيها انه بنى معملا للدجـاج فى قرية ميت حواس بالغربية ، ولكن الميرى استولى عليه ، والتمس تخليصه ، أصدر محمد على أمره

الى الياس اغـا كاشف الغربيــة ، قرر فيه بأنه اذا كان ذلك صحيحا فيلزم العمل على رد المعمل اليه (٧٣) . ومعنى ذلك ان محمد على كان يستثنى بعض الأشخاص ، ربمـا لظروفهم من تطبيق الاحتكار عليهم ، وان الادارة هى التى كانت تفرض الاحتكار دون مراعاة لتلك الحالات ــ من وراء ظهره وبدون وجه حق ــ وانه عندما كان يعرف بها كما فى حالتنا تلك كان يحررها ، ومن هنا تحق الاشــارة الى أن عملية الاحتكار بذلك الشكل تكون مختلطة الأوراق وتعفى الرجل من كثير من مساوئها ، وأن كانت تنسبها لرجاله .

ويدل على ذلك أمره الى حسين أغـا ناظر قسم أشـمون ، بشان عدم اخذ الأردب والنصف حنطة ، المقرر اخذها عن كل فدان من الأفدنة الثمانية التى زرعها الشيخ خليل المؤذن بقريـة بهواش بالمنوفية (٧٤) .

وكذلك عندما قدمت له امراة تدعى امينة الصعيدية عريضة أوضحت فيها ان لديها سبعة أولاد جند اثنان منهم واثنان آخران يعملان فى مركبهم للحصول على ــ صيد ــ قوتهم ، وطالبت فيها بعـدم منعهم من مهنتهم ، وعـدم استخدام مركبهم فى خـدمات الحكومة ، ومنحها أمراً (تصريحا) تحمله ، وقد وافق الرجـل على التماسها وذكر فيه انه اصدره لمنع التدخل فى عملهم ، والنهى عن استخدام مركبهم فى الخدمات الحكومية ، واكد ايضـا ان

---

(٧٣) معية سنية تركى ، دفتر ٨ ، ص ٥٥ ، أمر كريم رقم ٦٣٠ فى ٦ يونية سنة ١٨٢٢ .

(٧٤) معية سنية تركى ، دفتر ١٢ ، ص ٢٣٥ ، أمر رقم ٨٥٥ فى ١٢ يولية سنة ١٨٢٥ .

الهدف من التصريح العمل بمقتضاه والحذر من مخالفته (٧٥) .

وبذا يتضح أن الرجل كان يطلع على الشكاوى التى ترفع له ، فيحس بمشاكل مواطنيه ويحاول حلها ، أو استثناءها من نظام الاحتكار القائم ، سواء أكان منه أم من ادارته ، وتضاف الى تلك الأسباب التى أدت الى تراجعه عن نظامه ، محاولة التحديث والتجديد ، ومحاولة تخفيف العبء عن الخزينة العامة .

ويوضح ذلك ، الموقف الخاص بمصنع القماش ، الناتج عن مناقشة المجلس الخصوصى لتقرير المستر طانوس خبير الشيت ، المتضمن تأخر صناعة الرسم على البفتة بمصر ، على حين تزدهر وتترعرع باضطراد فى انجلترا ، حيث رأى أنه لتحسن تلك الصناعة يجب جلب الآلات الحديثة من انجلترا وفرنسا ، حتى يمكن أن تتقدم تلك الصناعة بخطى واسعة ، وحيال ذلك التقرير ، قرر المجلس أن يعطى مصنع الشيت الموجود بشبرا التزاما ، وذلك لما لوحظ من عدم الاستفادة منه اذا هو ادير على ذمة الحكومة (٧٦) .

وكذلك كان الرجل مانعا عمل صناع الترسانة فى الأعمال الخاصة بالأهالى ، فأصدر أمره فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، أباح فيه للصناع والنجارين والنشارين العمل فى انشاء مراكب وسفن

---

(٧٥) معية سنية تركى ، دفتر ٥١ ، ص ٣٤ ، تصريح من الجناب العالى بأمر رقم ٦٤ فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٣٢ .

(٧٦) معية سنية تركى ، محفظة ١ ، ورقة ١ ترسانة ، مسلسل الوثيقة ٨ ، ملف ١٧٢ ـ ٢٢٦/٢ جـ ١ ، خطاب من أحمد نورى مدير الترسانة بالاسكندرية بنص الأمر الكريم ، فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٥٣ ، الى الديوان الخديوى .

للأهـالى ، حتى يزداد عددها ، على أن يكون العمل فى ايـام العطلة (٧٧) .

ومع أن هذا القرار بعد المعاهدة وتطبيقها والتسوية ، فان قراره هنا له ما يبرره وطنيا ، وهو زيادة عدد السـفن والمراكب عند الأهالى ، مما يبين أن الرجل كان ينصـاع استجابة لظروف مواطنيه الاقتصادية والاجتماعية ، كما انه كان يجد فى زيادة عدد السفن والمراكب مددا له وقت أن يجد الجد ، أو يحين وقت معركة من المعارك .

ومع هذا فلا يجب أن نغفل ان الرجل حاول ان يتخلص من احتكار بعض الصناعات ذات العائد البسيط او التى لا تدر عائدا فيتخلص من مشاكلها وما تتحمله من مصـاريف ادارة ، كما تجدر الاشارة ايضا الى انه اذا كان محمد على قد أباح لنفسه الاستثناء من الاحتكار فى بعض الأحوال ، فان اعوانه ومستشاريه بالطبع كانوا يستثنون ايضـا وعلى نفس النهج ، اما بنوايـا حسـنة واما بما ينطوى تحت ما اسـميناه بفسـاد الادارة ، مما يدحض بالتـالى اهمية فكرة ان محمد على فرح فى تدهور الحرف ليعمل أصحابها بمنشآته .

فقد شاع عن محمد على احتكاره لكل شىء صناعى ، وانه أمر كل الحرفيين بالعمل عنده ، ولكن واقع الأمر يوضح أن الرجل لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول ورشه ومصانعه ، ويؤكد ذلك أن الرجل لو كان يمتلك العقيدة

---

(٧٧) المجلس الخصـوص ، محفظـة ١٩ ، مسلسل الوثيقة ٨٧ ، ص ٨٧ ، ملف ١٥٢ – ٣٢٦/٣ جـ ١ ، قرار رقم ١٠١ فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٢٨ .

الأحتكارية ما سمح باستثناءات لبعض الحرفيين بمزاولة حرفهم بحرية ، على حين انه كان محتكرا لتلك الصناعة أو الحرفة ، ويؤكد ذلك ايضا سماحة باقامة المشاريع الأجنبية ، واخيرا تخليه من تلقاء نفسه عن اسلوبه الاحتكارى ، وقبل أن تحدث الضغوط الخارجية عليه ولعل هذا ينفى الصورة القاتمة التى رسمها بعض الكتاب لسياسة محمد على الاقتصادية (الاحتكارية) ورغم ذلك فلا يمكن اعفاؤه مما تحمله الحرفيون وتحملته مصر من جراء تطبيق سياسته تلك ، بالرغم من محاولته تكوين كوادر حرفية له بالاستعانة بخبرة الحرفيين القدماء سواء بأجر — لم يكن متساو مع الانتاج — أم لا ، ومع هذا فلابد من القول أن استفادة الرجل بالحرفيين لم تؤد الى النتيجة المرجوة منها ، لمساوىء فى رجال ادارته قبل أى شىء آخر .



الفصل الرابع

الحرفيون ونشاطهم فى عهد محمد على



الحرفيون فى عهد محمد على :

هم أهل الصناعة قبل محمد على ، وكانوا يقومون بأعمالهم دون تدخل من جانب الدولة ، الا فيما يتصل بجمع الضرائب والاعانات والفرض ، وتتلخص اعمالهم الصناعية فى تغطية ما تحتاجه البلاد من المواد الغذائية ، والملابس والأدوات البسيطة، وما تحتاجه أيضا من أدوات البناء والتأثيث ، والصناعات الحديدية المحدودة ، والغزل والنسج وصنع الأوانى .

حيث كان حجم الدكاكين وورش الحرفيين ورأس المال صغيرا وعدد العمال المشتغلين فى الورشة لا يتعدى فى الغالب عدد أصابع اليد ، ولذا كانت غالبية مواقع الانتاج الحرفى فى منازل أربابها ، أو محلات صغيرة مستأجرة ، مما أدى الى أن يكون التطلع لدى الحرفيين محدودا ، حيث اقتصر تطلعهم على سد حاجة البلاد الاستهلاكية ، فقد كانت فكرة التصدير غير موجودة الا عند عدد محدود من الحرفيين (١) .

وربما يرجع ذلك الى أن الصناعة المصرية ، فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، كانت على درجة كبيرة من

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

التـأخر ، حيث أقتصر أمرهـا حينـذاك على بعض صـناعات استهلاكية ، تنتج غالبا للسوق المحلية ، لصعوبة المواصـلات ، وكثرة التكاليف ، واضطراب الأمن ، فقبل فترة حكم محمد على، قدرت أرباح الحرفيين المصريين العاملين بالصناعة بثلاثين الف كيس فى العام وهو ما يساوى ١٥٠ر٠٠٠ جنيه (٢) .

وعندما وصل محمد على الى الحكم ، كان الحرفيون هدفا من أهدافه ، حيث سيطر على وسـائل الانتاج ، وعمل على احداث تغييرات جذرية فى مجـال الانتـاج الحرفى والصناعى ، بجعله الحرف فى خدمته وتحت توجيهه (٣) .

حتى ان التصنيع مر فى عهده بثلاث مراحل ، وقعت أولاها بين عامى ١٨١٦ و ١٨١٨ ، وجنى فيها نتائج الاحتكار الذى كان قد بداه ، مع محافظة الانتاج الصناعى على طابعه الحرفى ، نتيجة لاستمرار عمل الحرفيين بمهنهم البدائية ، بالرغم من ان الدولة كانت تزودهم بالمواد الأولية ، التى يعيدونها اليها مصنعة ، مقابل اجور تدفعها لهم (٤) .

أما المرحلة الثانية ، فقد وقعت بين عامى ١٨١٨ ــ ١٨٣٠ وعرفت بمرحلة الصناعة الكبرى ، وبرز فيهـا صناعة النسيج ومصانع التسليح ، وقـام خلالها أسلوب الصناعة الجديد ، باحتكار المواد الأولية وانشاء المصـانع التى تعتمد على البخـار كمصدر لطاقتها ، على حين عرفت المرحلة الثالثة التى بدات فى

---

(٢) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٣) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٣٥٩ .

(٤) أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، ص ٢٩ .

عـام ١٨٣٠ بمرحلة انهيار الاقتصاد المصرى ، تحت وطـأة التدخل الأوربى ، اذ فتحت البلاد ابوابها للمنتجات الأوربيـة ، وسرعان ما قلت قدرة الصناعة المحلية على مواجهة تلك المنافسة (٥) .

ورغم عمل محمد على ، على توطين الصناعات الحرفية فى أحياء معينة فى القاهرة ، لسهولة الاشراف الادارى عليهـا (٦) فان نظام الاحتكار والتوجيه ــ من حيث الانتاج ــ لم يؤثر فى نظـام الصناعة ، اذ ظل الصناع فى ورشهم محتفظين بأدواتهم ، بالرغم من الضرر الذى لحق بهم نتيجة لفقدهم الحرية فى شراء المواد الخـام فى بيع منتجاتهم ، ولمنعهم من اتباع طرق جديدة فى الإنتـاج ، ولتحديد مكاسبهم ، مما قلل من تحمسهم للعمـل والانتاج ، بشكل أضر بالصناعة (٧) .

مما دعـا الى القول بأن برنامج محمد على الصناعى ، لم يكن نابعا عن سياسة رسمت بوضوح وتم تنفيذها ، شأنه فى ذلك شأن غالبية أعماله الأخرى ، اذ ظهرت فى فترة كان يبحث فيها عن طرق يزيد بها ايراداته ، وسارت على خطوط حددها الزمن والظروف ، ومنذ سار فيها سار تطورها اتجاها مزدوجا ، تمثل فى استغلال الصناعات القديمـة بشكل يعود عليـه بالأربـاح ، وادخال الصناعات الحديثة (٨) .

وربما يتفق مع ذلك وبشكل ما ، القول بأنه عندما أعوزت محمد على الموارد فكر فى بسط سيطرته كاملة على الصناعات

---

(٥) نفســه .
(٦) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ .
(٧) احمد أحمد الحته ، المرجع السـابق ، ص ٤٣ .
(٨) هيلين آن ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٧٩ .

الصغيرة ، وبخاصة فى القاهرة والمدن الكبرى ، بهدف أجتناء الربح منها ، وفرض ضرائب مباشرة على الصناع وضرائب غير مباشرة على المستهلكين (٩) ولكن ذلك لا يعنى أن احدى المقولتين أصدق من الأخرى ، بل يمكن القول ان الاثنتين صحيحتان الى حد بعيد .

فلا ينبغى تجاهل أن الرجل قد ادرك فى أواخر عهده ضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة ، ومن ثم عادت تتمتع بقدر من الحرية الاقتصادية ، نتيجة لخروجها من سياسة الاحتكار ، اذ اكتفى محمد على بفرض الضرائب عليها ، فعادت صناعة الأحذية والأدوات المنزلية الى صناعها ، وعادت أيضا صناعة الحرير الى أيدى الأفراد ، كما صرح فى عام ١٨٣٧ بالاشتغال بصناعة النسيج لمن أراد أن يعمل بها مقابل ضريبة شهرية ، وكذلك عادت مصانع النيلة الى أهلها (١٠) .

مما يدل على أن سياسة الاحتكار عنده ، لم تكن نابعة عن عقيدة بل كانت سياسة جمع مال لا اكثر بدليل تلك التحولات التى قام بها ، وقبل أن تعقد معاهدة بلطة ليمان بفترة .

ورغم ذلك فلم تفدها تلك التحولات ، بل تقهقرت الصناعات الصغيرة فى أواخر عهد محمد على ، نتيجة لعقد انجلترا مع الدولة العثمانية لمعاهدة بلطة ليمان ـ المشار اليها ـ فى عام ١٨٣٨ ، التى فتحت بموجبها أبواب ولايات الدولة العثمانية ، ومنها مصر أمام التجارة البريطانية وغيرها ، فتدفقت بأسعارها الرخيصة

---

(٩) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(١٠) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٣٦٤ .

التى كان لا يمكن أن يصمد أمامها الانتاج المصرى وخاصــة فى غياب الحماية الجمركية (١١) .

وربما أدى الى تحولاته تلك أوضاع دولاب حكمه أو أوضاع حرفييه ، وســوف نضرب لكل منهما عدة امثلة ، ففى الحــالة الأولى ، وجد أن بعضا من مشايخ القرى التى فى مأموريات الوجه البحرى ، كانوا يأتون الى المحروســة ليجمعوا « الهــاربين ، ولا قوائم بأيديهم أو مكاتبات حكومية بذلك ، فكانوا يمســكون ببعض من الناس وكل منهم يقول « هــذا فلاحى وعليه مال كذا وفرضة كذا » (١٢) .

ولمــا ظهرت تلك الحركات منهم لزم أن يفحص عن حقيقــة الوضع ممن قبض عليهم ، فأتى الى الديوان الخديوى بمشايخ قريــة قهــا من مأمورية القليوبيــة ، وهم اســماعيل قشيش ، ومنصور نصار ، وسالم عبد الوهاب ، ومعهم قائمة مختومة من مأمورهم ، تشتمل على جملة الهاربين وعددهم ثلاثمائة وعشرون نفرا ، وكان بمعيتهم أحمد القواس ، فجالوا يومين فى المحروسة ، وبعدهما أحضروا القاطنين من عندهم فى بولاق ، وهم : أحمــد زيبق ، والحاج حسين زيبق ، وأبو العلا امرونى ، وابراهيم الشافعى ، وحسن زيبق وغيرهم (١٣) .

فذكر أحمد زيبق أنه من قهــا ، وانه طحان فى بولاق منذ أربعين سنة أو اكثر ، وان له اطيانا يزرعها ويحصدها ابن اخيه

---

(١١) محمد متولى ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ، ص ٥١ .
(١٢) الوقائع المصرية ، عدد ١٨٦ ، ١٨٣٠/٩/١٣ ، الديوان الخديوى ، ص ١ .
(١٣) نفســه .

لكونه وكيلا له ، وانه دفع ما على تلك الأطيان من مال مع الفرضة في المحروسة ، وانه دفع ايضا الى ناظر الخط احمد قشيش ، وسالم أبو هاشم القائمقام ، واسماعيل قشيش ، مائة وثمانية وسبعين قرشا ، ولم يخصم منها شيئا مما عليه ، وبعد ذلك جاء اليه ، اسماعيل قشيش ، ومنصور نصار سالم ، وسالم عبد الوهاب ، الى الطاحون في بولاق ، وطلبوا منه ان يذهب معهم الى الجسر ، فاختفى خوفا ، فسمروا الطاحون وفيه بقرتان وخمس عنزات (١٤) .

وذكر نفس الشيء حسين الزبيق ، اذ اكد انه طحان في بولاق منذ عشرين سنة ، وان له في بلده أطيانا يذهب لزراعتها وقت الزراعة ، ويدفع مالها هناك أما فرضته فيدفعها في المحروسة، وقال نفس الكلام أبو العلا أمروني بالاضافة الى انه يعمل طحانا في بولاق منذ ثلاثين سنة ، واكد انه قد حضر اليه منصور نصار شيخ البلد ، وطلبه الى الترعة فأعطاه ١٠٠ قرش .. وهكذا ، ذكر الباقون (١٥) أن كلا منهم دفع نقودا لهؤلاء الشيوخ حتى لا يؤخذ الى الجسر أو الترعة .

وليت الأمر وقف ذلك الحد ، بل ان شيوخ القرى في حملاتهم تلك ، كانوا يأخذون من لا يدفع دون مراعاة لأى شيء آخر ، ويوضح ذلك عرضحال زينب خاتون ، الذى تقدمت به للديوان الخديوى ، مبينة فيه أن زوجها احمد عنان شيخ طائفة الحمارين في بولاق ، يدفع كل عام بالمحروسة خمسمائة قرش فرضة ، وليس له تعلق في البلد ، وأن شيخ قرية قها أتى

---

(١٤) وللدا أرسل قواسا وفتح الطاحون ، نفسه .

(١٥) نفسه ، ص ٢ .

وقبض على زوجها وحبسه ثم أرسله الى البلد ، والتمست فى ذلك العرضحال عودته لأجل (١٦) التحقيق .

وعندما سئل شيخ ثمن بولاق عن دعوى المذكورين ، أكد انهم طحانون ، ويعملون بغير حرفة فى بولاق وانهم يذهبون وقت الزراعة لزراعة أطيانهم ، وأن لهم فى بولاق بيوتا ملكا ودكاكين وطواحين وعيالا وأولادا ، وعلى ذلك أكد الديوان الخديوى أن مثل تلك الوقـائع والدعـاوى ، تحدث كثيراً من أمثال هؤلاء المشايخ ، وأن موقفهم فيها كلها لا يقنع بالأجوبة (١٧) .

ويبدو أن أساس عمليات القهر التى اتخذها المشايخ فى مطاردة الحرفيين ، وترحيلهم الى القرى ... الخ ، ترجع الى أوامر محمد على ، ومنها امره الى حسن أغـا مأمور الفيوم ، كى يوزع الأراضى البور على القزازين والحصرية وأرباب الصنائع الأخرى ، الذين لا توجد اطيان فى عهدتهم ، على أن يعطى الى الواحد منهم من فدانين الى خمسة ، بحسب اصـول أقاليم وجه بحرى ، والعمل على عدم ابقاء أراض بور من الزمام (١٨) ومع ان هـذا الأمر لا علاقة له بما كان يفعله هؤلاء الشيوخ ، الا انهم استغلوه اسوأ استغلال فى عمليات الترع والجسور ... الـخ .

ولعلاج ذلك ومواجهته حكم الديوان الخديوى بأن الذين أتوا الى المحروسـة ، بعد سـنة ١٨٢٠ . يرسـلون الى بلادهم ،

---

(١٦) نفسـه .

(١٧) نفسه ، ص ٢ .

(١٨) معية سنية تركى ، دفتر ٣٧ ، ص ٢٩ ، امر الجناب العالى رقم ٦٩ فى ١٨ اغسطس سنة ١٨٢٨ .

واما الذين أتوا قبل ذلك ــ فان كان عليهم مال ميرى فيتحصل منهم ــ ويبقون فى اشغالهم حسبما اعطى لهم وخصة بذلك (١٩) .

وهو ان عالج بذلك الشكل فهو علاج مؤقت ، وليس علاجا سليمان باترا لدولاب حكم وضح انه بذلك الشكل دولاب مرتش ومعوق للانتاج ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فانه بذلك الشكل أيضا قد زود الحرفيين بدماء جديدة عن طريق الجهاز الادارى الحاكم ، وليس عن طريق القنوات الحرفية المعروفة كصبى ثم عريف ... الخ .

ويؤكد ذلك استمرار الرشاوى فى ذلك الجهاز ، ومنها ان البصاصين : يوسف اغا الديار بكرى ، وأبا جيبح من أهالى دنجواى ، اللذين أمرا بتفتيش القماش البرانى وغير البرانى ، قد أفاد مرسى افندى ناظر قسم شربين أنهما أخذا برطيلا من ثلاث عشرة قرية ، وقدره مائتان وستة وستون قرشا (٢٠) .

وأمام ذلك قرر مجلس المشورة أنه يجب على هذين البصاصين اللذين أخذا برطيلا أن يخدما فى لومان الاسكندرية ستة أشهر ، وبعد ذلك يطلق سبيلهما . « ومن حيث ان ذلك المبلغ قد أخذ

---

(١٩) الوقائع المصرية ، عدد ١٨٩ ، ١٨٣٠/٩/١٣ ، ص ٢ ، ومما يوضح ان تلك العملية لم تكن بسيطة ، أن محمد افندى المأمور باشغال المحروسة ، ارسل تقريرا الى مجلس مصر ، اوضح فيه أن بعضا من اهل القرى جاءوا الى المحروسة واستوطنوا بها ، ولم يبق لهم تعلق ببلادهم منذ عشرين والنى عشرة سنة ، فصرح المجلس بأن تعطى لهم تذاكر من ديوان اشغال المحروسة ، الوقائع المصرية ، عدد ٢٤٦ ، ١٨٣١/٢/٢١ ، حوادث مجلس مصر ، ص ٤ .

(٢٠) الوقائع المصرية ، عدد ١٦٨ ، ١٨٣٠/٧/٢٢ ، مجلس المشورة ، ص ٢ .

منهما فيضاف على ايراد الديوان الخديوى » ثم طالب مجلس المشورة من الناظر ان يبين أسماء من أعطوا البراطيل ، ويضرب كل منهم مائة سوط (٢١) .

وهذا علاج نعتقد انه مفيد ، ولكنه كما هو واضح مطبق على البصاصين والحرفيين الفقراء ، اما سابقوهم فلكونهم مشايخ قرى وخلافه ، فلم يرد لهم عقاب ، مما يوضح ميوعة العقوبة وطريقة تنفيذها وعلى من تطبق ، مما جعلنا نعتقد انه كان يثبط همم الحرفيين ويشعرهم بالدونية .

ومما يؤكد انتشار الرشوة وسريانها فى دولاب حكم محمد على ، وصولها الى قمة جهاز حكمه ، حتى ان حسن الرزاز الذى كان معاونا فى الديوان الخديوى ، أخذ من مصطفى اغا رئيس السقائين سابقا ، الفين وخمسمائة قرش وقرشا واحدا ، على سبيل الرشوة دفعة واحدة (٢٢) .

وبعد تشاور مجلس مصر ، اكد ان حسن الرزاز ، تجاسر على اخذ البرطيل « مع ان حضرة افنديا ولى النعم سدد أبوابه » ولذا ينبغى ان يرسل الى قلعة ابى قير ، ليقيم فيها سنة كاملة ، ويجب عليه قبل ذلك أن يلقى فى السجن ، حتى يظهر سائر ما أخذه من البرطيل (٢٣) .

---

(٢١) نفسه .

(٢٢) الوقائع المصرية ، عدد ٣٣٨ ، ١٨٣١/١/٢٨ ، حوادث مجلس مصر ، ص ٤ .

(٢٣) نفسه .

ولا يجب أن نلقى بكل العبء على دولاب حكم محمد على ، بل يجب ان يتحمل الحرفيون نصيبهم فى ذلك المرض ، فرغم كونهم الجناح الضعيف ، الا انهم كان من الممكن ان يقاوموا ويسلكوا القنوات المشروعة ، مما يبين ايضا انهم لم يكونوا مخلصين للأوضاع الانتاجية والاجتماعية .

وليت أمر الحرفيين توقف عند ذلك الحد ، بل كان منهم المنحرفون ايضا ، ويتضح ذلك من كتاب صالح أفندى ، مأمور ميت غمر والسنبلاوين ، الى مجلس المشورة موضحا فيه ، أن القطن الذى أرسل من شونة السنبلاوين الى فابريقة قنا ، ظهر ان به نقصا بلغ عشرين قنطارا (٢٤) .

وبالفحص وجد أن مصطفى سعد ، كان هو القبانى وقتها فى السنبلاوين ، وكان الضامن له هو شيخ القبانية ، فاستدعى محمد عبد السلام شيخ القبانية الى مجلس المشورة ، وسئل عن المذكور ، فأكد أن مصطفى سعد توجه الى السنبلاوين بكفالته ، كغيره من سائر القبانية ، لأنهم لا يتوجهون الى الجهات الا بمعرفته ، وبعد أن عمل بها مدة مديدة ، فعزل وهو — وقتها — محبوس بديوان الترسانة فى بولاق (٢٥) .

مما يوضح انتشار أمراض اخلاقية بين الحرفيين ، كانت كفيلة بأن تقضى على جودة انتاجهم ، بل وتجعلهم فى مؤخرة فئات أو شرائح المجتمع المصرى .

---

(٢٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٩٣ ، ١٨٣٠/١٠/٢٦ ، حوادث مجلس المشورة ، ص ٣ .

(٢٥) نفسه .

ومع اعترافنا بأن من العوامل الرئيسية التى ادت الى تدهور حال الحرفيين وانتاجهم ، هى أن الحرفيين قبل محمد على كانوا يعملون من منطلق المصلحة الخاصة ، وهى الربح والمحافظة على مستوى الانتاج ، وانه بعد فرض محمد على لنظامه الاحتكارى تحول الحرفى الى مجرد آلة ، الأمر الذى قضى على الابتكار ، وأدى الى تراجع انتاج الحرفى ، سواء من حيث الحجم والدقة والمهارة الفنية ، لأن نظام الاحتكار ثبط الهمم وهوىبالدخول(٢٦) ... الخ ، الا ان ذلك لا يمنعنا من القول بأن تلك الأمراض التى انتشرت بين الحرفيين ، والتى اشرنا اليها كانت فى غالبها بالحرف الحرة .

ولا يمنعنا أيضا من القول بأن حياة الحرفيين فى عهده ، كانت افضل من غيرهم ، ويوضح ذلك الحياة المعيشية للحرفيين ، ومنها ان بيت أحد أسطواتهم وهو الأسطى وهبه السروجى ، كان كائنا بحارة الأستاذ الرفاعى فى خط سوق السلاح ، وكانت طبقته العليا تشتمل على ست حجرات ومطبخ اما السفلى فكانت مكونة من عدة حجرات ، بالاضافة الى حوش صغير ، واصطبل (٢٧) .

ومما يدل على انه كان مبنى معقولا او فوق المعقول فى تلك الفترة انه عندما عرض للبيع بلغ ثمنه سبعة أكياس (٢٨) مما يدل على ارتفاع ثمنه وتكاليفه ، وقد كان ذلك البيع فى أواخر عهد

---

(٢٦) عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق ، ص ٣٦٠ .

(٢٧) الوقائع المصرية ، عدد ٧٦ ، ١٨٤٧/٨/٤ ، اعلانات ، ص ٣ .

(٢٨) نفسه ، وكان السيد مصطفى دلال باش ، هو المتصرف فى المبيعات الكبيرة تلك .

محمد على ، حتى لا يظن أن الرجل قد ضيق الخنـاق عليهم حتى أوصلهم الى ذلك الحد المتدهور ؛ بل ان ذلك الوضـع يبين أن الظلم الذى لحق ببعضهم لم يكن كبيرا .

ويؤكد ذلك المعنى ايضا أن منزل السيد محمود شيخ طائفة العقادين ، الكائن بحارة الجوذرية ، بجوار سوق المؤيد ، فى مصر المحروسة ، كانت طبقته العليا تشتمل ، على احدى عشرة حجرة وحمامين ، وثلاث فتحات بمساقط هواء ومطبخ ، بالاضـافة الى مشتملات اخرى ، أما السفلى ، فاشتملت على ثلاث منادر ، منها اثنتان كبيرتان ، وقسمة واصطبلا كبيرا ، وطاحونة وحوشـا سماويا ، وبئرا ، وبه مدخل للحريم (٢٩) بالاضـافة الى أماكن أخرى كالحـدائق الصغيرة والفسـاقى والمطبخ ... الخ (٣٠) مما يدل على الحياة التى كان يحياها أسطوات ومشاريخ الحرفيين، مما يجعلنا نعتقد ان باقى افراد الحرف ، وان كانوا أقل منهم فى خياتهم الاجتماعية ، الا أنهم أيضـا كانوا مع تدهور حالهم من ميسورى الحال ، بالنسبة الى بقية طوائف المجتمع وقتها .



النشـاط الحرفى :

على ما مر بنا قام التخصص الصناعى بين أحياء القـاهرة المختلفة والمدن والقرى الأخرى ، حتى ان الولاة نظروا بعين الرضا الى تجمع اصحاب الحرفة الواحدة فى مكان واحد ، لأن ذلك

---

(٢٩) الوقائع المصرية ، عدد ٧١ ، ١٨٤٧/٦/٣٠ ، اعلانات ، ص ٣ .

يسهل تحصيل الضرائب والأتاوات ، خاصـة وان حجم المنشآت الصناعية كان صغيرا ، لضيق السوق وصعوبة المواصلات ، وغالبا ما كان يعمل فى المنشأة صاحبها وحده أو بمساعدة بعض الصبيان، كما كان من تلك الصناعات والحرف ما يزاول فى المنازل .

حتى عرف بين الاقتصاديين ، أن النظام الصناعى السائد فى القرن الثامن عشر ، كان نظام الوحدات الانتاجية الصغيرة التى تنتج وفق الطلب ، ويزودها العملاء بالمواد الخـام احيانا ، وقد بدات عناصر النظام الرأسـمالى تتسرب الى الصناعة ، عندما اعتاد كبار التجار فى المدن تمويل صناع الريف وتشغيلهم لحسابهم، مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات والمواصفات التى يضعهـا التجار لهم كى ينتجوا طبقا لها ، ومن هنا فانه بالرغم من استمرار النظام الصناعى التقليدى كما هو ، واحتفاظ أصحاب الحرف ببعض استقلالهم فى توجيه الانتاج ، فقد أصبحوا واقعيا خاضعين لرقابة غير مباشرة (٣١) .

وكان نظـام التمويل الصناعى أوضـح ما يكون فى حرفـة النسيج ، حيث كانت تجار القاهرة فى القرن الثامن عشر يجلبون القطن من سوريا ثم يبيعونه الى المحالج ، وبعد ذلك يقوم النساج باعطائه للغازلات فى المدن والقرى لغزله بمنازلهن ، وبعدها يرسل الغزل الى النساجين والمصانع باشراف التجار (٣٢) .

وكانت طرق الانتاج فى تلك الصناعة عتيقة بالية ، حتى أن الرجل والنسـاء كن يقمن بالغزل فى أوقات فراغهن ، أو فى الوقت

---

(٣١) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٣٢) ب.س جيرار ، وصف مصر ، جـ ٤ ، الحياة الاقتصـادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ص ١٩٦ .

الذى كن يرغبن فيه قطعانهم ، وبذلك سببت عملية الغزل تلفا بلغ أكثر من ٣٠٪ من القطن المحلوج ، وادت الى ان يسلم الغزل الى النساجين بدرجات مختلفة السـمك ، وكان على النساج أن يوائم بين خيوط الغزل (٣٣) .

مما أدى الى اقتصار صناعة النسيج فى القرى على غزل الكتان وصناعة قماش التيل ، على الرغم من استمرار استخدام القرويات فى الغزل ، وتعيين وكيل ليشرف على هؤلاء الغزالات ، وليقوم بمهام محددة منها أن يصحب هؤلاء النساء الى مخزن الغزل لتزويدهن بالكتان ، ليجتهدن ويعملن لزياد الانتاج ، وليخطر رئيس الناحيـة ومشـايخ القرى بما يحدث من اهمـال (٣٤) حتى أتى محمـد على ، الذى عمـل على الاسـتعانة بالطوائف والاسـتفادة بها لتحقيق أغراض الدولة وزيـادة أنتاجهـا من الصناعات اللازمة لجيشه ، ولذا سنحاول أن نلقى الضـوء على النشاط الحرفى لبعض الطوائف .

حرفـة النسيج :

من أقدم الحرف التى مارستها مصر ، وممارستها لا تتطلب فترة طويلة من التدريب او التلمذة مع انها غير محددة ، وعندما يريد العـامل أن يمارس الحرفة لحسابه ، فانه يصنع قطعـة من القماش بكل فنية ودقة ، ليضعها تحت فحص أسـطوات الطائفة حين يجتمعون لهذا الغرض ، وعندما يحكمون بمهـارة

---

(٣٣) نفسه ، ص ١٩٦ — ص ٢٩٧ .

(٣٤) هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

وايضا : عبد المنعم الغزالى الجبيلى ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

العمل فانهم يقبلونه بينهم بعد تناول وجبة خاصة يعدها لهم ، وبذلك يصبح مقبولا فى اقتسام عمل وواجبات وميزات الطائفة (٣٥) .

وكان يرعى ويدير شئون طائفة النساجين فى كل مدينة واحد من كبار اسطواتها ، بالانتخاب ويحتفظ بوظائفه طوال حياته ما لم يبد منه ما يسبب الضجر والسخط ، وتتمثل وظائفه فى توزيع الضريبة أو الميرى المفروض على الطائفة على كل أفرادها ، وكذلك تحصيل الضريبة ، وايضا التوفيق والحكم فى الخلافات التى تحدث بين أفرادها (٣٦) وكانت وظيفة هذا الشيخ وراثية فى اسرة واحدة ، مادام الورثة محترفين لنفس الحرفة ، اما اذا تركوا تلك الحرفة ، او اذا توفى الشيخ دون ولد يخلفه ، فان النساجين ينتخبون شيخا آخر .

ومع توزيع صناعة الأقمشة الرخيصة فى انحاء البلاد ، فقد تخصصت بعض المدن فى انتاج اصناف معينة ذاعت شهرتها ، وعلى الرغم من تخصص الصعيد فى انتاج المنسوجات القطنية ، ووجه بحرى ومنطقة الفيوم فى صناعة الكتان ، فقد قامت صناعة الصوف فى المنطقة الواقعة بين القاهرة والفيوم (٣٧) كما كانت أهم مواقع انتاج الحرير فى شمال وجه بحرى ، وبالذات فى دمياط والمحلة الكبرى ، ليسر استيراد خاماته من سوريا ، وايضا ليسر تصديره الى الشرق الأدنى (٣٨) حتى ذكر انه فى عهد

---

(٣٥) وصف مصر ، جـ ١ ، ص ٣١١ .

(٣٦) نفسه .

(٣٧) نفسه ، ص ٢٠١ .

(٣٨) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

محمد على لم توجد قرية خلت من صناعة النسيج (٣٩) .

الحمامات العامة :

وجد بالقاهرة عند نهاية القرن الثامن عشر مائة حمام ، حيث كان السكان يواظبون على الذهاب اليها وبخاصة فى الشتاء ، اتساقا مع احكام الشريعة الاسلامية ، اذ كان الصيف يسمح للطبقة الدنيا منهم بالتطهر والاغتسال فى النيل ، الذى تكون مياهه وقتها شبه دافئة ، على حين الشتاء البارد يحرمهم من تلك الوسيلة الاقتصادية ، وبذلك كان يتوجه الى الحمامات مرة كل أسبوع تقريبا أولئك القادرون منهم ليحصلوا بمصاريف بسيطة على متعة جيدة ، كان يطمح اليها الفقراء (٤٠) .

وكان يوجد بكل حمام مغطس مملوء بمياه شديدة السخونة، يغطس فيها المرء للحظات بعد أن ينتهى من الاستحمام الذى كان يمر بعدة مراحل ، تبدأ بعد أن يدخل المرء الحمام حيث يستقبله الخدم فى الحجرة الأولى ليخلع ملابسه ، ويعقد حول جسمه فوطة بسيطة ، ثم يقاد الى ممر يشعر فيه وهو سائر بوهج الحرارة يشتد تدريجيا ، لتصبح قوية عند اقترابه من الغرفة الثانية ، التى فيها يجد نفسه فى سحابة من البخار الساخن المعطر يخترق مسامه ، ثم يرقد على قطعة قماش صوف ، ويقترب منه بسرعة خادم ممسك بفوطة من الصوف الناعم ، وعندما

---

(٣٩) تقرير دوهاميل ، نشره محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد على ، ص ٣٢٦ .

(٤٠) وصف مصر ، ج ١ ص ١٣٤ .

يتأكد أن البخار قد أخترق مسام جسمه بشكل كاف وأحدث بأطرافه نوعا من الليونة ، يبدأ فى طقطقة مفاصل جسمه (٤١) .

وبعد ذلك يدلك الخادم جسمه بقطعة الصوف التى بيده ويكون التدليك قويا ، وبذلك يتخلص الجسم من الوساخات التى كانت عالقة به ، وتتخلص المسام نفسها من اقل شيء يمكن ان يسدها ، ثم يقتاد الشخص بعد ذلك الى حجرة مجاورة ، ليغتسل وحده بمياه تأتى من عينىمياه ، احداهما ساخنة والأخرى باردة ، ثم يرتدى قميصا ليعود فى النهاية الى الحجرة الأولى ليقدم له الخادم وهو جالس على أريكته الأرجيلة وفنجانا من القهوة ، وعندما يأتى موعد خروجه تكون ملابسه قد تعطرت بدخان خشب الصبر ، ويرش كل جسمه ورأسه برغاوى صابون معطر ، بينما تستخدم النساء فى نهاية حمامهن عجينة ، تنزع الشعر الزائد من جسمهن (٤٢) .

ومن النادر أن يكون مكان الاستحمام واحدا بالنسبة للجنسين ، حيث ينقسم المبنى الى قسمين لكل منهما مدخل خاص ، ويخصص لكل من الجنسين موعد خاص ، فتذهب النساء عادة ، الى الحمام فى وقت متأخر ، وما أن يدخلن حتى تعلق قطعة قماش مطرزة لتنبه الجمهور الى حضورهن ، ولا يسمح لأى رجل بالدخول ، ويستبدل الخدم الذكور فورا بخادمات ، ولا تختلف الخدمة التى تقدم للمرأة ولا طريقة استحمامها عن الرجل ، سوى أن قطعة الصوف التى يدلك بها جسمها تكون ناعمة ، كما أنهن يستهلكن قدرا أكبر من الصابون ، واذا كنا

---

(٤١) نفسه ، ص ١٣٥ .

(٤٢) نفسه .

ثم ذكرنا أن الرجال ممنوعون من دخول حمامات النساء ، فانه يسمح للرجال الموسيقيين بالدخول ، وكانوا يختارون من بين العميان المسنين (٤٣) وبذلك تحصل المرأة على فرصة الاستماع الى أصوات الذكور وهي تستحم .

كان ايجار الحمام بدون أثاث في اليوم الواحد من ٦٠ الى ١٨٠ بارة وفقا لجماله وفخامته وموقعه ، وان لزم ١٠٠ خردة لأكثر الحمامات تواضعا ، ومع انه كان يلزم ٢٠٠ - ٣٠٠ خردة لتأثيث الحمام ، فقد كانت مصاريف الحمام من ١٠٠ - ٨٠٠ خردة ، كما كانت تتكلف صياغة أثاثه في اليوم من ١٠ - ٤٠ مدينى ، وتتكلف غذاء الحيوانات المستخدمة ٢٠ مدينى ، وتجفيف الحمام ودفع اجور العاملين تبلغ من ١٠ - ٤٠ مدينى يوميا يخص الحارس منها ٣٠ بارة ، ولا يأخذ خدم الحجر أجورا ، بل يكتفون بما يحصلون عليه من هبات الرواد ، أما الذين يخدمون في الداخل فيأخذون ما بين ½ الى ¾ ما يدفعه الرواد ، ويحصل مدير الحمام على ما يكفيه مقابل تعطيره الحجرات واعداده ماء الورد (٤٤) .

— ويبلغ متوسط عدد رواد الحمام في اليوم ما بين ٥٠ - ٦٠ شخصا ، يدفع الواحد منهم ما بين ٢٠ - ٣٠ بارة عن الحمام ، على حين كان يحصل البسطاء على حمامهم بسعر اقل وهو ما بين ٨ - ١٠ بارة ، ويعوض المتعهد عن ذلك بزيارات الكبار الذين يدفعون بسخاء (٤٥) .

---

(٤٣) نفسه ، ص ١٣٦ .

(٤٤) وكان عدد خدم الحمام ، بين ١٢ - ١٣ خادما ، راجع : وصف مصر ، ج ١ ، ص ٢٣٧ .

(٤٥) نفسه .

.. ويعمم ذلك على كل الحمامات فى مصر ، حيث لا يوجد فرق بينها الا من حيث فخامة المبنى ، لأن الطقوس والتكاليف كادت تكون واحدة (٤٦) .

وكان شيخ الحمامات يرأس ٣٤ شيخا من مختلف الحرف ، كصناع الخيام ، والحمالين ، والحمارين ؛ وكان يحكم فى الخلافات البسيطة التى تحدث بين تلك الفئة من الناس فى موضوع حرفتهم ، كما كان الناس يتوجهون اليه عند طلب عدد كبير من دواب النقل ، ولذلك كان يحصل من اتباعه عددا من الضرائب البسيطة ، التى كان بعضها ثابتا وبعضها طارئا (٤٧) .

وكان عليه لكى يحصل على ذلك الوضع وتلك الامتيازات ان يلتزم بدفع اتاوات ثابتة لمختلف الأوجاقات ، اما نقدا واما فى شكل أشياء تدخل فى تكوين اثاث المنازل ، وبالرغم من ذلك فقد كان على شيخ الطائفة ان يكون معتدلا حتى لا يفقد الاحترام العام ، الذى يترتب عليه فقد عمله (٤٨) .

.. واذا لم يشك الحرفيون من شيخهم ، ورغبوا فى الاحتفاظ به ، فان الكخيا المتولى لا يستطيع فى نهاية العام ان يبدله ، وفى هذه الحالة ايضا لا يستطيع زيادة مبلغ الالتزام ، وعندما لايكون الحرفيون راضين عن شيخهم ، فان الكخيا يضطر الى تعيين شيخ آخر ، بعد إن يطلب من الطائفة أن تحدد له ، فردا بعينه ،

---

(٤٦) نفسه .

(٤٧) وصف مصر ، جـ ١ ص ٢٦١ .

(٤٨) نفسه .

ويتم ذلك بطريق النداء وبدون اية طريقة اخرى ، ودون اللجوء الى عملية الاقتراع (٤٩) مما يعد نموذجا فريدا عن بقية الطوائف .

وعندما كان الكخيا يريد ان يرغم الصناع على اختيار شيخ معين ، كان كل مديرى الحمامات يجتمعون ويعترضون على هذا الوضع ، اذ كانوا يعتبرون هـذا الاجراء عنفا غير مشروع (٥٠) .

واستمر ذلك الوضع فيما بعد حتى فى عهد محمد على ، فقد رأينا كرابيت معلم ديوان الجمرك ببولاق يتولى مشيخة الحمامية التزاما فى عـام ١٨١٦ ، فأحدث عليها وعلى توابعها فروضا ، كما فرض على النساء البلانات فى كل جمعة قدرا من الدراهم ، وجعل لنفسه يوما فى كل جمعة يأخذ ايراده من كل حمـام (٥١) .

ومن ذلك يتبين أن شياخة الطوائف كان يتولاها فى بعض الأحيان افراد من غير اعضائها ، كما يتبين ان الطوائف كانت تتولى فى بعض الأحيان التزاما وليس انتخابا ، كما يتبين كذلك أن بعض هؤلاء الشيوخ كان يفرض فروضـا كثيرة ، غير تلك الفروض المعتادة كما فعل ذلك الرجل ، وربما يرجع ذلك الى انه من غـير تلك الطوائف ، وانه كان يتولاهـا بسـبب تجـارى وليس حرفيا .

ورغم ذلك فقد كانت التقاليد الطائفية عندهم قوية ، فحتى نهاية القرن التاسع عشر كانوا يمارسـون تقليد احتفالات الشد ،

---

(٤٩) نفســه .
(٥٠) نفســه .
(٥١) أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٥٦ .

هم والحـذاءون ، والحـلاقون ، فى وقت كانت فيه الروابـط الطائفية فى كثير من الحرف قد ضعفت ، اذ كان لهم ــ فى بعض الأحيان ــ شيخ يعاونه نقيب ؛ وكان من يترقى الى درجة الأسطى يدفع لشيخ الطائفة ويقيم حفـلة الشـد ، كما كان عليهم أن يدفعوا (الجدك) أو الخلو الذى يسمح لهم بمزاولة الحرفة فى محل معين (٥٢) وربما أدى ذلك ــ لعلها المدنية ــ الى تناقص عدد حمامات القاهرة التى كانت عند نهاية القرن الثامن عشر ٧٧ حماما فوصلت فى عام ١٨٣٠ الى ٥٥ حماما ، بالاضـافة الى ٦ حمامات ببولاق (٥٣) .

المقـــاهى :

وجد بالقاهرة فى بداية القرن التاسع عشر ، حوالى ١٢٠٠ مقهى ، بدون مقاهى مصر القديمة وبولاق ، حيث كانت مقاهى الأولى ٥٠ مقهى والثانية مائة (٥٤) .

ولم توجد فى المقاهى ديكورات داخلية أو خارجية ، ولكن وجد بها أثاث بسيط ، هو (دكة) خشبية تشكل مقاعد بطول جدران المبنى ، وتغطيها بعض الحصر المصنوعة من سعف النخيل،

---

(٥٢) الجدك عبارة عن رأسمال حرفى كبير بجعل دخول الحرفة أمرا صعبا على غير أفرادها ، راجع : أندريه ريمون ، فصـول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، كتاب طبع مؤسسة روزاليوسـف ، عدد ١٧ ، يولية ، القـاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٩ ، ص ١٥٣ ، ص ١٥٤ ، ص ١٥٨ .

(٥٣) الجدك عبارة عن رأسمال حرفى كبير يجعل دخول الحرفة أمرا صعبا

(٥٤) وصف مصر ، جـ ١ ص ١٣٨ .

أو أبسطة خشنة فى المقاهى الفخمة ، بالاضافة الى بنك خشبى (٥٥) .

وكانت القهوة تقدم مغلية فى فناجين تستورد من المانيا ، وتوضع تلك الفناجين فى صحون صغيرة من النحاس ، أما الفناجين فتصنع من البورسلين أو الخزف ، وكاد يكون استخدام السكر فى صنع القهوة غير معروف (٥٦) .

وكان يوجد لدى مدير المقهى الأرجيلات ، التى كان مبسمها من العظم او الرخام أو الألبستر (الرخام الشفاف) ويعدها للزبائن الذين يطلبونها ، على حين كان كل مرتاد يحمل معه تبغه (٥٧) .

وقد كانت مقاهى القاهرة تخضع للاشراف المباشر لرئيس يشترى حق التزامها ، وعلى كل مقهى أن تدفع له من ١٠ ــ ٤٠ مدينى رسما صغيرا فى أول كل سنة هجرية ، وتعفى منه المقاهى الفقيرة (٥٨) .

ولا يستطيع أحد العمل فى قهوة قبل الحصول على تفويض من المشرف على الحرفة ، لأنه المكلف بالاشراف عليها ، وملزم بتقديم المخالفين من رجال الحرفة الى العدالة ، وكان يتولاها عادة أغا الانكشارية ــ الكخيا المتولى ــ الذى كان يدفع حق الالتزام الى الدولة (٥٩) .

---

(٥٥) نفسه .
(٥٦) نفسه .
(٥٧) نفسه .
(٥٨) نفسه ، ص ١٤٩ .
(٥٩) نفسه ، ص ١٤٠ .

وكانت هناك بعض المقاهى التى تؤجر ، وبلغ ايجار بعضها ما بين ٦ — ٧ بارات فى اليوم الواحد ، الثابت أن حالة القهوجى كانت بائسة جداً (٦٠) .

حاملو المياه (السقاءون) :

كانت تلك الطائفة تقسم على أسس منطقية ، ونموذجها فى القاهرة ، حيث وجد بها فى نهاية القرن الثامن عشر ثمانى طوائف لهم ، وربما يرجع ذلك الى أسباب تقنية وطبوغرافية ، حيث كانت ترد المياه من النهر الذى يوجد على طوله الموردات — فوردة — التى يصب عندها السقاءون ومن هنا نشأت الطوائف الأربع لحاملى المياه على ظهور الحمير ، متدرجة بالقرب من المداخل الغربية للقاهرة (٦١) .

وكانت اولها طائفة حى باب البحر ، وثانيها طائفة حى باب اللوق ، وثالثها لحارة السقائين ، أما رابعتها فكانت لقناطر السباع ، وفى وسط الحد الغربى للقاهرة وجدت طائفة حاملى المياه على ظهور الجمال ، وبدءا من تلك النقط يحمل سقاءو القطاعى القرب ويمرون على اقدامهم يوزعون المياه فى أحياء القاهرة ، ولم يكن لهؤلاء الآخرين الا طائفة واحدة ضمت (باعة المياه بالقطاعى فى الشوارع) (٦٢) .

---

(٦٠) نفسه ، ص ٢٦٥ .

(٦١) كان السقاءون يكافأون من قبل عملائهم ، ولم تكن لهم محلات ، وقد سكنوا كفر الشيخ ريحان ، والذى سمى باسم حارة السقايين ، واستمر ذلك الاسم حتى نهاية القرن التاسع عشر ، راجع : اندريه ريمون ، المرجع السابق ، ص ٤٩ — ص ٥٠ ، ص ٩٦ .

(٦٢) نفسه ، ص ١٠٧ .

ومن الناحية الاقتصادية فقد كانت تلك المهنة أقل بريقـا من غيرها ، وان اختلف ثمن المياه تبعا لوفرتها أو قلتها ، فكان السقاء فى عـام ١٨٣٠ يتقاضى ثمن قربة المياه التى يحملهـا مسافة ثلاثة كيلو مترات من ١٠ ــ ٣٠ فضـة ، وبذا كانت مهنة غير مجزية ، ومع ذلك فقد كانوا يدفعون فى القرن التاسع عشر ما يسـمى بالعوائد الشخصية ، اى الفرضـة الشخصية (٦٣) مما قلل بالطبع من عدد حرفييها وجعلهم ستة وتسعين حرفيـا بالقاهرة سنة ١٨٣٠ (٦٤) .

الخبـــازون :

استعان محمد على بتلك الطائفة لأهميتها ، واتصالها مباشرة سواء بمعيشة مواطنيه أو جنوده ، ولكنها كانت استعانة متعبة ، اذ كانت تلك الطائفة لا تؤدى عملها على ما يرام ، ومع ذلك كان لا مفر من التعامل معها وكبح جماحها .

ونتبين طبيعة هـذا التعامل والتعاون ، من أمر الديوان الخديوى لمخابز القـاهرة بعمل كميات من البقسماط لحسـاب الحكومة ، اما من ناحية كبح جماحها فتتبين من اجراءات التعامل العادى معها ، والمتمثل فى تسليم شيخ الخبازين الحنطة اللازمة لهم من نظارة عموم المبيعات ، طبقا لأمر تسليم ، أو تذكرة يبين فيها المقدار المصرح بصرفه (٦٥) مما يبين شـك الرجل فى أعمال تلك الطائفة وسـلوكها .

---

(٦٣) نفسـه ،

(٦٤) الوثـائق المصريـة ، عـدد ١٠٨ ، ١٩٣٠/٢/١١ ، بالعو المـاء بالقاهرة ، ص ١ .

(٦٥) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

وامعانا فى المراقبة والمتابعة اصدر محمد على امرا كريما ، أوضح فيه ان يكون الخبز المخبوز فى أفران المحروسة وفقا للمعدل الذى رتب ، فيكون وزن الرغيف الرومى مائة وعشرة دراهم ، والرغيف الارنجى اربعة وتسعين درهما (٦٦) .

وطالب فى نفس الأمر بالتنبيه على الستة والأربعين نفرا الخبازين ، بأن لا يطمعوا فى الغلال التى يأخذونها من الشونة ولا يبيعوها « بل يخبزونها حكم المعدل من غير أن يظهر نقص فى الميزان » كما طلب من هؤلاء الخبازين الذهاب الى المحتسب والى عمر اغا ناظر شونة الغلال للتفاهم بشأن ذلك (٦٧) مما يوضح أن التعامل مع تلك الطائفة غير سهل ، وانها فى عملها تؤرق من يتعامل معها ، وتجبره على اتخاذ المحاذير والشك فى مهنتها أسلوبا للتعامل معها .

وعلى ذلك أحضر الى الديوان الخديوى بمعرفة شيخ الخبازين ، كل من : محمد المغربى ، والمعلم عبد الله صفر ، وأحمد عزلان ، والأسطى على ابو حسين ، والمعلم فرج ، والأسطى مصطفى جبلى ، والسيد عبد القادر ، والمعلم عوق ، والمعلم مسيحة ، والخواجة جرجس ، والخواجة برجلة ، والخواجة تادرس ، والخواجة ديمترى ، والخواجة صفر ، ونبه عليهم أيضا بأن لا يبيعوا شيئا من الغلال ، التى يأخذونها يوميا ، وقدرها أربعمائة وخمسة وعشرون أردبا ، بل يخبزوها « ويبيعوا لعباد الله صحيحا على الميزان الحق » (٦٨) .

---

(٦٦) الوقائع المصرية ، عدد ١٦٤ ، ١٨٣٠/٧/٢٠ ، مجلس المشورة ، ط ١ .

(٦٧) نفسه .

(٦٨) نفسه .

ونبه كذلك على جماعة المحتسب ، بأنهم اذا وجدوا خبزا ناقصا « أو غير مستو فان عليهم أن يضربوا صاحب الفرن مائتى كرباج وان يغلقوا رنه ، وان وجدوا خبزه ناقصا مرة أخرى وغير مستو أن يرسل الى اللومان وفقا للقوانين ، وأن ينبه على كل الخبازين من مشيخهم باتخاذ ذلك دستورا للعمل (٦٩) .

وكلمة دستور هى أول مرة تصادفنا فى وثائق ذلك الرجل لتلك الفترة ، مما يوضح ان تلك الطائفة قد اتعبت الرجل ، فأوصلوه فى تعامله معهم الى أن أجتهد كل الاجتهاد ، فأصاب بوضعه لهم ذلك الدستور ، واستخدامه لذلك المصطلح الجديد على سطح الحياة الاقتصادية فى مصر وقتها .

الحمــــارون :

كانت المكانة الاجتماعية لطائفة الحمارين ضعيفة ، ومن هنا فقد ضموا الى قائمة الباعة ــ المتسببين ــ والشيالين والحرفيين البسطاء والمومسات ، وباختصــار فئة الناس الدون ، وكانت طوائف الحمارين بالقاهرة ، مثلا ، لا تقل عن اربعة ، منها ثلاث لنقل النساء والرجال ، وأربع لنقل الأشياء ، وان كان الجمالون هم المتخصصون بها ، وقد كان الأخيرون يكونون طائفــة واحدة هى طائفة الجمالين لنقل الأمتعة (٧٠) .

وكانت الحيوانات التى تؤجر تقف مستعدة فى محطات ــ بمعنى الكلمة ــ توجد على جوانب الشــوارع الرئيسية والأسواق،

---

(٦٩) نفســه .

(٧٠) أندريه ريمون ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ــ ص ٥٥ .

وعرفت باسم موقف الحمارة وموقف الجمال ، وعادة ما وجدت مقتربة من مداخل المدينة ، ولمبيت الحمير وجدت عدة وكالات للحمير ــ وكالة الحمير ــ بالقرب من أبواب المدينة الشمالية ، لرواج حركة المرور بها ، ومنها أيضا ما هو بالقرب من باب الفتوح وباب الشعرية ، كما وجدت محطة هامة للجمال بالقرب من باب اللوق (٧١) .

الحصــرية :

هم طائفة صناع الحصر ، التى تستعمل فى تغطية أرض المنازل ، وهى عادة شائعة فى مصر ، خاصة وان مادتها الخام ، والتى تسمى نبات الحلفا تنمو فى ضواحى رشيد ودمياط (٧٢) .

وكان من هؤلاء الحرفيين من يصنعون الحصر من سعف النخيل ، وهو متوفر الوجود فى مصر ، وان تركز فى قرى معروفة كالمعصرة وسنورس وطمية ومنوف ، وفى تلك المراكز الرئيسية لهذه الصناعة كان الانتاج يزيد أحيانا عن حاجة السوق ، ويجد طريقه الى بقية البلاد أو تركيا وغيرها ، حتى ان بعض تلك البلاد كمنوف اعتمد على الأسواق الخارجية فى تشغيل عماله ، مما ربط تشغيلهم بانتعاش الصادرات (٧٣) .

حتى تخصص بعض التجار فى تمويل صناعة الحصر بالقرى ، فى الوقت الذى تقل فيه حاجة الزراعة للعمالة ، بالاضافة الى

---

(٧١) نفســه .

(٧٢) تقرير دوهاميل ، راجع : محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .

(٧٣) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

وجود حوالى مئة مصنع للحصر بطامية ، من أعالى وجه قبلى ، عمل بكل منها عدد تراوح بين عاملين وخمسة عمال (٧٤) مما يعنى اهميـة تلك الحرفـة ، وارتباطهـا بعـدد كبـير من الحرفيين والمجتمع عامة .

الأدوات المنزلية :

ولحرفتها عدد كبير من الحرفيين ، لتعدد فروعها ، كالبرام والقدار ، والأوانى التى تعبأ فيها النيلة والعسل ... الخ ، وهى مبعثرة فى الوجه القبلى ، لوجود الطمى المناسب لصنعهـا على ضفاف النيل ، مما أدى الى توفر عناصر صناعة القلل وخلافها فى قنا ، بالاضافة الى وفرة العمال والوقود الرخيص بها ، حتى اشتهرت مدينة قنـا ، بصناعة الأوانى الفخارية والقلل ، وأصبح لهذه الأوانى فى تجارة مصر قدر كبير (٧٥) .

وقد قسمت صناعة القناوى الى عدة عمليات ، أهمها اعداد الطمى وخلطه بالهشيم ، ومباشرة الأفران ونقل المنتجات ، ولذا كان صاحب العمل يشغل لحسابه عمالا بأجر ، كما ساهم التجار فى تمويل الصناعـة بشراء القلل وتخزينها أو بتكليف أصحـاب السفن بشراء كميات ضخمة منها لحسابهم (٧٦) مما يبين كيفيـة تسرب عناصر الرأسمالية الى الحرف .

---

(٧٤) نفسـه ، ص ١٠ - ص ٢١ .

(٧٥) تقرير دوهاميل ، راجـع محمد فؤاد شكرى وآخرين ، المرجـع السابق ، ص ٣٢٦ .

(٧٦) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

وعلى أية حال فكل تلك الحرف وغيرهـا الكثير ، تبين أن الصناعات الصغيرة ، كانت موزعة فى انحاء البلاد ، وتوضح أن طوائف الحرف خلال القرن التاسع عشر ، كانت هى المنتج الطبيعى لما يحتاجه المجتمع المصرى .

ولم تفد التحولات التى احدثها محمد على بنظامه الاحتكارى فى أواخر عهده ، ويرجع ذلك الى أسباب جوهرية طفت على تلك التحولات وجعلت من الحرفيين شريحة بائسة ، ولكنهـا على أية حال افضـل من شرائح المجتمع المصرى الأخرى ، لأن الحرف الصناعية تعد فى مجملها من اقدم حرف ذلك المجتمع ، ومن ثم فان تسليط قليل من الضـوء على بعض من تلك الحرف يخرجنا ببعض المعلومات الهامة عن ظروف المجتمع عامة والحرفيين خاصة وقتها ، كطائفة الحمامين ، والقهوجية ... الخ ، وقد وردت بعض من تلك المعلومات فيما سبق .



الفصل الخامس

معاملة محمد على للحرفيين



اهتمام محمد على بالحرفيين :

حاول محمد على الاهتمام بالحرفيين والحفاظ عليهم ، لمعرفته خلال تجربته الصناعية حتى اهمية الرجل الحرفى ، وكيف يتكلف خلال رحلته التدريجية حتى يصير صانعا يعتمد عليه ، ويوضح ذلك تركيزه على عدم تجنيد أرباب الحرف ، بالرغم من أهمية الجيش بالنسبة له ، ففى أمر له الى ناظر المجلس الملكى ، كلفه فيه بالقبض على أولاد الذين يتسببون فى ارسال أرباب المهن والصنائع الى الجهادية ، أو على احد أقاربهم ، واذا لم يكن يوجد لهم أولاد يرسلون الى ديوان الجهادية بدلا عن أرباب المهن والحرف (١) .

وتتضح لك الصورة أكثر حينما نجد انه كان يناهض الحرف غير المنتجة ، ويبين ذلك اصدار مجلس الملكية قراره للديوان الخديوى بأن يكلف ناظر ربع مصر القديمة ، أن يعمد الى النسوة الثلاث : مريم ، وسيدة ، وستيتة ، اللاتى يحترفن الزمر وغناء المواويل ، فيلقى بهن فى سفينة مسافرة تقلهن الى الوجه القبلى ،

---

(١) معية سنية تركى ، دفتر ٤٧ ، ص ٣١٧ ، أمر الجناب العالى ، رقم ٤٦١ فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٣٣ .

أجلاء لهن عن القاهرة ، على أن ينذر ربان السفينة الا يخرجهن فى مكان قريب كما كان يفعل بعض الربابنة الذين يتسلمون المومسات ، لقاء شيء من النقود يأخذونه منهن (٢) ونفذ الديوان الخديوى ذلك القرار ، مع هؤلاء الزامرات والمغنيات (٣) .

كما يبين ذلك ايضا قرار الديوان الخديدى فى يولية من عام ١٨٢٧ ، والمتعلق بالموافقة على اعطاء راسمال صغير للعاملين من أهل الصناعة وتشجيعهم لمنعهم من اللحاق بزمرة المتشردين ، وبالتنبيه عليهم بأن يسددوا هذا الراسمال من مكاسبهم اليومية بالتدريج ، فاذا رضوا بذلك فلنقدم لهم المساعدة (٤) مما يبين الرؤية المبكرة تجاه الحرفى والعمل على مساعدته مما يدحض القول بأن محمد على كان وراء تدهور الحرف وذلك لاخلاء الطريق امام صناعاته ، ولاستخدام حرفييها بمصانعه .

ويؤكد ذلك أيضا ان الرجل كان عنده فى نفس ذلك العام حرفيون وكوادر صناعية اكثر من حاجة مصانعه ، حيث أصدر الديوان الخديوى امرا الى برهان أفندى ناظر التشغيل ، بأن يستخدم صناع الحرير الموجودين فى المحلة ، الذين استغنى عنهم رستم افندى مأمور مليج وابيار ، لأنهم غير قادرين على عمل يضمن معيشتهم خلاف صنعتهم (٥) .

---

(٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٨١ ، ص ١٧ ، راقر مجلس الملكية رقم ٢٦ فى ٢٥ اغسطس سنة ١٨٣٥ .

(٣) نفسه ، نفذ فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٣٥ .

(٤) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٣٦ ، ص ٤٨ ، قرار الديوان الخديوى رقم ٣٦٩ فى ١٥ يولية سنة ١٨٢٧ .

(٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٢ ، ص ٢٥ ، قرار الديوان الخديوى رقم ٦٦ فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٢٧ .

كما أصدر الديوان الخديوى تكليفا فى مارس سنة ١٨٢٨ ، الى محمد افندى مأمور اشغال المحروسة ، امره فيه بأن يستدعى مشايخ الأقسام ويكلفهم بعمل دفاتر بأسـماء النساء الفقيرات اللاتى يرغبن فى فتل الخيوط من الكتان برضائهن ، ثم يقدمهـا للديوان الخديوى ، وذلك لمنع التعديات والتعذيبات المنتظر وقوعها من طرف المشايخ المذكورين فى حق النسـاء الفقيرات (٦) وامر المـأمور انه سينفذ ذلك فى حوالى اسبوع (٧) مما يوضح ايضـا محاولة الدولة تقديم يد المساعدة للحرفيين ، مع معرفتها بمسلك صغار رجال الدولة ، المنافى للأخـلاق ولسياستها ، لذا برزت محاولة نهيهم عنه .

كما امر الرجل ، محمد افندى ناظر المبيعات العموميـة أن يفيده تفصيليا عما اذا كان الحـاق شغالة المصانع المزمع ابطالها الى المصانع الأخرى يحدث ضررا بمعيشة الشغالة التى فيهـا أم لا (٨) وكل هـذا يبين حساسية الرجل تجاه أوضاع حرفييه الاجتماعية والاقتصادية ومحاولته ـ على الأقل ـ العمـل على الا تزداد تدهورا .

ولمحاولة تجنيب ظلم رجاله للحرفيين والتخفيف عنهم ، امر محمد على ، محمود افندى مفتش المصانع بمنع ظلم المخبرين

---

(٦) ديوان خديـوى تركى ، دفتر ٤٤ ، ٨ ص ٨ ، قرار من الديـوان الخديوى رقم ١٥ فى ١٨ مارس سنة ١٨٢٨ .

(٧) نفسـه .

(٨) معية سنية تركى ، دفتر ٣٩ ، ص ٥٢ ، امر من الجناب العالى رقم ٩٥ فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ .

السريين – للأهالى – الذين يجوبون البلاد لضبط الأشياء البرانية ، من قماش وقطن وغير ذلك ، كما أمره بحماية الأهالى منهم (٩) .

حتى ان الرجل عندما أمر مدير الغربية فى نوفمبر من عام ١٨٣٧ ، بأن يضيف الأنوال المؤجرة للأهالى ، على الأنوال التى فى ذمة الميرى للتمكن من صنع الأقمشة المطلوبة لورشة القلوع برشيد جاء به « انه اذ راى فى اضافتها عذرا يلحق بالأهالى ، فيخطر مجلس شورى المعاونة بذلك (١٠) وكذلك أمر مدير المالية بأن ينبه على نظار الفابريقات – حرفييه – بحسن معاملة العمال وعدم ضربهم وتجويعهم (١١) مما يوضح أن الرجل لم يكن غافلا أو مغمض العين عن الحرفيين عامة أو حرفييه خاصة ، بل ان الرجل كان فى موقف صعب بهذا الشكل ، لأن الحرفيين كان يستغلهم الموظفون (من أصغر مخبر سرى ، وشيخ حارة ... الخ ، الى قمة دولاب الدولة) .

***

اشراف محمد على ، على الطوائف :

أعطت الطوائف الحرفية محمد على الفرصة الذهبية للاشراف عليها ، وتمثل ذلك فى استعانة بعض الحرفيين به ضد مشايخهم ، أو لانحراف بعض من هؤلاء المشايخ ... الخ .

---

(٩) معية سنية تركى ، دفتر ٦٩ ، ص ٢٥١ ، أمر رقم ٣٢٥ فى ٧ فبراير سنة ١٨٣٦ .

(١٠) شورى المعاونة تركى ، دفتر ١٥٨ ، ص ٨٥ ، أمر عال رقم ٣٩٠ فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٧ .

(١١) معية سنية ، محفظة ١ ، أوامر مالية ، ملف ٢٤٣ – ٣/١٨١ جـ ١ ، ص ٣٧ ، أمر من الجناب العالى رقم ٥٣ فى ٢٣ يونية سنة ١٨٤٤ .

مما أعطى للرجل تلك الفرصـــة لدخول ذلك العش ومحاولة اللعب فيه ، عله يحدث فيه ما يتمنى من التحديث والتجديد ، لفائدة هؤلاء الحرفيين من جهـــة ، وللاستفادة بهم صناعا على الطرق الحديثة من جهة أخرى ، غير مكبلين بتقاليدهم وأعرافهم البالية ، التى كانت بالنســـبة لهم دساتير غير قابلة للتغيير ، وبتناولنا لتلك الأوضاع تتضح الصورة أكثر .

فقد كانت الانحرافات التى قام بها بعض مشايخ الطوائف المسئولة عن مد يد الحكومة اليها شيئا فشيئا ، لمواجهـــة أوضاع لم تكن منتشرة من قبل ، حيث حدثت اختلاسات ، مما جعل بعض المسئولين يطالب ، بتوضيح هل نسبت الى شيخ طائفـــة واحدة أم لمشايخ طوائف عديدة ، لأجل عرضـــه على الاعتـــاب الكريمة (١٢) مما يوضح أن تدخل الحكومة كان استجابة فى الواقع لمطالب أعضـــاء الطوائف وتصحيحا لتلك الأوضاع .

وسوف نتناول فى البداية طائفة الصيارف ، فهى وان كانت تبعد بعض الشىء عن الطوائف الحرفية الصناعية ، الا أن تناولها هنا ربما يفيدنا فى معرفة الطوائف المشار اليها ، ويجعلنـــا نعيش الجو العام للحرف الصناعية وقتها .

فحينما تقدم أحمد أبو العلا حمودة شيخ الصيارفة السابق ، بعريضة للمجلس العالى فى عـــام ١٨٣٢ ، التمس فيهـــا اعادتـــه للشياخة (١٣) طلب المجلس من الديوان الخديوى أن يوضح الأسباب

---

(١٢) معية سنية ، دفتر ٩ أوامر ، ص ١٤ ، أمر من باشمعاون جناب داودى رقم ١٥ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٣٦ ، الى مامور اشغال المحروسة .

(١٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ١٨٦ ، أمر من المجلس العالى رقم ٢٩٦ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

التى عزل من اجلها ، والتأكد مما اذا كان فى استطاعته القيام بأعباء هذه العمل على الوجه المطلوب (١٤) مما يوضح أن عملية عزل المشايخ وتعيينهم فى تلك الفترة كانت تتم بواسطة الادارة .

ويتضح ذلك أكثر من خلال رد المجلس العالى على ملتمس مصطفى الشامى ، احد الصيارفة ، فى كتاب بعث به الى الديوان الخديوى ، أوضح فيه أن المذكور قد التمس تعيينه لمشيخة الصيارفة ، وانه استعلم عنه ، واتضح أنه كسول يقضى الأوقات فى التسكع هنا وهناك ، ولا يصلح للشياخة " ولذا يجب صرف النظر عن ملتمسه (١٥) .

ومن ذلك يتبين ان انتخاب الطوائف لشيوخها قد انتهى . وان الطوائف أصبحت لا تتدخل عليا وعمليا فى تعيين شيوخها وربما كان تدخلها بطريقة شكلية وهامشية ، كما يتبين من جهة أخرى تدفعه الحكومة فى تعيين المشايخ وانها كانت تبحث عن الأصلح بلا عواطف فى أحوال كثيرة .

واستكمالا للتدخل الحكومى المنظم للطوائف ، أصدر محمد على أمرا فى ٢٥ اغسطس سنة ١٩٣٥ باعتماد لائحة الصيارفة التى سنت بمعرفة ديوان شورى المعاونة (١٦) وبذلك دخلت تلك الطائفة تحت الاشراف الحكومى الرسمى ، وبدأ عهد جديد للطوائف عمل اللوائح لها ، مما يؤكد اتجاه الدولة الى الاشراف عليها ، وربما معالجة منها للعمليات غير الأخلاقية التى كان يقوم بها

---

(١٤) نفسه .

(١٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ، ص ١٣٠ ، أمر من المجلس العالى رقم ١٨٨ فى ١٦ يناير سنة١٨٣٤ ، الى الديوان الخديوى .

(١٦) أمين سامى ، تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٤٥٠ .

المشايخ ، أو أنه كان شيء من قبل التحديث لوضع الطوائف على ايقاع التمدن والتنظيم .

ولكن الذى تجدر الاشارة اليه ، ان الحكومة قد سلبت الطوائف اهم حقوقها ، وهو مشاركتها فى عمل تلك اللوائح ، فقد كان ديوان شورى المعاونة ، كما مر بنا ، او اى جهة أخرى هو الذى يتولى وضع تلك اللوائح .

ومع هذا فيبدو أن بعض الطوائف لم يكن لها شيوخ ، ولم توضع لها لوائح ، كحرفة القلفطة ، نظرا لقلة عدد حرفييها ، مما جعل من السهل السيطرة عليها وتحريكها وفق ارادة الحكومة ، فى وقت كانت فيه فى أمس الحاجة اليها ، وهو ما يوضحه عدة أوامر منها : امر الديوان الخديوى الى محمود بك مأمور القليوبية الذى طلب منه فيه ، أن يرسل المئة عامل الذين خصصوا على مأمورية القليوبية ، ليرفعوا قوارب النيل المراد ترميمها وقلفطتها ووضعها على المزالق (١٧) .

وفى أمر لمحمد على الى خليل بك محافظ دمياط ، طالبه باستخدام جميع صناع القلفطة فى الأشغال الأميرية بترسانة دمياط ، دون النظر الى حماية أو خلافه (١٨) وهذا الأمر يوضح أن الأجانب كانوا لا يخضعون لعملية جمع العمالة كما خضع المصريون نظرا للحماية ، ولكنه يبين من جهة أخرى أنه كان يخضعهم فى حالة الضرورة .

---

(١٧) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٣ ، ص ١٣٩ ، امر رقم ٤٣٧ فى ١ ديسمبر سنة ١٨٢٧ .

(١٨) معية سنية تركى ، دفتر ٣٨ ، ص ٨٩ ، امر الجناب العالى رقم ٢١٩ فى ١٣ يولية سنة ١٨٢٩ .

وفى أمر آخر له الى يوسف أغـا محافظ رشيد ناظر قسم فوة ، طلب منه فيه ان يجمع حالا جميع القلافطة ، وان يرسـلهم الى ترسانة الاسكندرية (١٩) ويدل هـذا على بعثرة تلك الطائفـة فى عدة أماكن ، بل وينقلها من مكان الى آخر ، وان أوضح ذلك شدة حاجـة الرجل اليهم ، فانه يوضح من جهـة اخرى مدى ضعف هيكلهم .

وعلى أية حال فقد كان لاشراف محمد على ، على الطوائف بعض الأوجه المفيدة ، ويبين ذلك شكوى أصحاب مخابز القاهرة ، التى تدخل الرجل آمرا بحلها ، وتلخصت فى مزاحمـة النسوة اللاتى يبعن الخبز البيتى فى الأزقة « ورجواهم وشيخهم محمد غراب » ان تتدخل الحـكومة فتقلل هـذه المزاحمـة ، او تكلف البائعات بشراء خبزهن من مخـابزهم العامـة ، رأفـة وجزاء بما يقدمون للحكومة من خدمة لا بأس بها (٢٠) .

ولذا اصدر المجلس العالى قراره رقم ٣٠٠ ، قاضيا بأن يدعو مأمور الديوان الخديوى اليه أولئك النسوة مع مشـايخ حاراتهن ، ويدعو الأغـا المحتسب ، وشيخ الخبازين ونفرا من كبارهم ، وحينما اجتمع الفريقان تبين لمـأمور الديوان صـدق مدعى الخبازين ، فاتخذ من التدابير ما يكف عنهم بعض ما يصيبهم

---

(١٩) معية سنية تركى ، دفتر ١٠ أوامر ، ص ١٥ ، أمر رقم ٧٩ فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٩ .

(٢٠) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٢ ، ص ١٦ ، أمر المجلس العالى رقم ١١ فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

من أذى المخابز الخصوصية والنسوة البائعات (٢١) وبذا يتضح ان الحرف كانت فى حاجة الى محمد على لحل مشكلاتها الانتاجية ولتنظيم المنافسة بين الحرف وبعضها البعض .

ويؤكد ذلك الشكوى المقدمة من مشايخ قرى صيادى حلقة السمك ، الذين اشتكوا فيها من تجنيد ٢٠ صيادا من طائفتهم ، وابانوا فيهــا أيضــا فى ذلك ضررا للمــال الميرى المرتب عليهم (٢٢) ولذا أصــدر الرجل امره الى الديوان الخديوى ، كى يخطر جهــات الاختصــاص بعدم التعرض لتلك الطائفــة فيما بعد (٢٣) .

ولكن ذلك التدخــل والاشراف الحكومى على الطوائف ، لابد من الاشارة الى أنه كان فى بعض الأحوال أكثر مما يحتمل ، ويوضــح ذلك أمر محمد على بفسخ القرار الصــادر باعتبــار الخشابين حرفة وعدم تعيين شيخ لها (٢٤) ويوضح ذلك الأمر أن الحرفة كان لا يعترف بها رسميا الا بقرار حتى يمكن التعــامل معها ومع شيخهــا ، وهو ما لم يكن بتــلك الحــدة قبــل فترة محمد على ، كما يبين أيضــا أن بعض الحرف كانت تحل بقرار يقضى عليها رسميا من حيث تعامل الحكومة مع شيخها ، وان ظل هيكلها كما هو ، لأن الهيكل والبناء الحرفى لا يقضى عليه بقرار ، لأنه بناء اجتماعى لا يتغير بين يوم وليلة .

---

(٢١) نفســه .

(٢٢) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ٦٦ ، أمر المجلس العالى رقم ١٠٥ فى ٥ اغسطس سنة ١٨٢٨ ، الى الديوان الخديوى .

(٢٣) نفسه .

(٢٤) أوامر مجلس ملكية تركى ، محفظة ١ ، ملف ٢٣٢ – ١٥١/٨ ج ١ ، أمر رقم ٨٣ فى ١ ديسمبر سنة ١٨٣٤ .

حتى ان الاشراف الحكومى تحول الى تدخل ، ثم سيطرة حكومية ادارية على طوائف الحرف ، بمعنى أن الطوائف لم تكن حرة حتى فى عزل شيخها ، بل لابد من موافقة الحكومة على العزل، وبين ذلك امر لمحمد على الى مختار بك ناظر مجلس الملكية ، الذى طلب فيه توقيع عقوبة مناسبة ، على خطاب شيخ زياني المحروسة وعدم الاكتفاء بعزله ما دام قد ظهر اختلاسه (٢٥) .

وشيئا فشيئا تحولت تلك السيطرة الى خنق للحرية والحركة الطائفية ، نتيجة لمحاولة الحكومة الوقوف على كل دقائق أمورها ، دون التفريق بين طائفة هامة او غيرها منه ، فنرى متابعة محمد على الطائفة الرياضيين ، فى أمر الى مختار بك ناظر مجلس الملكية ، طلب منه الاستدلال عن شخصية مصطفى وردة الذى عين شيخا للزيانين (٢٦) وواضح أن ذلك التعيين تم بعد عزل الشيخ السابق المختلس ، ولكنه يثبت شيئا واحدا ، هو السيطرة التى عمت الطوائف الحرفية بأسرها .

واذا كان بعض مشايخ الحرف قد تم عزلهم بأسباب تبرر العزل كالاختلاس ، فان البعض الآخر قد عزل بلا مبرر ، وكان ذلك يتم بأوامر من محمد على شخصيا ، ولا غرابة فى ذلك ، لأنه من خلال دور مستشاريه « يتضح بسهولة معرفة كيف كان يتم امر التدخل فى شئون الحرف ، ولذا لا نستغرب أن يوحى اليه مستشاروه بفكرة ما ، فيصدر بها أمرا - كما سبق أن

(٢٥) اوامر مجلس تركى ، محفظة ١ ، ملف ٢٣٢ - ١٥١/٩ جـ ٢ ، أمر رقم ٧١ فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٣٥ .

(٢٦) اوامر مجلس ملكية ، محفظة ١ ، ملف ١٩٥ - ١٣١/٤ جـ ١ ، ص ٩ ، أمر رقم ٩٠ فى ١٢ يناير سنة ١٨٣٥ .

بينا ــ وبذا يفسر عدم الغرابة فى تدخل محمد على فى غالبية شئون الطوائف ومحاولة الالمام بها .

أو ربما يفسرها احتكاك محمد على بالحرفيين عامة من خلال حرفييه خاصة ، ويوضح ذلك تدخله فى حرفة الحمارة بشقيها : التى تعمل عنده أو الخارجة عن اطاره .

فنراه يصدر أمرا : الى ابراهيم افندى ناظر ساحة الغلال بالاسكندرية بعزل على الكيلانى شيخ التراسين ــ الحمارة ــ وتعيين أحمد الحلبى بدلا منه (٢٧) واذا سلمنا بأن هذا الرجل حرفى عنده وانه يمكنه عزله لأى سبب ، فان يد عقابه امتدت الى شيخ الحمارة بالقاهرة فعزلته ، ربما لأنه كان ضامنا أو مرشحا للرجل الأول .

ورغم ذلك التدخل وتلك السيطرة لم تسلم له الطوائف كلية ، بل نجد ان أفرادها من غير العاملين عنده يتقدمون بالتماس ، يتظلمون فيه من الشيخ الجديد ، ويطالبون باعادة الشيخ الذى عزله (٢٨) .

وقد استجاب الرجل لهم واصدر أمرا الى الديوان الخديوى ، طلب منه ان يخطر مأمور اشغال المحروسة ، بأن يعيد شيخ الحمارة الى شياخته « بناء على التماس افرادها الذين تظلموا فيه من الشيخ الجديد ، هذا مع التجاوز عن الضم

---

(٢٧) معية سنية ، دفتر ٣ اوامر ، ص ٧٣ ، امر كريم رقم ٣٨٣ فى ٢٣ يناير سنة ١٨٣٢ .

(٢٨) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٨٥ ، ص ٤١ ، أمر من المجلس العالى رقم ٧١ فى ١٢ يولية سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

الذى رتب على الشيخ الجديد » حتى يتسنى لهذه الطائفة أن تعمل بسلام (٢٩) .

والجزء الأخير من الأمر يوضح حرصه على مزاولة الحرفة لعملها بيسر وبلا مشكلات ، وبالفعل نفذ منطوق الأمر ، ولكن ما يعنينا هنا شيء آخر ، وهو أن ذلك الأمر يوضح خط سير اشراف محمد على ، على الطوائف ، أو يوضح ، البناء الهرمى القائم بالسيطرة على الحرف ، فمن محمد على فى القمة الى المجلس العالى ، فالديوان الخديوى ، ومنه الى مأمور اشغال المحروسة الذى نعتقد انه أصبح المشرف المباشر على الحرف وموصلا لأوامر الحكومة لها .



الضرائب المفروضة على الحرفيين :

فى أواخر القرن الثامن عشر ، وقبل مجيء الفرنسيين ، بلغت الضريبة المقررة على طائفة النساجين حوالى ٢٠ الف بارة ، وزعت على كل منهم بنسبة حجم العمل ، الذى يفترض انه قام به ، وحصل على دخل منه (٣٠) .

وبدخول الفرنسيين مصر ، استحدثوا نظما مالية جديدة ، منها : فرض ضرائب تسجيل العقود ، وضرائب على أصحاب

---

(٢٩) نفسه .

(٣٠) وصف مصر ، جـ ٤ الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ص ٢٠٢ .

الحرف ، وعلى المباني والمحلات والوكالات (٣١) ... الخ ، وعندما تولى محمد خسرو باشا على مصر ، أتعب الناس وأرباب الحرف بالضرائب ، وتبعا لذلك كان من يتولى رئاسة حرفة من الحرف يرهق أهلها ، فمن تولى رئاسة حرفة المعمارجية أو غيرها ، كان يقبض من أهلها معلوم أربع سنوات ، ويتركهم وما يدينون ، وتبع ذلك أيضا ان أهل الحرف كانوا يسعرون كل صنف بمعرفتهم ، وليس له هو التفات لشيء سوى ما يتقاضاه من دراهم ، مما أحدث الشكاوى بسبب الغلاء ، حيث ارتفع ثمن الجبس والجير وأجور البنائين خصوصا ، في وقت احتاج فيه الناس الى بناء ما هدمه الفرنسيون ، حيث وصلت أجرة البناء الى أربعين فضة (٣٢) .

ورغم ذلك فان وثائق تلك الفترة توضح ان الحرفيين كانوا مستغلين أسوأ استغلال ، ويشهد على ذلك الفرضة التى فرضوها على الحرفيين ، حيث فرض على كل طائفة قدرا من الأكياس ، خمسين فما دونها الى عشرة وخمسة ، وعندما نشروا الأعوان للمطالبة ، ضج الحرفيون وأغلقوا حوانيتهم ، وطلبوا التخفيف بالشفاعات والرشوات ، فخفف عن بعضهم ، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل كثر فى تلك الأيام عبث العسكر وعربدتهم فى الناس عامة (٣٣) والحرفيين منهم خاصة .

---

(٣١) محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

(٣٢) امين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ص ١٥١ .

(٣٣) عبد الرحيم الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ ٦ ، ط ١ ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٩٢ .

ويشهد عليه كذلك التنبيه الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٨٠٤ على أرباب الحرف والصنائع ، بطلب دراهم وزعت عليهم ، وبلغ مجموعها خمسمائة كيس ، فضج الناس وتكدروا مع ما هم فيه من وقف الحال وغلاء الأسعار فى كل شىء ، ولذا لم يفتحوا محلاتهم فى اليوم التالى وانتظروا ما يفعل بهم ، ومر الأغا والوالى ينادون بالأمان وفتح الحوانيت فلم يفتح منهم الا القليل (٣٤) .

وفى اليوم الثالث اجتمع كثير من العامة والأطفال بالجامع الأزهر ، ومعهم الطبول التى صعدوا بها الى المنارات يصرخون ويطبلون ، حتى سمعهم الباشا من القلعة ، فأرسل مبعوثا الى السيد عمر النقيب ليبين له بانه رفع عن الفقراء ، فأكد له السيد عمر ان ارباب الحرف والصناع كلهم فقراء وقد كفاهم ما هم فيه من القحط والكساد ووقف الحال فرجع الرسول بذلك الى الباشا ، وفى عصر ذلك اليوم عاد الرسول مرة أخرى ، ومعه فرمان يرفع الغرامة عنهم ، ونادى المنادى بذلك فاطمأنوا وتفرقوا وذهبوا الى بيوتهم (٣٥) . وان دل ذلك على شىء فانما يدل على حالة الحرفيين البائسة ، ومدى استغلالهم ومقاومتهم السلبية ، مما يوضح من جهة أخرى عدم وجود قيادة أو زعامة لهم ، بل كان المتصدى لحل مشاكلهم شخصيات وزعامات عامة كالسيد عمر النقيب .

وعندما وصل محمد على الى الحكم ، واصل سياسة فرض الضرائب ، ومنها الفرضة التى جباها من الصناع والتجار وغيرهم ، بنسبة نجاح عملهم وحجمه ، وتفاوتت تلك الفرضة

---

(٣٤) نفسه ، ص ١٥٥ .

(٣٥) نفسه .

بين خمسة قروش وخمسمائة قرش ولم يستثن من دفعها الا الأوروبيين المقيمين بمصر (٣٦) .

بل يمكن القول بأن سياسة استغلالهم استمرت حتى ثلاثينيات عهده ، ويؤكد ذلك أن عساكره قد طفقوا يأخذون فى الثانى من اغسطس ١٨٠٧ ما يجدونه من البغال والحمير والجمال فى بولاق ، واستمروا على ذلك حتى امتنع السقاءون عن نقل الماء ، وبدا شح وغلا سعره ، كما توقف حمل البضائع ، وفى الثالث من نفس الشهر طلبوا خيول الطواحين لجر المدافع والعربات ، وبدا تعطلت الطواحين عن طحن الدقيق ، لأنهم اختاروا من الخيول جيادها ـ وأعطوا أصحابها ٥٠ قرشا عن كل فرس ـ وردوا الباقى لأصحابها ، وفى نفس اليوم ايضا طلبوا دراهم من طائفة القبانية والحطابة وباعة السمك القديم ـ الفسيخ ـ ولما اغلقوا حوانيتهم وتشكوا رفعت الغرامة بشفاعة السيد عمر ، وكتبوا لهم أمانا بذلك (٣٧) .

وفى ٦ نوفمبر عام ١٨٠٧ طلب مبلغ الفى كيس ، فرض منها جانب على ارباب الحرف واهل الفورية كالصرماتية وأمثالهم من رجال وكالة الصابون ، ووكالة القرب ... الخ ، واجتمع كثير من اهل الحرف لذلك الفرض والتجأوا الى الجامع الأزهر ، واقاموا به ليالى واياما ، ولكن فى هذه المرة لم ينفعهم ذلك (٣٨) .

وفى ٢٨ اغسطس ١٨٠٨ سافر محمد على الى بحرى ، ولذا أرسل قبل نزوله بأيام أمرا بتشهيل الاقامات والكلف على البلاد

---

(٣٦) محمد فؤاد شكرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٢ ـ ص ٧٣ .
(٣٧) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٢ .
(٣٨) نفسه ، ص ١٨ ـ ص ١٩ .

من كل صنف لخمس فشرة ، بالاضافة الى فرض الفرض والمغارم على البلاد ، وصار برجاله يتتبعون اولاد البلد من ارباب الصنائع، الذين لهم نسبة قديمة بالقرى (٣٩) ويطالبهم بأموال عن أطيان لا علاقة لهم بها مطلقا ، فلا ينجو من الدفع واحد منهم (٤٠) .

فكان الصانع منهم يكون جالسا فى حانوته ، فما يشعر الا والأعوان والأتباع محيطون به يطلبونه الى مخدومهم ، فان امتنع حبس وهو لا يعرف له ذنبا ، وعندما يسأل عنه يذكر له « أنه عليه مال طين فلاحته من مدة كذا وقدره كذا فيؤكد لهم أنه لا يعرف البلد ولا رآها فى عمره ، فيذكر له أنه فلان الشبراوى أو المنياوى » فيوضح لهم أن هذه نسبة سرت اليه من عمه أو خاله او جده ، فلا يقبل منه ذلك ويحبس ويضرب حتى يدفع ما الزموه به ، وقد حدث ذلك لكثير من الصناع (٤١) .

وعندما وصل محمد على الى المحلة قبض ما فرضه عليها وهو خمسون كيسا ، كما قدم له حاكمها ستين جملا وأربعين حصانا خلاف الأقمشة المحلاوية ، ومثل الزردخانات والمقاطع الحرير ، والثياب والأمتعة ، صناعة من بقى بها من الصناع (٤٢).

وفى ٢٩ يونية من عام ١٨٠٩ ضج الناس والتجأوا الى مشايخ الأزهر والسيد عمر ، واتفق المشايخ والسيد عمر على عدم مقابلة محمد على ، لأنه تمادى فى احداث الفروضات الكثيرة التى ارهقت الرعية ، فأرسل محمد على على ديوان أفندى لمقابلة

---

(٣٩) نفسه ، ص ٣٩ .
(٤٠) امين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .
(٤١) الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .
(٤٢) نفسه .

المشايخ ، لكى يطلب منهم ألتوجه لمقابلة الباشا ، فلبى الدعوة الشيخ المهدى ، والشيخ الدواخلى نائبا عن الشيخ عبد الله الشرقاوى ، فأوضح لهم محمد على انه يميل الى اتباع نصائحهم ، وانه متكدر من تخلف السيد عمر وعدم حضوره ، ووقوفه دائما ضده فى فرض كل ما يفرضه على الرعية (٤٣) .

ويبدو ان محمد على كان جادا فى الأخذ بنصائحهم ، كما كان يفعل مع مستشاريه ، وحاول ان يبحث عن حل بديل لتلك الفرض ، بدليل انهم شرعوا فى نفس اليوم فى تحرير دفتر بنصف فائض الملتزمين ، بأنواع الأقمشة وباعة النعالات التى هى الصرم والبلغ ، وجعلوا عليها ختمين فلا يباع منها شىء حتى يعلم الملتزم ويختم عليها بيده ، وعلى وضع الختم والعلامة قدر مقدر بحسب تلك البضاعة وثمنها ، فزاد الضجيج واللغط فى الناس (٤٤) .

وربما يكون الذى تم فى ٢٩ يونية ١٨٠٩ هو بداية الاحتكار، حتى يلبى احتياجاته المالية ، ويخرج من مأخذ فرض الفرض الذى كان يسبب له المشكلات مع مواطنيه والقيادات الشعبية، ولذا فكر فى ذلك الاحتكار بديلا عن تلك الضرائب ، التى كان فى أمس الحاجة اليها وبخاصة فى بداية حكمه لمواجهة مشكلات الداخلية ، بدليل انه دخل ذلك الاحتكار بطريق الخطوة خطوة ـ على نفس نهج الضرائب الواحدة تلو الأخرى ـ كلما دعت الحاجة الى ذلك ، بالاضافة الى ما يمكن قوله من ان تلك الاحتكارات كانت لأغراض استراتيجية ... الخ ، حتى لا تخرج عن الظروف الموضوعية للرجل .

---

(٤٣) امين سامى ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٤٤) الجبرتى ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

وأستمر الرجل فى تطوير وتوسيع دفاتره المتصلة بالفرضة، حتى انه فى ٢٨ نوفمبر من عـــام ١٨٢٢ ، اصـــدر امرا الى كتخدا بك مصر بالموافقة على دفتر القرصنة الذى نظم بمعرفـة أعضـاء المجلس المشـكل لذلك تحت إشراف ابنـه ابراهيم ، والمشـتمل على ٧١ نوعـا من انواع الفرض على اربـاب الصنائع والبيوت ... الخ (٤٥) .

وفى سـبتمبر من عـام ١٨٢٨ ، طلب محمـد على تنظيم عملية تحصيل الفرضة (٤٦) . عندما ظهرت بعض الشكاوى ، ومنها المقدمة من الحمار غنيم عوض ، الذى تظلم فيها من فداحة الفردة التى تؤخذ منه (٤٧) وزيادة فى الحيطة طالب بمحاسـبة متولى تحصيل الفردة ومعاقبة من يظهر اختلاسه وتلاعبه (٤٨) .

واصبح الحرفيون يحصـلون على وثائق تفيد تسـديدهم للضرائب وفقا للتنظيمـات الجديدة ، ويتضح ذلك من بيـان الديوان الخديوى ورده ، على سؤال محافظ الاسكندرية ، بشأن العوائد التى تجبى فى القاهرة على مختلف الحرف والمهن الملحقة بالتزام الخردة ، اى الصناعات الوضيعة ، كى ينفذ المحـافظ أحـكام ذلك البيان بالاسكندرية ، دون تنفيـذه على الحرفيين الوافدين الى الاسـكندرية من شتى البلدان ، ما داموا محرزين لوثيقـة موقـع عليهـا بخـاتم ملتزم الخردة ، ودالة على كون حاملها قد أدى العوائد ورخص له فى مزاولة مهنته (٤٩) وقـد

---

(٤٥) امين سامى ، المصدر السابق ، ص ٣٠٥ .

(٤٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٤٧ ، ص٣٤ ، أمر رقم ٩٨ فى ١١ ستمبر ١٨٢٨ ، الى حبيب افندى .

(٤٧) نفســه .

(٤٨) نفســه .

(٤٩) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٧٧ ، ص ٢٤ ـ ص ٢٧ ، بيـان من الديوان الخديوى رقم ١٦ فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٣٠ ، الى محافظ الاسكندرية.

أوضح ذلك البيان عدة أمور منها : أن عدد معامل الحلوى بالقاهرة كانت ثمانية عشر معملاً فى عام ١٨٣٠ ، تضم نحو ثمانمائة نفر بين صانع وبائع ، ولها كلها قلم واحد يتولى بيع التزامه ملتزم الخردة ، كما اتضح كذلك أن صانعى القطائف والكنافة فرض على كل منهم مبلغ يتراوح بين خمسين وستين قرشا ، ان كانت دكانه مما يشتغل بصنع الكنافة طوال العام ، أما ان اقتصر اشتغالها على شهر رمضان ، فكانت ضريبتها من عشرين الى خمسة وثلاثين قرشا ، وكذلك الفرانون اى أصحاب مخابز الأسواق ، فقد فرض على كل مخبز من اثنى عشر قرشا الى ستة وثلاثين قرشا فى السنة (٥٠) .

وبالجملة فقد فصل هذا البيان ما يدفعه سائر أصحاب الحرف والمهن الحقيرة ، حتى ملاعب الثعابين والزمارين والمهرجين ... الخ ، بمعنى أنه لم يغادر حرفة الا قدر العوائد الواجب جبايتها (٥١) .

أما فى خارج المحروسة فكانت كل طائفة تحاسب وفق ظروف بلدها ، ويتضح ذلك من امر برهان بك بتحصيل ما على ٢٨ نفرا من الحمالين بطرف مشايخ الحمالة بناحية الحلوات بمأمورية قسم رابع الشرقية (٥٢) .

وبالرغم من المتابعة الشديدة لجباية الضرائب ، فقد كانت تحدث تجاوزات فى جبايتها ، ويتضح ذلك من تقرير للبك الكتخدا

---

(٥٠) نفسه .

(٥١) نفسه .

(٥٢) معية سنية ، دفتر ١٣ أوامر ، ص ٥١ ، راجع الأمر الكريم رقم ٢٩٥ فى ١٢ يناير سنة ١٨٣٢ .

خاص بسوء معاملة ملتزم الخردة واتباعه ، وتحميله لأرباب الحرف ، وبنات الناس (البغايا) ما لا يطاق من الضرائب (٥٣) ولذا احاط المجلس العالى ، الديوان الخديوى علما بانه قد اعتقل ملتزم الخردة للتحقيق معه ، وطلب من الديوان اخطار جهات الاختصاص ، والذين يحصلون ضريبة الخردة بوجوب الانصاف، ومقدرة أصحاب الحرف فى تحصيل الضريبة المطلوبة منهم (٥٤) .

وبعد ذلك أصدر المجلس العالى امره الى الديوان الخديوى بشأن تنزيل مبلغ ١٥٠ كيسا من التزام الخردة بالاسكندرية فى عام ١٨٣٣ ، نظير الغاء الفواحش هناك ، وابطال تحصيل المقرر عليهم وانتهت بذلك تلك الطائفة بالاسكندرية ، بالرغم من أن الضريبة التى كانت تدفعها كانت كبيرة .

وتعميقا لذلك الوضع وتوسيعه ، صدر أمر الى الديوان الخديوى فى ١٨ مايو سنة ١٨٣٤ تضمن أربعة ابواب : أولهما الغاء البغاء وكيفية معاقبة من يحترف البغاء او يرتكبه ، وثانيها منع الملتزمين من أخذ عوائد من باعة الفول النابت ، والكنفانية ، ومبيضى النحاس ، زيادة عما هو مقرر عليهم ، وثالثها تحرير كشف ببيان العوائد التى على طائفة الحلاقين ، والقهوجية ، والطباخين ، اكل من كبير الحلاقين ، وكبير الطباخين ، وكبير القهوجية ، وتحصيل تلك العوائد منهم بموجب ذلك الكشف ، نظرا لأن شيخ كل طائفة من تلك الطوائف يحصل العوائد التى على طائفته لكبيرها الا واحد فى العشرة مما حصله منها ،

---

(٥٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ١٨٥ ، ص ١٨٠ ، أمر المجلس العالى رقم ١٢٦ فى ١٥ اغسطس سنة ١٨٣٢ ، الى الديوان الخديوى .

(٥٤) نفسه .

ورابعها الغاء عوائد الأرضية التى تؤخذ من المسببين واضافتها الى العوائد التى تؤخذ من طوائف الصناع والتجـار ، وكذلك ضم واحد فى العشرة على فردة جميع الطوائف ، ابتداء من ١٠ مايو سنة ١٨٣٤ لتلافى العوائد التى كانت تحصل من المومسات اللاتى منعن من احتراف الفحش ابتداء من صدور ذلك القرار (٥٥) .

ولم يكتف محمد على بذلك التنظيم المعتدل للضرائب بل انه حاول أن يخفف من العوائق والشـوائب التى تشـوبها ، فنرى مجلس الملكية يأمر مأمور الديوان الخديوى بأن يستدعى الأغـا المحتسب ومشايخ الصناع والحرف وجميع الطوائف الى الديوان « والتنبيه عليهم بالكف منذ الآن عن مطالبـة الأهـالى بتأديـة العوائد التى كانوا يأخذونها منهم ظلما » وهى : عوائد الرؤيـة ، وعوائد الطعمة ، وعوائد التسعيرة ، وتحصـيل المبالغ التى كان الأغـا المحتسب قد اخذها من الأهالى باسم العوائد المذكورة — منه — وحرفها فى منشآت خيريـة فى مصر ، لتعذر العثور على أصحابها وصرفها اليهم واحدا واحدا (٥٦) .

وطلب كذلك من الديوان الخديوى كتابة لافتات باعلان الغاء العوائد المذكورة وتعليقها على جدران الشـوارع ومفترق الطرق ، لاعلان الأهالى بذلك ، طبقـا لقرار مجلس الملكيـة الصـادر فى

---

(٥٥) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٩٧ ، ص ٥٦ ، امر رقم ٧٣ فى ٦ نوفمبر سنة ١٨٣٣ .

(٥٦) ديوان خـديوى تركى ، دفتر ٧٩٦ ، ص ٢٩ ، أمر من مجلس الملكية رقم ٧٢ ، ٨١ مايو سنة ١٨٣٤ ، الى وكيل مأمور الديوان الخديوى ، وكان يحضر مجلس الملكيـة ، كل من مدير الاقاليم البحرية ونظـار اقسامها وكذلك مدير الأقاليم القبلية .. الخ ، راجع نفس الامر .

١٤ ديسمبر ١٨٣٤ بشأن ما كذر (٥٧) مما يوضح عناية الرجل بالحرفيين ومحاولة التخفيف عنهم ، مع العمل ايضا على رفع يد مشايخهم عنهم أو على الأقل تخفيفها ، ومع ما في ذلك الرفع أو التخفيف من رفع لمستوى معيشتهم نتيجة لعدم جباية تلك الضرائب العديدة ، مما يعنى ايضا انه قد ساعدهم مساعدة اجتماعية مباشرة وفعالة .

ورغم محاولاته التخفيف فقد ذكر ــ وهو ما لا نميل اليه ــ أن الدولة كانت تفرض ٧١ نوعا من الفروض على الحرفيين ، الذين كانوا فريسة لها كلما ارادت زيادة مواردها ، خاصة وان طوائف الحرف قد بلغت ١٦٤ طائفة تقريبا في عام ١٨٣٤ ، مما جعلها ينبوعا ماليا للدولة ، دون معوقات لأنها كانت توزع تلك الفروض على الأعضاء ، بحسب مقدرة كل منهم (٥٨) وهو رأى يتناقض مع مساعدة محمد على للحرف ، على الأقل منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر ، وهو ما تنطق وتشهد به وثائق تلك الفترة ، وربما يؤكد ذلك ايضا أن الانتاج المصرى قد بدأ يرضخ منذ عام ١٨٣٠ أمام الانتاج المستورد الأوروبى (٥٩) .

وعلى اية حال فيدخل في اطار تلك المساعدة الاجتماعية لرفع مستواهم ، اصدار محمد على لأمره في عام ١٨٣٦ بعدم أخذ عوائد من الندابات اللاتى يحترفن البكاء أمام الأموات ، بوضع عصير البصل في أعينهن ، وكذلك عدم اخذ عوائد من الحانوتية

---

(٥٧) نفسه .

(٥٨) راجع أحمد أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ١٥١ ، وايضا : على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .

(٥٩) J.C.B.R. Richmond : Op. cit., P. 64.

حملة التوابيت (٦٠) وتبع ذلك اصدارة لأوامر بعدم اخذ ضرائب من الحرفيين ما داموا غير قادرين على دفعها ويوضح ذلك اصداره لأمره فى عام ١٨٣٦ بعدم تحصيل الضرائب من أرباب الحرف أسوة بالعام الماضى (٦١) مما يبين أن الرجل لم يبلغ الضرائب نهائيا ، وانما كان يلغيها وفق ظروف الحرفيين .

ومما يوضح أن محمد على لم يكن يتجمد أمام موقف معين وخاصة فى الضرائب ، وانه كان يمتلك حرية الحركة وفق المصلحة ، انه لما كان المتحصل من الضرائب المفروضة على أرباب الصناعات والحرف الصغيرة ضئيلا ، ولا يتناسب مقدارها وما تقتضيه عملية الجباية من جهود ونفقات ، فقد اصدر أمرا بالغائها فى ١٢ يناير من عام ١٨٣٧ (٦٢) وبذا يتضح ان الرجل قد الغى الضرائب المفروضة على الحرفيين فى أعوام ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، وفى ذلك تخفيف عليهم ومساعدة لهم وتوضح قائمة الضرائب الملغاة فى سنة ١٨٣٧ أن الحمامات كانت تدفع مبلغ ٢٠ر٨٧١ قرشا ، ومبيضى النحاس يدفعون ٣٠٠ر٢ قرش ، والقهوجية ٦٧٥ر١ قرشا ، وصانعى الحصر ٣٢٧ قرشا وعشرين بارة ، وتوضح أيضا أن الجزارين والحدادين ، والطوابين والباعة الجائلين ، وصناع المناخل والغرابيل والبرادين ، والحلاقين والخبازين والحواة ، وعازفى الربابة والراقصين

---

(٦٠) معية سنية تركى ، دفتر ٧١ ، ص ١١ أمر من الجناب العالى رقم ٦٣١ فى ٦ مايو سنة ١٨٣٦ ، الى مختار بك .

(٦١) معية سنية تركى ، دفتر ٧٤ ، ص ٢٥٧ ، أمر رقم ٧٦٥ فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٣٦ ، الى حبيب أفندى .

(٦٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

والمهرجين ، يدفعون فى العام مبلغا ضئيلا لا يزيد على ١٠٤٢٤٥ قرشا و ١٦ بارة (٦٣) .

وعوض محمد على الغاء تلك الضريبة باخرى افضل ، وتمثل ذلك فى احتكار البن والنيلة ـ مما يوضح وبما لا يدع مجالا للشك ان اساس احتكاره هو تعويض الضرائب ولم يكن عقيدة او مذهبا عند الرجل فقد جنى من ارباح احتكاره الأخير فقط ٦٥٣٨ كيسا ، وهو ما يعادل ٣٢٦٩٠ جنيها فى العام الواحد (٦٤) .

وفى عام ١٨٣٧ أصدر أمرا عاليا بعدم اخذ رسوم الفردة من النساء اللاتى يشتغلن بغزل الصوف نظرا لفقرهن (٦٥) ثم تابع سياسة التخفيف تلك ، حيث أمر شورى المعاونة بالاسكندرية فى أغسطس من عام ١٨٣٩ زكى افندى أن يوضح له اذا كان يؤخذ من أصحاب الحرف الآتية عوائد أو شيء آخر من هذا القبيل ، وهى : الخبازون والخبازات ، والطحانون والزيانون ، والجزارون ، والكنفانية ، والفطاطرية ، والحلوانية ، والعلافون (٦٦) وعقب ذلك اصدر محمد على لأمره بعدم أخذ اى شيء باسم عوائد أو بأى اسم آخر من أصحاب هذه الحرف المذكورة بعد ذلك (٦٧)

---

(٦٣) نفسه ، ص ٧٦ ـ ص ٧٧ .

(٦٤) نفسه .

(٦٥) معية سنية تركى ، دفتر ٧٣ ، ص ٧٥ ، امر عال رقم ١٢٥ فى ١٧ فبراير سنة ١٨٣٧ ، الى وكيل الجهادية .

(٦٦) شورى المعاونة باسكندرية ، دفترة ٢٨ اوامر ، ص ٢٢٢ ، أمر من شورى المعاونة بالاسكندرية رقم ١٤٩٧ فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٣٩ ، الى زكى افندى .

(٦٧) معية سنية تركى ، دفتر ٢٨ أوامر ، ص ٢٢٤ ، أمر من الجناب العالى رقم ١٥٠٥ فى ١٨ اغسطس سنة ١٨٣٩ ، الى زكى افندى .

وهكذا توالت تخفيفات الرجل على الحرفيين ومساعدتهم ضرائبيا حتى يرتفع مستواهم معيشيا واجتماعيا .

ثم صدر أمر محمد على الى شورى المعاونة فى ٣٠ يناير سنة ١٨٤٣ بعمل نظام ، وسن لائحة بترتيب تمويل – رسم الويركو على الأملاك والعقارات ذات الايراد – وعوائد الرخص التى تعطى لأربابها من الحرف (٦٨) وبذلك يتبين حرص محمد على على فرض الضرائب على الحرفيين الحاصلين على رخص ايضا ، بعد أن كان يفرضها على الحرفيين التقليديين وحدهم ، وفى ذلك تساو فى عملية الانتاج وما تتحمله من اعباء يتحملها المنتجون .

بل يخطو خطوات أخرى منها ، عقد اجتماع لمحافظ مصر ، ووكيل الويركو على أفندى لطفى ، ومعاونى المحافظة عند فرض الضرائب ، « كى تصير الهمة لنحو تقديرها بغاية الملاحظة والعدالة بحضور عمد ورؤساء الطوائف » خاصة وانها كانت تقدر كل عامين ، اكافة الأشخاص المتكسبين بالطوائف (٦٩) .

أما الخطوة الأخرى فهى نقل الحرفيين من حرفة الى اخرى حسب سوق العمل وحاجته ، وبمحض ارادة الحرفيين انفسهم « لوجود بعض طوائف اضمحل تكسبهم وظهر بهم عاطلون بكثرة » ولذا وزع ويركهم على الباقين من اهالى طوائفهم ، ولانتقال تكسب بعض الحرفيين الى طائفة أعلى أمام ذلك الوضع ؛ لذلك

---

(٦٨) أمين سامى ، المصدر السابق ، ص ٥١٦ .

(٦٩) ديوان الويركو بمصر (عربى) صادر ، أمر رقم ١ ، نمرة ٩٠ فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٤٦ ، وورد لمحافظة مصر برقم ٢١ فى ١٨٤٧/١/٢ . وايضا : الأمر العالى لديوان الداخلية رقم ٧٥ فى ١٩٤٦/١٢/٢٦ ، وورد للمحافظة برقم ٤ فى ١٨٤٧/١/٢ ، ص ١٢ – ص ١٣ .

صدر تصريح من المالية بتحويل هؤلاء المنقولين بين الطوائف ، على ان يكون اجراء ذلك بحضور عمد مختارى الطوائف المنقول منها والمنقول اليها (٧٠) .

بحيث كان يجرى تقدير فرض الضرائب كل ثلاث سنوات ، مع ملاحظة العاطل والمستجد فى الطائفة ، فيخصم العاطل من المستجد ضرائبيا ، واذا تبقى بعد ذلك عاطلون يتم توزيعهم على ذوى الثروة بالطائفة ، وبذا يكون رابح كل طائفة وعاطلها عليها ، ولا تزيد أو تنقص الضرائب بذلك الشكل عن القدر والمتفق عليه (٧١) .

ومن الجدير بالذكر أن حرفيى محمد على بمصانعه وورشه كانوا يدفعون ضريبة لم تزد بحال من الأحوال ، ولم تنقص أيضا عن شهر فى العام ، ويوضح ذلك أمره الى ابراهيم اغا مأمور المحلة ونبروه فى يونية سنة ١٨٢٦ ، طالبه فيه بأن لا تؤاخذ ضريبة من الأسطوات والصناع المستخدمين فى المصانع أكثر من مرتب شهر (٧٢) . هذا فيما يختص بالعمال فى سن البلوغ فيما فوق ،

---

(٧٠) نفسه ، وقد جرى العمل بذلك الأمر فى الاسكندرية . أيضا ، راجع : نفس الأمر .

(٧١) ديوان الويركو (عربى) صادر ، دفتر الأوامر المستديمة بالويركو عن سنة ١٨٤٧ ، ص ١٧ ، ص ١٩ ، الأمر ١ ، نمرة ٩٥ فى ٨ يناير سنة ١٨٤٧ ، وورد لمحافظة مصر فى ١٠ يناير ، محافظة مصر (عربى) .

(٧٢) معية سنية تركى ، دفتر ٢٤ ، ص ١١٧ ، أمر من الجناب العالى رقم ٣٦٥ فى ١٥ يونية ١٨٢٦ ، وايضا : راجع الوقائع المصرية ، عدد ٦٢ ، ١٨٢٩/١٠/٥ ، ص ٣ ، سبباكو النحاس فى ورشة القليوبية .

أما العمال الذين دون سن البلوغ فيخصم منهم ذلك الشهر ، مع احتسابه على ديوان آبائهم أو ذويهم (٧٣) .

وكل هـذا يوضح أن محمد على حاول الاهتمام بالحرفيين عامة ، سواء من عمل منهم عنده أم لا ، ويوضح ذلك أمره بمنح بعضهم القروض للعمل تشجيعا لهم وخشية تشردهم ، كما يوضحه ايضا عنايته بتشغيل حرفييه المستغنى عنهم بأماكن أخرى ، لايجاد عمل لهم يضمن معيشتهم ، ناهيك عن أوامره العديدة بحسن معاملة الحرفيين وعدم تجويعهم وضربهم ... الخ ، مما يعنى أنه كان على الرجل لكى ينصفهم أن يدخل فى طريق وعر لمحاربة دولاب حكمه المختص ولعرض هؤلاء الرجال والمستغل لهم . ولم يقف جهد الرجل عند حد الاشراف على موظفيه المتصلين بالحرفيين ، بل انه تطرق الى مداخل الحياة الحرفية نفسها لمحاولة اصلاحها بما يعود على الحرفيين بالنفع .

ومن ذلك عملية العزل والتعيين الادارى للمشايخ ، وكذلك عمل لوائح للطوائف مما يعنى التقنين والتحديث ، وبذا استغنى عن العادات الموروثة ، فهدم وبنى أساس آخر من أسس الطوائف ، بالاضافة الى حل بعض المشكلات الأخرى للحرفيين ، وان كان أسوأ ما فى ذلك الاشراف انه تحول الى تدخل ثم سيطرة حكومية على الطوائف ، ربما أدت الى خنق الحرية والحركة الطائفية ، نتيجة لمحاولة الحكومة الوقوف على كل دقائق امورها.

---

(٧٣) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ ، ص ٣٥ ، أمر من الديوان الخديوى رقم ٤٨٢ فى ١٣ اغسطس سنة ١٨٣٠ ، الى كافة المأمورين ونظار الدواوين .

فوق فرضها للفروض على الحرفيين بأشكال وأسماء متعددة من الضرائب ، ولكن دراسة الضرائب فى عهد محمد على تدلنا على أن بداية الاحتكار قد بدأت فى ٢٩ يونية سنة ١٨٠٩ ، وبعد أن أوضح للمشايخ فى اجتماعه بهم ، انه سيأخذ بنصائحهم فى التخفيف عن الحرفيين ، فحاول أن يبحث عن حل بديل للفروض والضرائب العديدة لحل مشاكله المالية فوجدها فى الاحتكار ، ومنذ عام ١٨٢٨ أصبح بعض الحرفيين يحصلون على وثائق تفيد تسديدهم للضرائب وفقا لتنظيمات الرجل لمواجهة شكوى بعضهم من تكرار دفعها ، ثم تابع بعد ذلك سياسة تخفيف الضرائب عن الحرفيين لرفع مستواهم .

الفصل السادس

الوضع الحرفى بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى



سياسة مصر الاقتصادية بعد محمد على :

بدأ العدول عن سياسة الاحتكار ومنذ اواخر عهد محمد على ، حيث أخذت مصر توجه عنايتها نحو الزراعة والاستفادة من حاجة الدول الصناعية الى القطن ، وبذا بدأ عصر التخصص ، الذى تدعم بمجيء عباس الى الحكم ، حيث زاد من توجه البلاد نحو الزراعة ، ورفع يد الحكومة عن الصناعات الصغيرة (١) مما يساعد اهل الحرف اليدوية والطوائف الصناعية التى تميز بها المجتمع المصرى على البقاء ، ومع ذلك فان الحرف الصغيرة التى تعتمد على العمل اليدوى وتمارس الأساليب العتيقة القاصرة، لم تستطع أن تسد حاجات البلاد ؛ أو ان تنافس المصنوعات الأجنبية الرخيصة الثمن والجيدة الصناعة ، والمفتوحة امامها

---

(١) تعرف الصناعات الصغيرة بتلك التى تقتصر على ورشة صغيرة ـ يعمل بها عدد قليل من العمال أو يقوم بالعمل فيها أصحابها ، وقد ضمت تلك الصناعات الشطر الأكبر من الصناع ، راجع : محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

البد لا، نظرا لانخفاض الرسوم الجمركية عليها ، وبذا لم تعد للطوائف اهمية فعلية فى انهاض الصناعة (٢) .

فى وقت عادت فيه مصر الى مبدا التخصص الاقتصادى منذ نهايات حكم محمد على ، ومبدأ الحرية الاقتصادى فى أول حكم سعيد ، وظلت سياستها الاقتصادية قائمة على هذين المبداين حتى وقوعها فريسة للاحتلال البريطانى ، بالرغم من انتعاش بعض الصناعات خلال حكم اسماعيل (٣) .

وقد كان لمذهب الحرية وتعاليمه التى انتشرت فى أوربا فى هذه الأوقات (١٨٥٠ ــ ١٨٨٢) ، أثرها فى مصر خلال حكم خلفاء محمد على ، وتمثل رد فعل هذه التعاليم فى مصر فى : الغاء نظام الاحتكار ، وتدعيم نظام الملكية للأراضى ، وتقدم طرق المواصلات ... الخ (٤) .

واتخذ ذلك عدة مراحل ، بدأت أولاها بانهاء نظام الاحتكار وظهور الاقتصاد الحر ، وفيها استطاعت الدول الأوربية شراء المواد الخام من مصر ، ولم تكد تستقر هذه السوق الحرة ، حتى ظهرت المرحلة الثانية ، التى برز فيها الضغط الدبلوماسى لبيع البضائع الأوربية فى مصر وتلتها المرحلة الثالثة التى برز فيها أيضا الضغط الدبلوماسى لاقتناص امتيازات المرافق

---

(٢) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ٩٢ ، وقد تميز عهد عباس بالركود ، اذ لم يكن له توجه اقتصادى بالمعنى الدقيق ، ولا سياسة اقتصادية أو خطة موضوعة ، نفسه ، ص ٩٢ .

(٣) أحمد احمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٤) جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

العامة (٥) وهكذا توالت المراحل لفرض شروط الدول على مصر ، للحصول منها على المواد الخــام بأبخس الأثمان ، وفتحها سوقا لبيع سلعهم فيها .

وبذا تميزت الفترة من ١٨٥٠ — ١٨٨٢ بالقضاء على مظاهر التقييد والاحتكار ، واقرار قواعد الملكية ، وازدياد أهميــة القطن فى الاقتصاد ، وانتشار المواصلات الحديدية بالبلاد ، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مصر (٦) .

وأصاب ذلك الانفتاح الحرف بالاضمحلال ، بالاضــافة الى العوامل التالية : عجزها عن منافسة المنتجات الحديثة ، كتعذر استخدامها للآلات الحديثة ، لندرة رؤوس الأموال لدى أصحابها ، ولجمودها نحو أى تطور ، وتغير نظرة المستهلك الى السلع المختلفة وتفضيله للمنتجات الأوربية (٧) ولفرض ضرائب على أصحــاب الحرف أعجزتهم عن تحملها ، كما تقررت فى عــام ١٨٩٠ حريــة الأفراد فى مزاولة أية مهنة أو صناعة أو حرفة ، مما هدم نظــام الطوائف ؛ التى كانت موزعة على المدن والقرى المختلفة ، ولكنها فى نهايــة تلك الفترة (١٨٨٢ — ١٩١٤) بدأت تتركز فى بعض

---

(٥) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ — ص ١٢١ .

(٦) محمد عبد العزيز عجمية ، المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(٧) اذ يعتبر الجزء الأخير من القرن التاسع عشر عصر التقدم الفنى ، الذى أدى الى قيام نظام المصــانع والانتاج على نطــاق واسع والتخصص بين الدول ، وعلى اثر الاحتلال البريطــانى اتبعت مصر سياسة التخصص ، وقــد كانت صناعتها بدائية ، وتســد الحاجات البسيطة لســكان المدن ، واعترض نموها كثير من العقبات ، كقلة راس المــال وعدم وجود فئة المنظمين والمديرين الفنيين وعدم وجود الكفاية الفنية عند الصناع ، راجع : جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٤ — ، ص ٣٢ .

المناطق كالمحلة الكبرى ، القـاهرة ، والاسكندرية ، وأسـيوط ، ودميـاط (٨) .

* * *

حكومات ما بعد محمد على والاحتكارات :

سادت حكومات ما بعد محمد على ،على طريقه فى التحول عن نظام الاحتكار ، ومما يدل على ذلك تكليف ديوان مصر المحروسة فى عام ١٨٥٤ بمخابرة ديوان الخارجية بخصـوص الصباغة التى يريد عملها « احد رعايا دولة الانجليز ، خارجا عن المصبغة المعدة لذلك » (٩) وسرعان ما ابطل التزام الصباغة ومحاسبة الملتزم عن المدة الباقية فى شروط الالتزام ، والتصريح بفتح مصـابغ لمن يريد ، بشرط تأدية العوائد المقررة للميرى (١٠) .

فرغم ان سياسة الحرية الاقتصادية كانت سمة تلك الفترة الا أن ذلك الأمر يوضح الدور الانجليزى المبكر فى اتباع مصر لتلك السياسة ، كما يوضح وبما لا يدع مجـالا للشك تطلع المستثمرين الانجليز الى الاستثمار الصـناعى الحديث فى مصر ، مما يبين دورهم المبـكر أيضا فى هز الكيـان الحرفى قبـل الاحتـلال وكرومر ... الخ . ويؤكد أن تطبيق معاهدة ١٨٣٨ ، لم يكن

---

(٨) محمد عبد العزيز عجيمة ، المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(٩) معية سنية ، دفتر ١٨٨١ أوامر ، افـادة من سـعادة خـازندار اسـكندرية رقم ٥١٣ فى ٢٤ مايو سـنة ١٨٥٤ ، ص ٣٤٢ ، الى ديوان مصر المحروسـة .

(١٠) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ جـ ٣ أوامر ، أمر كريم رقم ٩٥ فى ١٥ اغسطس سنة ١٨٥٤ ، ص ٥٤٣ ، الى محافظ مصر .

الهدف منها فتح مصر أمام منتجاتهم فحسب ، وانما لفتحها أمام استثماراتهم الصناعية ، التى كانوا يعرفون انها خالية من المنافسة الصناعية الحديثة بالنسبة لهم ، فالطوائف الحرفية : اما ان تنتهى أمام تلك الصناعات الحديثة ، أو أن تركن الى الظل مفسحة لهم الطريق .

كما كان من مظاهر تحول الحكومة عن سياسة الاحتكار مباشرة الاستغناء عن مصانعها ، كالاستغناء عن فابريقة الجوخ ، ورفت العاملين غير اللازمين ، وارسال المواشى ، الى جهات لزومها (١١) وتبع ذلك اغلاق مطبعة الميرى لعدم لزومها ، نظرا لكثرة المطابع الموجودة ، مع رفت من يعملون بها (١٢) وكذلك صرف النظر عن ادارة معمل النشادر ، حيث ان أرباحها قليلة والمنصرف عليها كثير (١٣) وايضا ابطال طواحين الهواء الموجودة بمديرية قنا ، نظرا لزيادة مصروفاتها عن ايراداتها (١٤) وقد كانت تلك المطاحن تستعمل لطحن الغلال (١٥) .

وربما كان فى ذلك الاستغناء بالايقاف وتسريح الحرفيين اثراء للحركة الحرفية بالبلاد ، بدفع تلك الدماء المسرحة اليها ،

---

(١١) معية سنية ، دفتر ١٨٨١ أوامر ، المادة من الخازن رقم ٦٢٧ فى ٢٠ يونية ١٨٥٦ ، ص ٦٧٧ ، الى ناظر الجهادية .

(١٢) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ١٣٠ فى ١٩ يولية سنة ١٨٦١ ، ص ١٥٠ ، الى نظارة المالية .

(١٣) المجلس المخصوص ، دفتر ١٧ مجلس خصوصى أمر من المجلس المخصوص رقم ٥٦٧ فى ٥ مايو سنة ١٨٧١ ، ص ٢١ ، الى المالية .

(١٤) المجلس المخصوص ، دفتر ١٧ مجلس خصوصى ، أمر من المجلس المخصوص رقم ٧٩٩ فى ٢٨ مايو سنة ١٨٧٣ ، ص ١٦٢ ، الى المالية .

(١٥) نفسه .

وهى ذمماء لاشك أنها مدربة ، وان كانت لا تخضع للتقاليد الحرفية العريقة ، وتؤمن بالانفتاح والحرية ، نتيجة لمخالطتها للأوروبيين وعدم تربيتها على تلك التقاليد ، مما يمكن معه القول بأن ذلك التسريح وتلك المفاهيم الجديدة كانت من عوامل تدهور النظام الحرفى ، وليس من عوامل التدهور الصناعى للحرف ، التى أصبحت بامكاناتها عاجزة عن مواكبة التطور الصناعى .

ولم يتوقف الاستغناء عن المصانع بالاغلاق فقط ، بل كان له أوجه عديدة ، منها الانتقال الى عهدة شخص ما ولو كان أجنبيا ، ولم يكن المتعهد يكتفى بها فى مكانها ، بل فى حالات عديدة كان ينقلها الى حيث يرى المصلحة ، مثلما انتقلت المدبغة الميرية برشيد الى عهدة المسيو براده (١٦) الذى بعث بوكيل له فك الأحجار والآلات ونقلها الى الاسكندرية لعمل المدبغة هناك (١٧) .

وكان من أشكال التحول الأخرى التأجير ، كالموافقة على تأجير وابور الكتان بناحية المنصورة ، الى رجل من رعايا مصر ، هو حبيب يوسف حسونة (١٨) .

وواكب تلك التحولات صدور الأمر باعفاء التجار والمتسببين وأصحاب الحرف والصنائع من الطلوع للعمليات « ماداموا ليس

---

(١٦) معية سنية تركى ، محفظة ١٤ ، ملف ٥٣ ١ ـ ١٨٨/٣ ج ١ ، ص ٤ ، افادة من ارسلان محافظ رشيد رقم ١٥ فى ٢١ مايو سنة ١٨٥٧ ، الى كاتب ديوان خديوى .

(١٧) نفسه .

(١٨) معية سنية ، دفتر ١٨٨٥ أوامر ، امر كريم رقم ٩٦ فى ٢٩ اغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ٨٢ ، الى مديرية الدقهلية .

لهم تكسب من الزراعة » (١٩) وكذلك صدر الأمر ــ منشــور عام ــ بعدم تشغيل افراد بوجه السخرة ، اى بدون أجر (٢٠) مما يعنى مساعدتهم والتخفيف عنهم بطريق غير مباشر .

وبالاضافة الى الأشكال المباشرة المشار اليها فى استخدام أماكن الانتاج ، كان هناك أشكال أخرى فى استخدامها ، كتغيير طبيعة عملها ، ومن ذلك السماح للخواجة بطرس نجــار بتأجير الشــونة الصغيرة الخربــة بزفتى ، لاقامة وابور لحــلج القطن مكانهــا (٢١) .

وكانت قيمــة التحول هى البيع ، كبيع ورشــة الترزيــة بالمحروسة ، والتى كانت بالداورية ، حيث عرضت للبيع لمن يرغب فى أخذها بمبلغ ٢٠٠٠٠ر٢٠٠ (٢٢) وكذلك بيع مدق البن الكــائن بدرب سعادة الى السيد موسى العقاد بمبلغ ٦٠٠٠٠ر٦٠ (٢٣) .

وكل ذلك وغيره الكثير يوضح كيفية وطرق واسباب تحول

---

(١٩) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ١٠٨ فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٥٩ ، ص ١٤٢ ، الى ناظر الداخلية .

(٢٠) معية سنية تركى ، دفتر ٥٢٦ أوامر ، أمر رقم ١٠ فى ٢٦ يناير سنة ١٨٦٣ ، ص ٣٧ ورقة قسم ثان ، الى كل الجهــات ومنها فاضل باشا مدير المنوفيــة .

(٢١) معية سنية تركى ، دفتر ١٦٤٧ أوامر ، افــادة من ناظر الجهادية رقم ٧٢ فى ١٣ اغسطس سنة ١٨٦٠ ، ص ١٤ ، الى المــالية .

(٢٢) معية سنية تركى ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٥٩ فى ٢١ ابريل سنة ١٨٦١ ، ص ١٠٥ ، الى محافظ مصر .

(٢٣) معية سنية تركى ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٦٢ فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٦١ ، ص ١٢٥ ، الى محافظ مصر .

الحكومة عن الاحتكار ، وطرق ذلك واساليبه وسريان سياسة الحرية الاقتصادية .

* * *

المشروعات الأجنبية :

ويتبع ذلك التحول الخط العام للمشاريع الأجنبية وما يوضحه من مظاهر فى تلك الفترة ، ومن امثلة ذلك الطلب الذى تقدم به فى عام ١٨٥٦ المسيو بتنت الانجليزى الجنسية بواسطة قنصله ، طالبا فيه اعطاءه رخصة ليأتى بوابور طحين دقيق خاص به ليعمل فى القطر المصرى ، من غير ان يعطى لأحد امتيازا مثله وقد اجيب وقتئذ بأن التجارة حرة ، ولا يمكن حصر المنافع العامة بشخص واحد ، وانما يسمح له بما طلبه من احضار الوابور ، على شرط ان لا يكون مانعا لغيره من مثل ذلك الطلب(٢٤) وهذا المبدأ الأخير يوضح بلا ادنى شك مدى تغلل فكرة الحرية الاقتصادية بمصر .

ومع انتشار ذلك المبدأ فالواقع ان عيون حكام تلك الفترة تبين أنهم ان كانوا قد سمحوا بتغلغلها فلأجل استخدامها هدفا لتنمية مصر صناعيا ، بادخال المصانع والصناعات الحديثة اليها ، على حساب المستثمرين الأجانب ذوى الامكانات العالية ماديا وصناعيا ، ليكونوا متحملين لكل ما يترتب عليها من مخاطر ، وربما شجعهم على اتخاذ ذلك الأسلوب فى احداث تغيير فى الوضع الاجتماعى والاقتصادى بمصر .

---

(٢٤) معية سنية ، دفتر ١٣ أوامر ، استفسار رسمى من مأمور الامور الخارجية رقم ٣٥٨ فى ١٤ ابريل سنة ١٩٥٧ ، ص ٢٠ ، الى المعية السنية .

فلعلهم كانوا يرجون من انشاء تلك البؤر او الجزر الصناعية تحريك أذهان المصريين للاقتداء بها ، خاصـة وان الكثير من تلك المنشآت كان يشترط على أصحابها عـدم الاضرار بالمصريين ، كالسماح باعطاء قطعة الأرض الكائنـة بناحيـة طلخا ، والبالغ مقاسها ٣٠٠ ذراع للخواجة اسطفان شيحة ، لانشـاء فابريقة عليها لتنظيف القطن ، بشرط ان لا ينتج عن ذلك ضرر بصـالح السكان المجاورين ، والا فان الأرض تؤخذ منه ، من غير أن يكون له حق طلب تعويض عن شيء (٢٥) .

وعلى نفس النهج صرح لبعض التجار الأجانب بشراء أطيان زراعية من الأهـالى لبناء وابورات لحلج الأقطان ، بشرط أن تكون بعيدة عن مساكن الأهالى ، مع معاملتهم مثلما يعامل الأهالى من رعايا مصر (٢٦) .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل زاد توسعا ، ويدل على ذلك الأمر المرسل الى محـافظ الاسكندرية ، بعمـل عقود مع أسطوات المدبغة بالاسكندرية ، على ان يصير تعليم الصناع من المصريين ، فى نظير صرف مكافآت لهم زيادة عن المقرر بالعقد (٢٧) والشرط الخاص بالتعليم هنا يدل على عنايتهم بالناحية الصناعية والعمل على تطويرها وانتشارها بالبلاد .

---

(٢٥) معية سـنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، امر رقم ١١ فى ٦ ينـاير سنة ١٨٥٩ ، ص ٥٤ ، الى مديرية روضة البحرين .

(٢٦) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، امر كريم رقم ٧ فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٩ ، الى مديرية الروضة .

(٢٧) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، امر كريم رقم ٧ فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٤٠ .

كما صدر امر آخر الى نفس الرجل ، موضحا ومفسرا الأمر السابق ، وطالبا منه تجديد العقد مع ثلاثة الأسطوات بالمدبغة لمدة سنة ، مشترطا على كل منهم تعليم نفرين من المصريين ، على ان يصرف لكل منهم ألف فرنك انعامية كأمثالهم (٢٨) وفى ذلك ما يدل على عملهم على نشر الصناعات ، حيث يتضح هنا سعيهم لتعليم أبنـاء مصر الحرف ، وعلى نفقـة الدولة ، مما يدل على جديتهم فى ذلك الأمر .

وفى اطار تلك السياسة سمح للمسيو نافر بانشاء فابريقـة زيت بالاسكندرية (٢٩) وكذلك الترخيص لمسيو شكتران السويسرى بانشاء فابريقة لعمل البيرة بالاسماعيلية ، مع اعفاء الآلات والعدد الخاصة بتلك الفابريقة من الرسوم الجمركية لمدة سنة (٣٠) .

وقد لوحظ على تلك الحركة الانفتاحيـة صناعيـا عمليـة التنوع ، كى تكون تلك الصناعات بذورا لنشر الصناعة وتطورها فى مصر ، فمن الحلاجة الى الأحذية الى صناعة الزيوت ... الخ .

---

(٢٨) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢ فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٦١ ، ص ٤٠ ، الى محافظ الاسكندرية .

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣١ أوامر جـ ٢ ، أمر من المعيـة السنية رقم ١٦٢ فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٣ ، ص ١٣٤ ، الى محافظ الاسكندرية كما تمت الموافقة على ابرام عقد مع المسيو مرتيبه ، الذى حضر من فرنسـا ومعه الآلة الخاصـة بصنع الأحذية ، وذلك بالمدة والأجر المحددين .

راجع : المعية السنية ، دفتر ٢٨٠٩ أوامر عربى ، أمر كريم رقم ٢٤ فى ١٠ مايو سنة ١٨٦٧ ، ص ٢ ، الى ديوان الجهادية .

(٣٠) معية سنية ، دفتر ١٩٤٧ أوامر ، أمر كريم رقم ٨٨ فى ١ ابريل سنة ١٨٧٤ ، ص ٦٩ ، الى الداخلية .

وبذا يتضح وبما لا يدع مجالا للشك تحول الحكومات والدولة فيما بعد محمد على عن سياسة الاحتكار الى سياسة الحرية الاقتصادية بشتى الطرق المؤدية الى ذلك ، وقد ادى ذلك الانفتاح بدوره الى آثار ونتائج سيئة على الحرفيين ، الذين لم يطوروا انفسهم أو يتجابوا معه ، بل قبعوا فى محالهم ، حتى فاتهم قطار التطوير بشكل ادى الى أن تعصف بهم رياح التغيير تلك .

* * *

احوال الصناعات الصغيرة بعد محمد على :

بتولى عباس الأول الحكم بعد محمد على كان عليه ان يكمل اصلاحات جده وأن يقلع عن سياسة الاحتكار كما كان عليه أن يواجه المشكلات الخاصة بالصناعات اليدوية ، بعد ان انهارت طوائفها (٣١) الا أن الحرف الصغيرة لم تستطع الصمود أمام المنافسة الأجنبية ، لأن الرسوم الجمركية على الواردات كانت منخفضة ، لأن الطوائف لم يعد لها أهمية فى النهوض بالصناعة (٣٢)، ولاستمرار بريطانيا فى محاربتها للاحتكار ، ففى عهد عباس انتهج قناصلها العموميون ، بناء على تعليمات حكوماتهم خطة متشددة فيما يتعلق بمسائل التجارة ، وشئون مصر الداخلية عامة ، فمنذ تدهور نفوذ محمد على نتيجة لأحداث ١٨٤٠ ــ

---

(٣١) ولكن خدماته واصلاحاته كانت محدودة ، وان تحسنت احوالهم نتيجة لقلة عدد المجندين وانخفاض الضرائب ، راجع : محمد عبد العزيز عجمية، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

(٣٢) نفسه .

١٨٤١ ، اخذت انجلترا فى استخدام الضغط الدبلوماسى ، لجعل مصر مصدرا للمواد الخام ، وسوقا مربحا لبيع مصنوعاتها (٣٣) .

ولذا مارس الحرفيون نشاطهم الاقتصادى بعد محمد على فى ظروف بالغة الشدة ، حيث كان من أثر فرض بريطانيا لسياسة حرية التجارة (الباب المفتوح) ان فتحت أبواب مصر أمام تجارتها، حيث لم يكن الاقتصاد المصرى يقوم على اية مقومات للصمود أمام الصناعة الأوربية المتطورة ، حيث كانت الراسمالية الأوربية قد عبرت مرحلة الانتاج الصناعى اليدوى ودخلت فى مرحلة ادارة الآلات بالبخار ، ومن هنا نجد انه عندما فشلت خطة محمد على ، وبدات تلك الفئة فى ممارسة نشاطها كانت كسيحة فى مواجهة العملاق الأوربى ، وبذا بدات السيطرة الاستعمارية على اقتصاد مصر (٣٤) ومع ذلك فلا بد من الاشارة الى أن التراجع عن الاحتكار لم يبعث فى الصناعات الحرفية روحا جديدة نتيجة لضعفها التام من فترة الاحتكار ، مما جعلها تدخل مرحلة ركود طويل ، وربما دفع بها الى ذلك عدم عناية الدولة بها ، والى انها لم تتغلب على الصعوبات التى كانت تواجها ، كان اهمها صعوبة الحصول على المواد الأولية والتمويل ، ولذا لم تقو على مقاومة الصناعة الأوربية التى غزت البلاد فى ظل مبدأ حرية التجارة (٣٥) التى فضلها المستهلك لرخصها ومتانتها ، ولتغير عادته الاستهلاكية التى قلد فيها الغرب .

وجاء سعيد بعد عباس ثم اسماعيل ، وقد تدهورت وقلت

---

(٣٣) جون مارلو ، المرجع السابق ، ص ١١٥ ـ ص ١١٧ .
(٣٤) فوزى جرجس ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .
(٣٥) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

أهمية الصناعة فى عهدهما ، نتيجة لاتباع سياسة الحرية الاقتصادية .

وبصفة عامة لم تتميز فترة ما بعد محمد على وحتى الاحتلال بنهضة صناعية ، حيث تعرضت مصانع محمد على للاغلاق فى أواخر عهده ، وقضى عباس على ما تبقى منها ، ولم يبذل سعيد جهدا فى ذلك المجال ، وقد اقتصر نشاط اسماعيل على صناعة السكر ، وعدد قليل من المعامل الصناعية ، ويفسر ذلك الركود الصناعى ، بالاضافة الى ما سبقه ، بالعوامل النفسية التى أحدثها عدم استمرار تجربة محمد على ، وفتح أبواب مصر أمام المصنوعات الأجنبية ، مما جعل من الصعب قيام صناعة قوية (٣٦) .

وبانشاء المحاكم المختلطة فى مصر عام ١٨٧٦ ، كفل الأمان القانونى لرؤوس الأموال الأجنبية ، مما أدى الى تدفق رؤوس الأموال والواردات من الخارج ، فأنشئت بعض المصالح والشركات ، ومن أهمها مصلحة السكة الحديد ، وشركة المياه ، وشركة الترام (٣٧) .

ومع كل عوامل الانهيار تلك ورغم ضآلة الصناعة الحرفية ، فقد استمرت سائدة فى مصر ، حتى أواخر القرن التاسع عشر ، بالرغم من صدور قانون الباتنتا ، اى ضريبة الحرف فى ٩ يناير عام ١٩٨٠ ، الذى وجه لها ضربة جديدة بفتحه حرية العمل ومزاولة الحرف فى البلاد ، وقد أدى ذلك القانون الى

---

(٣٦) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

(٣٧) سليمان محمد النجيلى ، الحركة العالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها (١٨٨٢ — ١٩٥٢) ، الاتحاد العام للعمال ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٣ .

القضــاء على طوائف الحــرف (٣٨) التى كانت تضـم المشتغلين بتلك الصــناعات ، بالرغـم من الغـائه فى عـــام ١٨٩٢ فانــه ساعد على تدهور الصناعات المصرية الصغيرة ، بالاضــافة الى اصدار عباس حلمى الثانى لأمر بالغاء رخص الحرف والصنائع فى ٣٠ يناير عام ١٨٩٢ (٣٩) كما أن الرسـوم قررت على أساس مالى بحت لزيادة ايراد الدولة ، فقد كانت لا تزيد عن ٨٪ من قيمة الواردات ، وبذلك كانت سياســة الباب المفتوح ســببا فى تدفق المصنوعات الأجنبية على مصر مما جعل ايضا من الصعب نجاح الصناعة المحلية (٤٠) .

***

النشــاط الحــرفى :

تعد صناعات الغزل والنسيج والصباغة من أهم الصناعات فى فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى ، فكانت صناعة النسيج منتشرة فى مصر ، ولم يختص بها اقليم محدد ، حيث كانت الأنوال والمغازل من النوع الذى يصنع فى مصر ، كما أسست مصانع الصباغة بجوار محــال النسج لأن الأولى صناعة مكملة للثانيــة ، وقد وجدت فى القاهرة ، والاسكندرية

---

(٣٨) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٨٧ ، وقد ادى الى ذلك ظروف منها : توجه المصريين الى الزراعة وشراء الاراضى ، وقيام الدولة فى فترة الاحتلال بالتوسع فى تطبيق مبدأ تخصص مصر فى الزراعة .

(٣٩) صالح جودت ، مصر فى القرن التاسع عشر ، مكتبــة الشعب ، القاهرة ، ١٩٠٤ ، ص ٥٣ .

(٤٠) المرجع السابق ، ص ١٤٧ ــ ص ١٤٩ ، وأيضا : شــهدى عطية ، المرجع السابق ، ص ٦٠٥ .

واخميم ، والمحلة ، واسيوط ، ودمياط ، بالرغم من أنه قد وجد فى كل قرية صانع واحد على الأقل يعمل بها ، حيث كان يصنع باللون الأزرق والملابس التى يرتديها الفلاحون (٤١) .

أما صناعة الخشب فقد وجدت لها ورش متعددة لأشغال الخشب ، فى الاسكندرية ، ودمياط ، والقاهرة وطنطا ، والمنصورة ، ونادرا ما خلت قرية من محل نجار ، ولم تتأثر تلك الصناعة بالمنافسة الأجنبية ، لأن الأدوات الخشبية كبيرة الحجم ، وتشغل مساحات كبيرة عند شحنها وبدا يفرض عليها رسم مرتفع ، وقد ظلت صناعات الخشب فى القرى محتفظة بطابع الخشونة والبداءة ، فكانت فى جملتها خالية من الصقل والتهذيب (٤٢) وقد كان عدد محلات الحرف بالقاهرة وضواحيها ومصر القديمة وبولاق فى عام ١٨٧٧ كما يلى :

الحرفة	عدد محلاتها	عدد أفرادها
مصانع نيلة وملونات مملوكة	٤٤١	٣٨٩
طواحين خيالى مملوكة لأربابها	٣٨٤	٥١٧
افران خبيز فى ملك أربابها	١٥٩	١٥٥
قيعان ــ قاعة ــ لنسج الحرير فى ملك اربابها	٨٣	٤٨
وابورات طحين فى ملك أربابها	٤٤	٤٣

(٤١) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ ــ ص ١٥٤ .
(٤٢) نفسه ، ص ١٥٥ .

مستخرج من على مبارك ، الخطط التوفيقية ، جـ ٧ ، مدينة الاسكندرية ، ص ٢١٨ - ص ٢١٩ (٤٣) .

وقد وجد بجوار تلك الحرف ، حرف اخرى ، كالجيارات ، ومسابك الزهر ، ومدقات البن ... الخ ، ولكنهـا أقل من حيث تصنيفها الحرفى بالنسبة لمـا أوردناه ، ويتضح من هذا الجدول ان وابورات الطحين كان يعمل بكل منهـا صاحبهـا الا وابورا واحدا ربما يرجع ذلك الى وجود صاحب فرن يمتلك فرنين ، كما يتضح أن غالبيه ملاك قيعان نسج الحرير يدير الاثنين منها واحد ، أما أفران الخبز فكان يدير صاحب الفرن فرنه ما عدا اربعـة أفران ادار الواحد من أصحابها فرنين ، أما مصـانع النيلة ، فقد أدار كل صاحب مصنع مصنعه وعددهم ٣٨٩ مصنعا، ما عدا (٢٠ مصنعا) امتلك كل صاحب مصنع منهما مصنعين وادارهما ، أما الطواحين فقد عمل بثلاثمـائة وأربعة وثمـانين طاحونة أصحابها ، أما الباقى فقد عمل بها شخصان ، أى صاحب الطاحونه ومعه شخص مؤجر .

---

(٤٣) على مبارك ، الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ، جـ ٧ ، مدينـة الاسكندرية ، جـ ٢ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

كما كان عدد القهاوى ودكاكين العطارين وخلافهم بالقاهرة فى سنة ١٨٧٧ .

بيان الأثمان	قهاوى	عطارين	بوز	قزازين	زياتين	قماشين	علافين	خمارات	اجمالى
ثمن الأزبكية	٢٥٢	٩٥	١٥	٨٣	٩٥	١٧	٤٨	٢٢٨	٨٨٣
ثمن بولاق	١٦٠	٨٦	١٦	٢١	٨٠	٣٨	٣٤	٥٠	٤٨٥
ثمن عابدين	١٠٢	٦٤	١	٧	٤٥	١٤	٢٥	٣٧	٢٩٥
ثمن السيدة زينب	٧١	٥٨	٢	٢٨	٤٢	١٦	٢٦	٣١	٢٧٤
ثمن الخليفة	٧٥	٤٥	١	١٨	٤٣	٢٣	٣٣	١٩	٢٥٧
ثمن مصر العتيقة	٥٤	٢٨	١	٥	٣٧	٢٩	١٣	١٩	١٨٦
ثمن باب الشعرية	٦٦	١١٢	٣	١٣٨	٧٨	٢٤	٤٤	٥٦	٥٢١
ثمن توصون	٨٥	٣٨	٥	١٠	٢٧	٧	١٦	٢٢	٢١٠
ثمن الجمالية	١٤٢	٧٦	٢	٣٤	٧٢	١٨٨	٣٦	١٣	٥٦٣
ثمن الدرب الأحمر	٦٠	١٥٦	—	٨	٣٦	٣٦	٢٦	١١	٣٣٣
الجملة	١٠٦٧	٧٥٨	٤٦	٣٥٢	٥٥٥	٣٩٢	٣٠١	٤٨٦	٣٩٥٧

المصدر : على مبارك الخطط التوفيقية ، جـ ٧ ، ص ٢٣٨ .

وبصرف النظر عن أصحاب القهاوى والعطارين وأصحاب البوز والعلافين وأصحاب الخمارات فاننا نجد أن جملة عدد القزازين بأثمان (الثمن منطقة تشبه الحى حاليا) القاهرة قد بلغ ٣٥٢ شخصا ، وقد كان أعلى نسبة لهم بباب الشعرية ويليه الأزبكية ، على حين كان أقلهم بثمن مصر العتيقة ويليه ثمن عابدين ، أما الزياتين فان أعلى نسبة لهم كانت بثمن الأزبكية ، ويليه ثمن بولاق ، ثم ثمن باب الشعرية ، أما أقل نسبة لهم فكانت فى توصون (طوسون حاليا) ، ثم مصر العتيقة ، أما القماشون فان أعلى نسبة لهم كانت فى الجمالية ، ثم يليها بولاق ، أما أقلها فكان فى توصون ، ثم عابدين .

اما عن الحرفيين عامة فان أعلى نسبة لهم فكانت فى الأزبكية ، الجمالية ، فبولاق ، ثم الدرب الأحمر ، أما أقلها فكان فى مصر العتيقة ، يليها توصون ، فالخليفة ، ثم السيدة زينب .

اما عن حمامات القاهرة والتى لم يرد ذكرها بالجدول ، فقد قل عددها عما كان عليه فى نهاية القرن الثامن عشر ، حيث كان عددها يزيد على المائة ، ولكنه وصل فى عام ١٨٧٧ الى ٥٥ حماما ، فيكون ما نقص حوالى ٤٦ حماما ، ونظرا لما بلغته المدينة من الاتساع وزيادة عدد السكان ، فان الخمسة والخمسين حماما عدد قليل والصحة العمومية كانت تطلب زيادتها ، فلو حسبنا عدد الحمامات الى عدد السكان ، لكان لكل حمام سبعة آلاف نفس من سكان المدينة ، وهو عدد كثير عما كان فى بداية القرن العشرين ، حيث كان لكل حمام ٢٦٠٠ نفس (٤٤) .

---

(٤٤) على مبارك ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

وبالنسبة لحمامات الاسكندرية فقد كان بها حمامات كثيرة، كان المشهور منها : حمام صفر باشا للرجال والنساء ، وكان يقع بجوار الترسانة ، وحمام المحافظ أمام الضبطية للرجال والنساء ، وكان يقع أيضا بشارع رأس التين ، وحماما أبى نهبة ، والشيخ ابراهيم بالمنشية ، ويقع أولهما بالشارع الابراهيمى ، ويقع ثانيهما ، بشارع عمود السوارى ، كما كان بالشارع الابراهيمى أيضا حمام الصافى ، وكانت تلك الحمامات وغيرها تعمل عادة طوال أيام الأسبوع (٤٥) .

كان ذلك عن الحمامات المصرية ، اما الحمامات الافرنجية فكانت كثيرة أيضا ، وكان المشهور منها حمام لوكاندة أوروبا ، فى ميدان محمد على ، وكانت الأجرة فيه ٢ فرنك ، وحمان ثوران بحارة العمود ، والأجرة فيه فرنك ونصف ، وحمام البحر والأجرة به فرنك ونصف أيضا ، اما حمام السيد على المصرى أحد تجار الاسكندرية بالجمرك ، فكان للرجال والنساء ويقع فى الشارع الموصل من السكة الحديد الى الجمرك (٤٦) .

أما القهاوى البلدية بمدينة الاسكندرية فهى كثيرة بالشوارع والحارات ، الا انها تكاد تكون على وضعها القديم ، اما الافرنجية فهى كثيرة ، وتتكون القهوة منها من عدة محلات ، حيث يوجد بها محل واحد أو محلان للعب البلياردو وغيره ، كما ان مشروبات أخرى خلاف مشروب القهوة والدندرمة (الآيس كريم حاليا) وفى بعضها الأكل والفرش الثمينة ، والدكك المحشوة والكراسى ، والجرائد بأنواعها لمعظم البلاد التى لها جاليات بمصر ، وقد كان

---

(٤٥) نفسه ، ص ١٩٩ - ص ٢٠٠ .
(٤٦) نفسه .

المشهور من تلك القهاوى : القهوة الفرنساوية بميدان محمد على ، وقهوة أوربا بحارة رأس التين ، وقهوة البحر بشاطىء البحر القريب من الكنيســة المارونية وقهوة الحظ بحـارة الشـيخ ابراهيم ، والقهوة الأمريكانية بحارة جبارة ، وقهوة مغنى وكان يلعب فيها التياترو (٤٧) وعلى أية حال فقد وصـل عدد طوائف حرف مدينة الاسكندرية ١٤٢ طائفة فى عام ١٨٧٧ اشتملت على ٢٦٩٠٠ نفس ؛ وكان عدد انفار بعض الطوائف كما يلى : ١٠٨٦ ، وعتالون فى المينا ١٠٦٦ ، وعربجية جر ٨٢ ، وقهوجية ٧٦٤ ، وجزارون بالأسواق ٣٠٨ ، وبناءون مناولون ٦٩٢ ، وبناء مقابر ٢٩٢ ، وزياتون وعصـارون ٦٢٧ ، ودخاخنية ٢٧١ ، وبخارون ٥٩٦ ، وقماشـة ٢٧١ ، وطحانون ٥٠٣ ، وصـيادو سـمك ١٧٣ ، وكيالون ٤٩٧ ، وقبانية ٣٢٧ ، وحدادون وبرادون ٢٢٢ ، وحلاقون ٤٨٤ ، ونحـاتو حجر ٤٧٣ ، وسقاءون ٤٢٤ ، وعربجية ركوب ٤٠٩ ، وخياطون ٣٦٩ ، وأصحاب حمير أجرة ، وصباغون ٣٢٧ ، وفرانون ١٩١ وخبـازون ٣٢٧ ، وجزمجيـة ١٨٧ ، وسمكرية ١١٩ ، ومرخمين ١١٤ ، ودهانو جزم ١٦٢ ، ونجـار بلطة ١٦٤ ، ونقاشـو بيوت ١٦٤ ، وعقـارون ١٠٨ ، وصيادو أبى قير ٣ ، ومبيضو نحـاس ١٤٠ ، ومفربلون ٩٠ ، وحصرية ١٣٧ ، ومنجدون ١٢٦ ، وفطاطرية ١٤٢ ، وسقاءون فى البيوت ٥٥ ، وحمامية ٨٢ ، ومركوبجيـة ٥٠ ، وطربوشجيـة ٦٧ ، ومبلطون ٣٣ ، وعرضحالجية ٦٠ ، وبياعو كنافة ٣٢ ، وسباكون ٥٦ ، وساعاتية ٢٠ ، وحبالة ١٩ ، وخراطون ٢٧ ، ومرخمون ١٨ ، وقفاصة ٢٥ ، ونقاشـون على المعادن ١١ ، وبرامو حرير ٢١ .... الخ (٤٨) .

---

(٤٧) نفســه ، ص ١٨٥ – ص ١٨٦ .

(٤٨) نفســه ، ص ٢٠٩ – ص ٢١٠ .

ويتبين من ذلك أن عدد الصباغين بالاسكندرية هو ٣٢٧ فردا ، والجزمجية ١٨٧ فردا ، والحدادين والبرادين ٢٢٢ فردا ، والخياطين ٣٦٩ فردا ، والسمكرية ١١٩ فردا ... الخ ، وهى بذلك الشكل وغيرها من الحرف الأخرى تمثل اعدادا بسيطة ، لا تشكل قوة أمام اى غزو صناعى ، مما جعلها تتهاوى وتتناقص عند نهاية فترة البحث بشكل ملحوظ وخطير على كيان مصر الصناعى والاقتصادى والاجتماعى عامة .

مما حدا بكرومر الى أن يذكر أن الحاجة شديدة الى صناع حذاق فى الصناعات المختلفة ، والمجال واسع لترقية كثير من الصناعات النافعة ، لأن السكان يزيدون ومساحة الأرض لا تزيد ، والأرجح انه لابد للأهالى من احتراف حرف أخرى مع الزراعة (٤٩) فهو يدعو الى ترقية الصناعات والصناع ، مبينا أن عدد السكان فى ازدياد ومساحة الأرض ثابتة ، ومطالبا باحتراف الأهالى لحرف أخرى مع الزراعة لحل تلك المشكلة .

كما بين ان طرق الزراعة فى تحسين دائم والآلات تحل محل الأعمال العادية ، مشيرا الى أن الطلمبة البخارية تحل محل الشادوف أو الساقية ، وآلة الدراسة محل النورج ، ولابد من استخدام صناع حذاق تمرنوا على الأعمال لادارة الآلات الزراعية واصلاحها ... الخ (٥٠) .

---

(٤٩) كرومر ، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٥ ، مرفوع الى ادوارد جراى ناظر خارجية انجلترا ، ترجم فى ادارة المقطم ، وطبع فى مطبعتها سنة ١٩٠٦ ، ص ١٤٣ . مع ملاحظة أننا لم نعثر على التقرير الأصلى ومن هنا اعتمدنا على تلك الترجمة التى أخذناها بحذر لمعرفتنا بأن المقطم كانت انجليزية الأهداف ، مما جعلنا نحملها مسئولية الترجمة ، التى اعتمد عليها كل من درس فى تلك الفترة .

(٥٠) نفسه .

كما أشار نفس الرجل فى تقاريره الى ان فتح الطرق الزراعية قد أفضى الى كثرة استعمال المركبات للنقل ، وقد كانت قليلة الوجود فى القرى قبلا ، مما ساعد على رواج أعمال صانع العجلات والحداد ، كما بين أن سكك الحدية الزراعية تتطلب عمالا للخطوط وصناع مركبات ودهانين ونجارين وزجاجين ، وان حركة البناء قد زادت الى حد تعذر معه على المقاولين ان يجدوا العدد الكافى من البنائين والنجارين ومن على شاكلتهم (٥١) .

وكل هذا يوضح الصورة وما حدث بها من تغيير ويبين الانقلاب الذى حدث على سطح الحياة الحرفية بمصر ، بعد انفتاحها على العالم عامة وانجلترا خاصة ، ويؤكد انه كان مطلوبا من الحرفيين ان يطوروا انفسهم ويرتفعوا بمستواهم ، تجاوبا مع ذلك التغيير الجديد ، بدلا من أن يديروا ظهورهم له .

كما يخفف ذلك أيضا من موقف كرومر تجاه الحرفيين والصناعة والصناع المصريين ، وما حمله له الكثير من المؤرخين والكتاب ، حيث وصفوه بانه كان معاديا للحركة الصناعية وهادما لها ، على العكس من موقفه الذى أوضحناه من خلال تقاريره والذى ربما يشفع له بعض الشىء فى ذلك المجال .

فقد أكد بعضهم انه فى عهد كرومر اجتاحت المرافق الحديثة العديد من الحرف القديمة فى القاهرة والاسكندرية ، مشيرا الى أن شركة مياه القاهرة والاسكندرية طاردت السقائين وضيقت عليهم الخناق وشركات الترام قضت على الركائب والحمارين وعربات النقل ، وانه فى مجال الخدمات قضت المقاهى اليونانية

---

(٥١) نفسه .

الحديثة على المقاهى العربية القديمة ، ومبينا انه بانقراض ركوب الحمير انقضت صناعة السروج وتوابعها ، وانه منذ قل استعمال البلاط لتبليط أراضى الغرف ، واصبح يصنع من الخشب ، أخذت صناعة الحصر تنقرض ، وموضحا ان صناعة النسيج قد أخذت فى التدهور نتيجة لدخول المنسوجات الأوربية ، ومنوها الى أن ذلك قد حدث تقريبا فى عام ١٨٩٠ أو حوله (٥٢).

بينما الواقع انه قد تم غزو مصر من الخارج بالمنتجات الأوربية الرخيصة والمفتوحة امامها البلاد بلا حماية للصناعة والمنتجات المحلية ، وانه تم غزوها من الداخل بالصناعات الأوربية، عندما انشأ الأجانب المصانع برءوس الأموال الكبيرة ، وقد كان فى ذلك الغزو الداخلى والخارجى القضاء على الصناعات الأهلية الصغيرة (٥٣) سواء أكان كرومر موجودا أم غيره ، لأن طبيعة الفترة وظروفها ، وموقف الحرف قد أدى الى ذلك ، وساعد عليه اتباع مصر لسياسة الحرية الاقتصادية والانفتاح على الغرب، لاستهلاك واستيراد انتاجه الجيد ، بدلا من تشجيع الانتاج المحلى الردىء فينصلح حاله .

فقد أوضح كرومر أن سكان مصر من الأوربيين يزدادون سريعا ، ولابد من ازدياد الأعمال لسد حاجاتهم ، وان كثيرا من المصريين قد أخذوا يقتبسون عادات الأوربيين ويقلدونهم فى ملابسهم ، والنتيجة ان الحاجات الأوربية على ازدياد ، ومعظم

---

(٥٢) أمين عز الدين ، شخصيات ومراحل عمالية ، ص ٤١ ـ ص ٤٢ .

(٥٣) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال من ١٨٨٢ ـ ١٨٩٢ ، جـ ١ مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٤٢ ، ص ٢٠٨ .

تلك الخدمات يقوم بها الأوربيون ، فمن الصعب أن تجد اسكافيا وطنيا يحسن اصلاح حذاء أوربى ، مع ان الأحذية الأوربية اصبحت عمومية الاستعمال ، فاصلاح الأحذية وعملها فى يد اليونانيين والأرمن ، والخياطة فى يد اليهود وبيع الأنسجة فى يد اليهود السوريين والأوربيين (٥٤) فلابد من ذكر أن كرومر لم يذكر الشطر الأخير من كلامه هنا ، ان تلك الصناعات والحرف فى يد البريطانيين ، مما يعنى انه كان يريد بالفعل دخول المصريين تلك المجالات ، وهو ما ينفى عنه كلام الكتاب المصريين ، فهم بعاطفتهم لم يريدوا أن يصدقوا الرجل وموقفه على الأقل من الحرفيين(٥٥) والدليل على ذلك ان الرجل اسف صراحة فى نص تقريره ، لعدم اقتدار المصريين على اغتنام فرصة الربح من ذلك الانقلاب الصناعى الحديث ، واوضح ان سبب اسفه يرجع الى ان الصناعات التى عمل بها المصريون قرونا طويلة آخذة فى الانقراض، ويؤكد ايضا انه قد اشار الى ذلك فى تقريره السابق (٥٦) مما يعنى انه كان معنيا بتلك القضية التى تهم الصناع المصريين خاصة والمصريين عامة .

فقد اكد فى تقريره ايضا ان الترام يحل محل الحمير لنقل الركاب ، وبانقراض ركوب الحمير تنقرض صناعة السروج وتوابعها ، وانه منذ قل استعمال البلاط البلدى لتبليط اراضى الغرف اخذت صناعة الحصر تنقرض (٥٧) .

---

(٥٤) كرومر ، التقرير السابق ، ص ١٤٤ .

(٥٥) والمشكلة انهم اما لم يقراوا التقرير كاملا ، او انهم لم يريدوا ان يصدقوا الرجل ـ فى تقرير بعث به لحكومته وليس للمصريين ـ ولو لمرة واحدة ، نرى انه كان محقا فيها ، ومشفقا على بلدهم وحرفييها .

(٥٦) نفسه .

(٥٧) نفسه .

ولما كان الدباغ المصرى يجهل الطرق الحديثة فقد طفق ينقرض أمام زميله الأوربى ؛ أما صناعة النسيج فكانت فى انحطاط ، والمنسوجات الأوربية تحل محل المنسوجات المصرية ؛ وبانقراض الأخيرة اخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضا ، وقد أكد كرومر انه أخبر ان الصباغ بالنيلة بطل او كاد لأن المنسوجات القطنية التى تصنع منها ملابس الفلاحين . اصبحت ترد من الخارج مصبوغة بالنيلة الصناعية واكد كذلك ان الأهالى اصبحوا يستبدلون ملابسهم التى يخيطها الخياطون المصريون بالملابس الأوربية التى ترد جاهزة (٥٨) .

كما كسدت صناعة الأحذية الحمراء المصرية . حتى صار المشايخ وهم اكثر الأهالى تمسكا بالقديم يلبسون احذية أوربية، والمنجد الذى كان يرضى الجيل القديم اصبح عاجزا عن ارضاء الجيل الجديد ؛ « والطبقة العليا تأخذ اثاثها وملابسها وسائر حاجاتها من صنع أوربا » وقد أخذت الطبقات الأخرى تحذو حذوها (٥٩) .

وقد أوضح الرجل فى تقريره ان الاختلاف ظاهر لكل من يقارن بين مصر فى عام ١٩٠٥ ؛ وما كانت عليه منذ عشر سنوات او خمس عشرة سنة ، فان الشوارع التى كانت مزدحمة بالصناع ، من غزالين ، وحائكين وعقارين ، وخيامين واساكفة ، وصاغة وعطارين ، ونحاسين ، وقربية ، وسروجية ، وصانعى مناخل ، ومن على شاكلتهم ؛ قلت جدا أو انتهت وقام على

---

(٥٨) نفسه .

(٥٩) نفسه ، ص ١٤٥ .

انقاضها ، قهاوى ودكاكين صغيرة ملآنة بضائع أوربية (٦٠) ورغم ذلك فقد اخذ ذلك الكلام لادانة الرجل اذ عده البعض أنه كان مزهوا بذلك الوضع (٦١) الذى يعنى تنفيذ سياسته وهو رأى نعتقد انه متعصب ضد الرجل ومناف لحقيقة التقرير وروحـه الذى لم يستخدموا مادته كاملة .

وبين فى تقريره أن المساعى مبذولة لايقاف هذا التيار ، اذ يوجد فى مدرسة بولاق فى سنة ١٩٠٥ (٤٢٣) تلميذا ، وفى مدرسة المنصورة الصناعية ٦٨ تلميذا ، ثم لخص أمراض الحرفيين والحرف وقتها وما أصابها ، بذكره ان الاصـلاحات الاداريـة والبلدية ، وتقدم البلاد وتغير الأذواق ، واقتباس طرق المعيشة والأزياء الأوربية ، وعدم تناظر المنسوجات الوطنية والأجنبية ، والخمول والتسليم للأقدار ، اللذين يرضى بهما الصـانع المصرى .... الخ ، كلها أمور شديدة الوطأة على الصـنائع المصرية (٦٢) التى قتلت نفسها بعدم تطورها وجمودها ، وعدم مسايرتها لروح العصر ، وظروف مصر التى أتبعت وقتها الحريـة الاقتصـادية والانفتاح على الدول الأجنبية لاستهلاك واستيراد انتاجها الجيد .

وعلى أية حال فقد سارت الحكومات التى تلت محمد على فى التحول عن نظـام الاحتكار ، حيث أبطل التزام بعض الصناعات وكذلك ايقاف والاستغناء عن بعض الصناعات الحكومية الأخرى ، والتصريح بانشاء البعض الآخر لمن يريد ، بشرط تادية العوائد المقررة للميرى ، مع ملاحظـة الدور الانجليزى المبكر فى اتبـاع

---

(٦٠) أمين عز الدين ، شخصيات ومراحل عمالية ، كتاب الجمهورية ، اصدار دار الجمهورية للصحافة ، عدد ١٦ ، مايو ١٩٧٠ ، ص ٤٢ — ص ٤٣ .

(٦١) كرومر ، التقرير السابق ، ص ١٤٥ .

(٦٢) نفســه .

الحكومات لتلك السياسات ، وقد نتج عن عملية الايقاف والاستغناء تسريح الحرفيين المحتكين بالأوربيين ، وغير المدربين على التقاليد الحرفيـة ، مما جعلهم منفتحين انفتاحا جعلهم بالاضـافة الى المشاريع الأجنبية معول هدم للنظام الحرفى العتيق .

ورغم ذلك فيمكن وضع تصور للوضع الحرفى بالقاهرة فى تلك الفترة ، فقد تبين ان أعلى نسبة للحرفيين عامة ، كانت فى الأزبكية ، ويليها الجمالية ثم بولاق فالدرب الأحمر ، أما اقلهـا فكان فى مصر العتيقة فيليها طوسون فالخليفة ثم السيدة زينب ، أما فى الاسكندرية التى تعد مؤشرا لكيان البلاد الحرفى وقتهـا فقد وضح تناقض عدد حرفييها بشكل خطير ، على كيان مصر الصناعى خاصـة والاجتماعى عامة ، مما جعل من ذلك موضـع نقد لكرومر فى تقاريره التى بعث بها لحكومته ، موضحـا لها فيها أن الحاجة فى مصر تدعو الى استنهاض همم الحرفيين المصريين والاكثار منهم وفق التطورات الحرفية الجديدة بالعـالم او بالبلاد من الحرفيين الأوربيين ، ولم يستجب المصريون لكل تلك النداءات فذهبت حرفهم وحرفيوهم ادراج الرياح .



الفصـــل الســـابع

التنظيمات الحرفية بعد محمد على
وحتى الحرب العالميـــة الأولى



التنظيمات الحرفية بعد محمد على :

ولايضاح عملية التنظيمات تلك سوف نقسمها الى شقين ، أحدهما تنظيمات تخص الحرفيين غير العاملين عند الحكومة ، والثانية تخص الحرفيين العاملين عندها ، وسوف نتناول فيما يلى كلا منهما على حدة .

أولا ـ الحرفيون غير العاملين عند الحكومة :

تقبل بعض الحرفيين التحول الصناعى الحديث واستجابوا له ، اما مواكبة للدولة أو تبعا لاستعدادهم الفطرى ، نحو التحول الى النظام الصناعى الحديث ، الذى غزاهم فى عقر دارهم ، فتحولوا عن نظم حرفهم وتقاليدها وربما ساعدهم على ذلك اكتشافهم أن صناعاتهم لم تعد تساير الصناعات الحديثة ، وان مجتمعهم قد أصبح غير متقبل لها ، فكانت تلك مرونة منهم وتحولا ، كى لا تعصف بهم رياح التغيير ، مثلما عصفت بالكثير من الحرفيين غيرهم .

وربما يوضح ذلك الكتاب الموجه من أرسلان محافظ رشيد الى المعية ، مبينا فيه انه تلقى الارادة المؤرخة فى ٢٤ مايو عام١٨٥٩ وتحمل رقم ١١ ، وتقضى بافراز أربعة شبان من صبيان الدباغين

الموجودين برشيد ، وارسالهم الى المدبغة التى فتحها الخواجة برادة فى الاسكندرية ، وانه امتثالا للأمر قد ارسلهم ، كما اوضح نفس الرجل انه سبق أن ذهب اثنان وعشرون نفرا من قبل انفسهم ، وهم يعملون فيها بأجرة (١) .

وتلقى تلك الرسالة عدة اضواء ، منها اتجاه بعض الحرفيين المصريين كما اشرنا الى الصناعة من تلقاء أنفسهم. وكذلك محاولة الحكومة ادخال الصناعة الحديثة وتطوير الحرفيين ، كما توضح أن هؤلاء الحرفيين كانوا بعد تعلمهم يعملون عمالا عند الأوربيين ، وربما يرجع ذلك الى عدم مقدرتهم على شراء المعدات الأوربية الحديثة التى تمكنهم من انشاء مدابغ وخلافه لحسابهم ، وبذا يتضح كيفية تحول بعض الحرفيين المصريين الى عمال اجراء عند الحرفيين الأوربيين ، أو ما يمكن تسميته ارباب الصناعة الجدد من الأوربيين ، او المستثمرين الأوربيين فى الصناعة .

وربما تلقى رسالة خورشيد محافظ الإسكندرية ، الى المعية فى ٩ اغسطس سنة ١٨٥٧ ، مزيدا من الضوء على ذلك الموقف ، حيث أشار فيها الى الارادة المؤرخة فى ٢٤ ابريل سنة ١٨٥٧ وتحمل رقم ٩٥ ، وتقضى بافراز اربعة من غلمان دباغى الاسكندرية ، والحاقهم بمدبغ الخواجة برادة الذى فتحه حديثا ،

---

(١) معية سنية تركى ، محفظة ١٤ ، ملف ١١٨ - ١٥٢/٣ جـ ١ ، ص ٥٠ ، من أرسلان محافظة رشيد رقم ٧٨ فى ٢٩ مايو سنة ١٨٥٧ ، الى المعينة .

ليتعلموا الدباغة فيه (٢) مما يوضح حجم تلك المنشأة الحديثة التى استوعبت كما كبيرا من حرفيى رشيد والاسكندرية .

والملفت للنظر أكثر من ذلك ، ما أكده محافظ الاسكندرية فى تلك الرسالة ، من أن وكيل الخواجة المذكور قد أبلغه شفهيا رغبته فى الحاق الدباغين المتخلفين ، أو المتوفرين بعد الغاء مدابغ القاهرة ورشيد بمدبغه ، وانه يرجو عرض الموضوع على الجناب العالى ، واشعاره بما سيصدر من الأمر الكريم (٣) .

والشق الأول من الرسالة يتفق مع ما ذهبنا اليه سابقا ، أما الشق الثانى فيعطى مدلولا خطيرة فهو يفصح عن رغبة الخواجة فى تصفية مدابغ القاهرة ورشيد ، وبذا يفسح المجال أمام صناعته بلا منافس تماما ، وامعانا فى التصفية يعرض تشغيل صناعها بأجر عنده ، وان دل ذلك على شىء فانما يدل على وعى الرجل الأوربى بكيفية الغزو والتخطيط وكيف انه لا يرضى عن القضاء على الهدف بديلا .

فالرجل لم يترك الحرفيين يفكرون فى أن يذهبوا لانشاء مدابغ للعمل بحرفتهم بل انه سرعان ما عرض عليهم عرضا مغريا كى يقبلوه ، كما يوضح ذلك العرض الأخير أن محمد على كان واسع النظر والأفق عندما رفض مد تلك المدابغ فى بدء عهدها بالعمالة أو غيرها ، كى لا تتوسع فى الانتاج بشكل يؤثر

---

(٢) معية سنية ، محفظة ١٤ ، ملف ١١٨ – ١٥٢/٣ ج ١ ، ص ١٤٦ ، من خورشيد محافظ الاسكندرية ، رقم ٤٤٩ فى ١٩ اغسطس سنة ١٨٥٧ ، الى المعية .

(٣) نفســه .

على المدابغ المصرية ، وبذا يسجل الشق الأخير موقف الحكومات بعد محمد على تجاه صناعاتها وحرف بلادها .

وربما يغفر لهم أنهم كانوا يستجيبون لدواعى التطور ، والتى منها حالة حرفة الجلود ، عندما صدر أمر كزيم اكد أن لا مانع من علاوة ٣٠٠ فرنك سنويا على مرتب الأسطى شبه زيادة على مرتبه الأصلى وقدره ٥٠٠٠ فرنك ، بشرط زيادة الهمة والاعتناء بتعليم الصناع المصريين صناعة الجلود (٤) .

واذا كان لمحمد على قنواته الرسمية للاتصال بالحرفيين كالديوان الخديوى وخلافه ، فقد أضافوا الى تلك القنوات الضبطيات كضبطية مصر ، ولذا فان اتصال خلفاء محمد على بالحرف كان عن طريق تلك الضبطية وغيرها من الضبطيات فى الأقاليم الأخرى ، وبذا حلت تلك الضبطيات على ما يبدو محل الديوان الخديوى الذى كان يقوم بها فيما سبق .

ويتضح ذلك من العريضة المقدمة الى المعية السنية من قبل حجامى مصر عن طريق ضبطية مصر ، استعلمت فيها عن المعاملة التى يعامل بها هؤلاء الحجامون وعن مصدرها ، حيث جاء بها « وهى بأمر من » (٥) ثم تطلب بيانا واضحا بذلك (٦) .

---

(٤) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ أوامر ، أمر رقم ٨ فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٦١ ، ص ٦ ، الى نظارة الجهادية .

(٥) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، المادة ، رقم ١٥ فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٢١ ، الى ضبطية مصر .

(٦) نفسه .

كما بعثت المعية السنية الى تلك الضبطية بالعريضة المقدمة اليها من قبل النحاسين طالبين فيها ايجاد محل مناسب لهم ، مع تكليفها بلزوم تعيين محل لائق للنحاسين واعمالهم ، فى أقرب وقت (٧) ولكن هناك ما يوضح اهتمام المعية بذلك الأمر ، الا وهو طلبها اشعارها بحل تلك المشكلة (٨) .

ومما يوضح أن تلك الضبطيات قد أصبحت مختصة بكل ما يتصل بالحرفيين ، حتى أخصها وهو تعيين شيخ لهم ، الرسالة التى بعثت بها المعية الى مأمور ضبطية مصر ، والمتضمنة للعريضة المقدمة اليها ، من طائفة المساعدين الذين يشتغلون فى شونة الميرى واشغال الأهالى (٩) مطالبين فيها بتعيين شيخ لهم ، وموضحة له أن مسألة الشياخة من الأمور التى ترى فى مجلس ضبطية مصر (١٠) وطالبة منه اجراء اللازم (١١) .

كان ذلك عن بعض التنظيمات الادارية التى أدخلت على حياة الحرفيين غير العاملين عند الحكومة ، والتى توضح محاولة الدولة تبسيط اجراءاتها أمام الحرفيين ، وتوضح من جهة أخرى أن الحرفيين قد أصبحوا يعتمدون على الدولة فى حل جزء كبير من مشاكلهم ، ما يبين مدى سيطرة الدولة على تلك الفئة من المجتمع .

---

(٧) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، الافادة رقم ٥١ فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٧١ ، الى ضبطية مصر .

(٨) نفسه .

(٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، افادة رقم ٦٦ فى ١٥ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٢٨٩ ، الى مأمور ضبطية مصر .

(١٠) نفسه .

(١١) نفسه .

ثانياً ـ الحرفيون العاملون عند الحكومة :

أما عن التنظيمات التى ادخلت على حيـاة الحرفيين العاملين عندها ويجب الاشارة اليها لمـا تلقيه من ظلال على حياة الحرفيين عامة ، تدخلها المنظم لبعض الطوائف كطائفة القبانة التى وافق المجلس الخصوصى على اعطاء رخصـة تامة لكل قبانى من القبانية بمصالح الميرى والدوائر ، على حسب كفاءة كل منهم فى العمل (١٢) مع رفضـه لانشاء سجل لهم ، مقررا ان هـذا لا يوافق عليه المجلس الخصوصى ، لأن لهم مشايخ وكل شيخ مكلف بأحوال القبانة التى تحت شياخته (١٣) وفى ذلك اعتراف بدور المشايخ ، فبالرغم من امتداد يد التنظيم الى حرفييه ، الا انه لم يهدم دور المشايخ تماما ، بالرغم من سلبه لبعض اختصاصاتهم بالاجراءات الفعليـة .

وبصفة عامة فقد منحت الحكومة حرفييها رخصـة تامة كزملائهم غير العاملين طرفها ، على حين رفضت عمل دفتر لهم ، لأنها تضمن فى النهاية ان الكل فى قبضتها عن طريق تلك الرخص ، ولذا فالسجل ما هو الا عمليـة للتسجيل فقط ، عند الدولة نسخة منها بطريق مباشر عن طريق الرخص بل ان الرخصـة فى حوزاتها تعد ضمانـة تضـاف الى الضمانات التى كانت تؤخـذ من الحرفيين ، عند استخدامهم بمصالح الميرى ، حيث قرر أن الرخصة التى تمنح للقبانة تكون مدموغة لتثبت أنهم من ضـمن طائفة القبانـة ، وبغير وجود هـذه الرخصـة لا يعدون داخلين

---

(١٢) مجلس خصـوص ، دفتر ٣١ ، قرار من المجلس الخصـوصى ، رقم ١٨٣ فى ٣٠ مايو سنة ١٨٧٤ ، ص ١٠٦ ، الى ديوان المـالية .

(١٣) نفســه .

فيها (١٤) فبعد أن كان يكتفى بالضامن اشترط ذلك ، وربما كان فى ذلك تنظيم جديد عن طريق التجديد والتحديث .

كما وافق المجلس المخصوص على تنظيم أماكن لحرفيى الحكومة من القبانة ، وذلك بترتيب عدد ١١ محلا لهم بمصر بولاق، مع تعيين ١٨١ نفرا قبانيا لها بمرتب شهرى قدره ٢٥٠ وترتيب معاونين من الميرى ، لملاحظتهم ولحصر ايرادات هذه المحلات (١٥) مع صرف نصف هـذا الايراد على اجرة هذه المحلات ، ومرتبات القبانة ، والنصف الآخر يأخذه الميرى (١٦) على أن ينظر فى ذلك كل ثلاثـة اشـهر ، فـاذا كان ذلك الأمر على ما يرام فيصـير العمل بموجبـه ، وفقـا لافـادة مأمور الدائرة البلديـة بذلك الخصـوص (١٧) .

ومن ذلك يتبين التحول الذى ادخل على مشاريع الدولة ، فقد مالت فى تلك الفترة الى مثل تلك المشاريع والنظم ، لأنهـا ان حققت لها ربحا ابقت عليها وان لم تحقق صفتها ، فواضح من ذلك المشروع انه يحقق ايرادا صافيا ضخما وقدره ٥٠٪ من راس المـال مما يبين انها لم تكن تتساهل معهم وانما تسعى للربح الكبير حتى ولو كان على حسابهم .

---

(١٤) مجلس خصـوص ، دفتر ٣١ ، قرار من المجلس الخصـوصى ، رقم ٧٩ فى ١٧ يناير سنة ١٨٧٥ ، ص ٧ ، الى ديوان الداخلية .

(١٥) مجلس خصوص ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصى ، رقم ١١٦ ، فى ٢٥ مارس سنة ١٨٧٤ ، ص ٥٣ ، الى ديوان المـالية .

(١٦) نفسـه .

(١٧) نفسـه .

وبعد أن نجحت التجربــة أصبح يوافق عليهــا العام تلو العام ، ومن ذلك قرار المجلس الحصوصى فى مايو من عام ١٨٧٥ بالموافقة على استمرار ادارة وظائف القبانيــة بمصر لمدة سنة ، نظرا لحسن ادارتها وضبط الأوزان بها ، وبعد انتهاء الســنة يلزم عمل كشوفات بمتحصلاتها وعن الوظائف التى يشغلها أشخاص غير قادرين على الأعمال (١٨) وبذا يتضح انه كان يقيم كل عــام بين المتحصل وعمل الأفراد ، وبالتالى يسهل عليه ابقاء من هو أكثر انتاجا على حين يرفت الأقل .

وفى قرار آخر للمجلس الخصوصى الى ديوان المــالية فى فبراير من عــام ١٨٧٨ ، اوضح له فيه ان القبانية المستخدمين بمصالح الميرى يجرى تحصيل رســوم رخصهم حسب مرتباتهم(١٩) مما يعنى تطبيـــق ذلك القرار عليهــم ، بأخــذ رســـوم على رخصهم ايضا .



التنظيمات المــالية :

كان ذلك عن تنظيماتهم الادارية أما فيما يختص بالناحيــة المــالية ، فقد وضح فيها ما يميزها فى بعض الأحيان عن فترة محمد على ، كتعيين الأبناء فى مشروعات الدولة محل آبائهم ،

---

(١٨) مجلس خصوص ، دفتر ٤١ ، من المجلس الخصوصى ، رقم ٢١٤ فى ١٢ مايو سنة ١٨٧٥ ، ص ١٩٣ ، الى ديوان المــالية .

(١٩) مجلس خصوص ، دفتر ٦٣ ، من المجلس الخصوصى ، رقم ١٥ فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٨ ، ص ١٨ الى ديوان المــالية .

وربما اخذوا ذلك من التقاليد الحرفية ، فعندما توفى المدعو نصر معلم النحاتين ، صدر أمر بتعيين ابنه (نصر نصر) معلما للنحاتين بدلا من والده الذى توفى بالحادث بمرتب ٦ قروش يوميا (٢٠) للياقته (٢١) ومع الاعتراف بأن لياقته ساعدته على ذلك التولى ، الا أنه تقليد لم نره فى عهد محمد على .

ويدخل فى أطر التنظيمات المالية ما كان يرتب أو يخصص لمشايخ الحرف بالميرى ، كالذى فرض بترتيب ٣٠٠ قرش شهريا لمنصور الشرقاوى شيخ طائفة المهندسين المعماريين ، خلاف الـ ٥٥١ قرشا التى كانت مرتبا لسلفه الذى رفت فى ١٧ يونية عام ١٨٥٣ (٢٢) وكذلك تخصيص ١٠٠٠ قرش راتبا شهريا من المالية للمهندس المعمارى جمعة راجح ، على ان يكون شيخا على طائفة الهندسة المعمارية (٢٣) واجراء قيده من تاريخ صدور الأمر (٢٤) ويبدو ان فرق المرتب هنا كان لفارق الفترة الزمنية ومواكبتها ، اذ كان مرتب الأول مفروضا فى عام ١٨٥٥ والثانى فى عام ١٨٦٣ .

وقد كان الهيكل الوظيفى يحتوى على عدة درجات ، تشجيعا للحرفيين بفتح الباب أمامهم للترقى والمنافسة ، فبالاضافة الى

---

(٢٠) معية سنية عربى ، دفتر ٤٩ ، امر من المعية السنية رقم ١٦ فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٥٠ ، ص ٢٩ الى القناطر الخيرية .

(٢١) نفسه .

(٢٢) معية سنية ، دفتر ١٨٨٤ أوامر ، امر كريم رقم ٩٤ فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٥ ، ص ١٩٥ ، الى محافظ المحروسة .

(٢٣) معية سنية تركى ، دفتر ٥٢٥ ، أمر كريم رقم ١١٤ فى ١٠ يونية سنة ١٨٦٣ ، ص ١٠٢ ، الى ناظر المالية أحمد رشيد باشا .

(٢٤) نفسه .

وظيفة الشيخ وجد الى جوارها ، وان كان اقل منها فى الدرجة وظائف اخرى للطائفة ، كوظيفة المقدم الذى كان يترقى فيصبح باشمقدم ، وقد لوحظ ذلك التطور فى نظم خلفاء محمد على ، كترقية المقدم سالم ابراهيم باشمقدم لعموم السقايين ، وتقييد مرتب له قدره ٥٥٠ قرشا (٢٥) ثم صدر بعد ذلك أمر آخر بارسال شال كشميرى وبنش جوخ صاية وقفطان بلدى لتلبيسه (٢٦) .

وبعد ذلك صدر أمر بمعاملة ارباب الصناعات مثل أرباب اليوميات ، وقطع كل ما هو مرتب لهم من ماهية وتعيين وكسوة انعامية ، على أن يعوضوا عن ذلك بأن يضاف لأجرة كل واحد منهم قرشان يوميا — وقد كان مبلغا كبيرا وقتها — علاوة على ما يأخذه الواحد منهم يوميا من أمثالهم (٢٧) من أرباب اليوميات .

كما كانوا يعتنون ايضا بفحص الشكاوى المقدمة اليهم ، كالشكوى المقدمة من محمد الحداد رئيس سقائين محطة بولاق وعنابرها ، وتكليف مصلحة السكة الحديد والمرورية بالعمل على راحته (٢٨) وكذا الشكوى المقدمة من طائفة المنجدين ، التى يوضحون فيها تظلمهم من قلة الأجور ، ويطالبون باعطائهم أجورا

---

(٢٥) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ ج ٣ ، أوامر ، أمر من خازن خديوى رقم ٥٧٥ فى ٣ يونية سنة ١٨٥٥ ، ص ٤١٠ ، الى ناظر قلم التجارة بالخزينة .

(٢٦) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ ج ٣ أوامر ، أمر خازن خديوى رقم ٥٧٤ فى ٣ يونيو سنة ١٨٥٥ ، ص ٤١٠ ، الى محافظ مصر .

(٢٧) معية سنية ، دفتر ١٨٨٤ أوامر ، أمر كريم رقم ١ فى ١٣ اغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ٨٧ ، الى محافظ القلعة السعيدية .

(٢٨) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ أوامر ، افادة من المعية السنية رقم ٥٠ فى ٢٣ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٣١٤ ، الي مصلحة السكة الحديد والمروية .

(كالبرانى) (٢٩) كأمثالهم ممن يعملون خارج الحكومة ، أى من يعملون لحسابهم الشخصى .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كانت الدولة تطلب من ديوان الأشغال فيما يختص بضبط الأجور تحرى الكشوفات المقدمة من مشايخ وعمد الطوائف وملاحظتها عما صار ربطه فى أجر الطوائف البالغ مقدارها ليوم واحد ٢٠٤٣ حتى يكون ربط فئات الأجر بحسب ما يناسب الوقت ، ولا يعتمدون على أقوال المشايخ والعمد ؛ عما يعلم من الحقيقة (٣٠) بل وطالبه بأنه بعد حصول استيفاء الكشوفات المذكورة يجرى احتساب الأجر على حسب ما يناسب ربطه واذا رؤى فى نصف سنة أن الحال يقتضى تعديل الأجر فلا مانع من عمل تعريفة جديدة (٣١) مما يدل على عدم الثقة بتقدير المشايخ لأجر الحرفيين طرف الدولة ، بل ان الحكومة هنا تسعى لأخذ تقدير هؤلاء المشايخ كأرضية يجرى بعدها ربطها للأجر بالانتاج والعمل .

ومع ذلك فقد ظهر للدولة دور انسانى واجتماعى مبكر فى تلك الفترة ، ويوضح ذلك مطالبة مأمور تشهيل قناطر الابراهيمية باحتساب أجرة حسين حسن معلم النجارين ، وقناوى حسن البحارى ، عن المدن التى مكثوها بالمستشفى ، حيث ان أحدهما أصيب أثناء عمله ، بفقد أصبع قدمه اليمنى من جراء مرور

---

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ أوامر ، افادة من المعية السنية رقم ١٤٤ فى ١٠ يناير سنة ١٨٦٤ ، ص ٢٩٥ ، الى ناظر المالية .

(٣٠) مجلس خصوصى ، دفتر رقم ٢ ، قرار المجلس الخصوصى رقم ٢ فى ١٧ اكتوبر سنة ١٨٦٩ ، ص ٤ .

(٣١) نفسه .

السكة الحديد عليها ، والثانى أصيب بفقد يده اليمنى أثناء تادية عمله (٣٢) .

ونظرا لأن ذلك لم يحدث من قبل فقد اخطرت المعية السنية بذلك ، ولتقوم باحتساب تلك الأجرة ، بصفة احسان على المصابين (٣٣) وقد وافقت المعية على ذلك (٣٤) ورغم أن المبدأ هنا هو الاحسان عليهم ، الا أنه ارساء لمبدأ جديد ومعين فى علاقات العمل ، حتى يستقر المسمى الجديد بعد ذلك ، أو يجد المسمى الأدبى المناسب طريقه فيحل محله .

ورغم ذلك فانه لمواجهة سرقات واختلاسات رجال الادارة من مرتبات الحرفيين المعينين قبل الحكومة ، فان الدولة حاولت تنظيم بعض الأمور وترتيبها ، من ذلك اصدار أمر الى ديوان المالية ، كى يقيد بدفاتر الاستحقاقات ويعطى كل شخص استحقاقه بيده ، مثلما يحدث بديوان الجهادية ، وكذلك حرر لديوان المدارس باجراء ذلك (٣٥) .

كما صدر امر كريم الى القلعة السعيدية باستحسان ختم السراكى للعتالين والعربجية من ناظر أبنية الطوابى بدلا من ناظر

---

(٣٢) مجلس خصوصى ، دفتر ١٨ جـ ٤ ، افادة من المجلس الخصوصى رقم ٦٠ فى ٧ اغسطس سنة ١٨٧٣ ، ص ١٣٦ ، الى المعية السنية .

(٣٣) نفسه .

(٣٤) نفسه .

(٣٥) معية سنية عربى ، دفتر ٦٠ جـ ٣ ، من المعية السنية رقم ٥٩٤ فى ١١ مارس سنة ١٨٥١ ، ص ٥٧٣ ، الى ديوان المالية .

المخـازن من أجل ضبط قيـد أجرهم ، على حسـب أشـغالهم المنظورة بمعرفته (٣٦) .

وعمل السراكى للمرتبـات وختمهـا يوحى بالتنظيم الأكثر تطورا ، كما يشير الى المحافظة على أجور الحرفيين ، ثم ان عملية تحويل أجـرهم من ناظر الى ناظر أكثر مراقبـة ، تؤكد سـير الحكومات التى تلت محمـد على ، على نهجـه وهو ربط الأجر بالانتاج ، بمعنى أن يأخذ كل حرفى ما يستحق .

كما يدخل فى اطار التنظيمات ، وان كان بشكل خلخل من نظم وتقاليد الحرف ، سير خلفاء محمد على ، على نهجه بادخال دماء جديدة للطوائف الحرفية ، بطريقة لم تكن تعهدها من قبل ، كصـدور الأمر الكريم الى ضبطية مصر بالموافقـة على الحـاق الأولاد الصغار الذين يضبطون بسرقات بترسـانة الاسكندريـة لتعليمهم الصناعات (٣٧) .

ومن هنا دخل تلك الحرف من كان أصله لصـا ، على حين كانت نشأة بعض الحرف مرتبطة بالطرق الصـوفية ، بالاضافة الى احتفالات شد الولد ، التى كانت تتلى فيها الفاتحة وبعض آيات القرآن ، مما يوضح التغير الذى دخل على الحرف ، فرغم ما فيه من تعليم لهؤلاء اللصـوص بعض الحرف ، بمعنى تحويلهم الى رجال شرفاء ، الا أنه من جهة أخرى كان فيه ما فيه على

---

(٣٦) معية سـنية ، دفتر ١٨٨٣ اوامر ، امر رقم ٢ فى ٢٦ سـبتمبر سنة ١٨٥٥ ، ص ١٨ .

(٣٧) معية سـنية ، دفتر ١٩١٩ اوامر ، أمر رقم ٩ فى ١٢ نوفمـبر سنة ١٨٦٦ ، ص ٦٨ .

الحرف وسمعتها وأعضائها والمتعاملين معها ... الخ ، اذا لم يصدق الفرد من هؤلاء فى توبته .

وربما أدت تلك الظروف الى ان يكون الحرفيون طرف الحكومة أكثر تحررا من الحرفيين خارجها ، وربما أدى الى ذلك احتكاكهم بالأوربيين فى المصانع الحكومية ، والذى تجدر الاشارة اليه تسرب تلك الروح الى زملائهم الحرفيين خارج الحكومة .

ويتصح من تعيين مصطفى الحداد شيخا على طائفة الحدادين ، بدلا من شمس عبده لعدم رضاء أهالى الطائفة المذكورة عنه ، على ان يبقى شمس عبده أوسطى البرشامجية بوابورات الميرى والبوستة الخديوية بالسويس بيومية قدرها ٣٤ قرشا (٣٨) .

فربما امتدت سياسة الحرية الاقتصادية الى حرية الحرفيين الحكوميين فى اختيار شيخهم ، على حين أنه فى عهد محمد على كان يرشح من قبل شيخ الحرفة العام الذى كان يعمل حرا ، وبذا سقط حقه بذلك الشكل والوضع الجديد ، كما يتبين أن محمد على كان يعزل الشيخ لسبب ما كالاختلاس أو السرقة ... الخ ، ولم يعزل شيخا لعدم رضاء الطائفة عنه ، أما السبب الذى بين أيدينا فهو جديد على عرف الطوائف الحرفية وتقاليدها، مما يوضح أثر التجديد والتحديث والأخذ عن الأوربيين .

مما جعل من تلك الفترة ، فترة مميزة عن سابقتها بسيطرة

---

(٣٨) مجلس خصوص ، دفتر ٥ ج ٣ ، افادة المجلس الخصوصى رقم ٥٠ فى ٢١ يونية سنة ١٨٧٥ ، ص ١٥٠ ، الى ديوان البحرية .

الدولة على الطوائف ، وان لم يكن ذلك بالطريقة السابقة ، ولكن بعمل لوائح وقرارات خاصة ، ضبطت ايقاع وحركة قيادات تلك الحرف ، وجعلت منها جزءا من جهاز سلطة الدولة ، بشكل جعل لطوائف حرف أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، شكلا آخر غير الذى كانت معروفة به ، حتى يمكن القول ان اسمها ذا المدلول والجوهر فى الماضى ، قد اصبح فارغا الا فى طرق الانتاج .

***

التنظيم باللوائح :

فقد توالت محاولات السيطرة على الحرفيين باصدار اللوائح للحرف ، فأصدرت محافظة مصر المحروسة بناء على السلطة المخولة لمحافظها ، لائحة عربات الأجرة ، مشتملة على عدة بنود ، اوضح أولها انه يجب على من يشغل عربات ركوب معدة للأجرة فى مدينة المحروسة ، وعلى من يريد ذلك فى المستقبل ، أن يخطر المحافظة عن اسمه ولقبه وتبعيته وصناعته ومحل سكنه، ومقدار العربات التى يشغلها أو سيشغلها وأوصافها كما قرر بندها الثالث أن العربة التى يتضح لياقتها للتشغيل بعد الكشف عليها بمعرفة مندوب البوليس المعين لذلك تقيد فى دفتر مخصوص بنمرة متسلسلة ، ويعرف صاحبها بتلك النمرة (٣٩) .

على حين اكد بندها الحادى عشر انه لا يجوز لأى شخص أن يمارس حرفة قيادة عربة ما لم يتحصل على رخصة من

(٣٩) الوقائع المصرية ، عدد ١١ ، ١٨٨٦/١/٢٥ ، ص ٨٩ – ص ٩٠ ، وكان محافظ مصر وقتها هو عثمان غالب .

المحافظة (٤٠) وبدأ العمل بتلك اللائحة فى غرة فبراير سنة١٨٨٦ (٤١) ويعتقد بأن باقى المحافظات والمديريات قد سارت على هديها وعملت بها ، كاصدار محافظة الاسكندرية للائحة عربات الأجرة بها فى ١٥ ابريل من عام ١٨٨٧ (٤٢) على نفس النهج وبغير تغيير كبير فيها .

وتبع ذلك اصدار قرارات تفصيلية ، كصدور قرار من نظارة الداخلية ، موجبا على كل من له عربات نقل وعربات صندوق ، معدة لحرفة النقل ، أن يقيد فى المديرية أو المحافظة البيانات التى سبق ان اشرنا اليها ، ومؤكدا ان العربجى الذى يرتكب خطأ خاصا بمهنته يصير ايقافه عن الشغل مؤقتا بأمر المحافظ أو المدير (٤٣) مما يعنى انتهاء الدور القيادى لكبار رجال الحرفة ، وسيطرة الدولة التامة عليها ، حتى انه لم يصبح لهم ذكر .

وقد وضعت تعريفة ركوب تلك العربات ، عدلت عدة مرات بمعرفة محافظة مصر وغيرها ، وكانت على مستويين أولهما بالمسافة أى الكيلو متر ، والثانى بالساعة (٤٤) وقد كان لتلك

---

(٤٠) نفسه .

(٤١) نفسه .

(٤٢) الوقائع المصرية ، عدد ٥٨ ، ١٨٨٧/٥/٢١ ، ص ٢٠ ، وكان محافظ الاسكندرية وقتها هو عثمان صرق .

(٤٣) الوقائع المصرية ، عدد ٦٧ ، ١٩٠١/٦/٢٢ ، ص ٩٦٩ ، وقد حررت تلك اللائحة فى ١٩٠١/٦/١٨ ، وكان الوزير وقتها هو مصطفى فهمى .

(٤٤) الوقائع المصرية ، عدد ١٣٧ ، ١٩٠٣/١١/٢٨ ، ص ٢٠٧٣ ، ص ٢٠٧٤ ، محافظة مصر ، قرار لمحافظها عدلى يكن محرر فى ١٩٠٣/١١/٢٦ .

العربات مواقف فى أماكن معروفة لا تعدل الا بقرار ، مثلما حدث ببندر بنها (٤٥) كما كانت تلك التعريفات لا تعدل الا بقرار من المحافظ أو المدير (٤٦) كما نظمت فى تلك الفترة أيضا حرفة الحمارة ، حيث أصدر مدير قنا لائحتها فى عام ١٨٩٣ (٤٧) وسارت على نفس النهج مديرية اسيوط ، باصدارها لائحة لتلك الطائفة فى ٣٠ نوفمبر من عام ١٨٩٦ ، محددة فيها مواقف الحمير المعدة للركوب ، وجاعلة تعريفة ركوبها بالساعة والمسافة(٤٨) وقد كانت تلك اللائحة لا تختلف كثيرا عن بقيمة المديريات والمحافظات فقد كان الحمار يعطى صفائح من نحاس أصفر – بعد أن يعطى كافة بياناته للمحافظة – عليها نمرة لتوضع احداها على جبهة الحمار وأخرى على الساق اليسرى للحمار ، ولكن الذى يجدر الاشارة اليه مطالبة لائحتهم بتكوين هيكل وطائفة للحمارة تحت ملاحظة شيخ واحد ووكلاء له ، على أن يكون تعيينهم بمعرفة المحافظة (٤٩) وربما يرجع ذلك الى كونهم فى بداية الطريق ويرجى تنظيمهم ، ليكونوا شرايين من المدينة الى القرية والكفر والنجع .

---

(٤٥) الوقائع المصرية ، عدد ٨٦ ، ١٩١٢/٧/٢٢ ، ص ٢١٩٠ ، مديرية القليوبية .

(٤٦) الوقائع المصرية ، عدد ١١٩ ، ١٩١٢/١٠/١٦ ، ص ٤٠٧٤ ، مديرية بنى سويف ، وقد كان محافظها حافظ محمد ، وكذلك الحال فى مدير المنوفية وكان محافظها محمد فخرى .

(٤٧) الوقائع المصرية ، عدد ٧٠ ، ١٨٩٣/٦/٢١ ، ص ١٢٢٨ ، ص ١٢٣٤ ، وكان محافظها محمد سعيد ، وهى تكاد تكون صورة طبق الأصل من لائحة المحروسة .

(٤٨) الوقائع المصرية ، عدد ١١٦ ، ١٨٩٦/١٠/٤ ، ص ١٧١٠ ، قرار مدير أسيوط ، محرر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٩ .

(٤٩) الوقائع المصرية ، عدد ١٤ ، ١٩٠١/١٢/٩ ، ص ١٨٩٦ ، محافظة السويس ، لائحة بشأن الحمارة ، وأيضا راجع : قرار محافظة المنيا ، بالوقائع ، عدد ٢٣ ، ١٩١٣/١٢/٢٦ ، ص ٦٧٢ .

كما نظمت فى تلك الفترة حرفة النسوة العاهرات ، وذلك بتشكيل مكتب للتفتيش عليهم بمصر والاسكندرية ، وقد صدر بذلك قرار من ناظر الداخلية مبينا لائحة ذلك المكتب ، التى كونت من عدة مواد ، اوضحت مادتها الثالثة أن كل امرأة عاهرة سواء كانت من الأهالى أو الأجانب موجودة بالأماكن المعلومة ، ينبغى أن تقيد اسمها بواسطة البوليس فى مكتب الكشف ، الذى يعطى لها شهريا تذكرة واضحا بها الكشوفات الطبية التى صار أجراؤها عليها ، وهذه التذكرة تكون بنمرة متسلسلة ، يوضح بها اسم هذه العاهرة وتبعيتها وسنها ومحل سكنها ، مع وصف علاماتها (٥٠) .

واوجبت المادة الثالثة عشرة على كل عاهرة ترغب فى التزوج أو التوبة أن تقدم ضامنين ، وتذهب لادارة مصالح الصحة العمومية ، لأجل التصريح لمكتب الكشف بشطب اسمها من سجل النسوة العاهرات (٥١) ومن ذلك يتبين أن الدولة كانت تسهل عملية التوبة ، ومع ذلك فقد كان هناك فرق بين حكام تلك الفترة وطبيعة ظروفهم ، عن فترة محمد على وظروف فترته ، ويوضح ذلك ما أوضحناه سابقا من ارسال محمد على لثلاث من

---

(٥٠) الوقائع المصرية ، عدد ٧٨ ، ١٨٨٥/٧/٤ ، ص ٦٥٠ — ص ٦٥١. لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات .

(٥١) نفسه ، ثم صدرت لطائفة العاهرات لائحة سميت لائحة بيوت العاهرات فى ١٥ مايو سنة ١٨٩٦ ، وتبع ذلك أصدار المحافظات والمديريات لقرارات بالعمل بتلك اللائحة ، راجع فى ذلك : الوقائع عدد ٤ ، ١٨٩٧/١/١٩ ص ٧٢ ، محافظة مصر ، وكذلك الوقائع ، عدد ٦١ ، ١٩١٣/٥/٣١ ، ص ١٧٨٠ ، قرار مديرية القليوبية بذلك الخصوص ، وكان محافظها محمد حداية .

الراقصات والمغنين الى منطقة بوجه قبلى لا يعذن منها ، مما يؤكد جدية الرجل وتسيب الآخرين .

كما نظمت فى تلك الفترة وعن طريق نظارة الداخلية المحلات العمومية ، حيث اصدرت لائحة لها موجبة على كل فرد يرغب فى فتح محل عمومى كالقهوة ، أن يقدم طلبا كتابيا الى محافظة أو مديرية الجهة المطلوب ايجاده بها ، قبل فتحه بخمسة عشر يوما معلنا فيه عن ذلك ، وبذا يعطى له ايصال منها ، يعد كأنه رخصة بتشغيل ذلك المحل (٥٢) وبذلك نجد اننا لسنا بحاجة الى القول بأن ذلك النظام قد سحب سلطة المشايخ وفتت روح الهيكل الطائفى عن تلك المساحة الواسعة من الحرفيين مختلفى الأنشطة .

كما نظمت طائفة الشيالين بقرارات رئاسية ، كاصدار محافظ عموم القنال لائحة لها ، سميت لائحة انتظام سير الشيالين العمومية ، موجبة على كل شخص يحترف تلك الحرفة، ان يقيد اسمه بديوان المحافظة ، وذلك بعد حصوله على شهادة من شيخ الطائفة تدل على حسن سلوكه ، وبذا يعطى للشيال رخصة وصفيحة من نحاس مكتوب عليها نمرته ، التى توضع على ذراعه الأيسر ، وللمحافظة الحق فى أخذ التصريح من الشيال المخالف للائحة (٥٣) مما يوضح وبلا أدنى شك أن أمور كل الحرفيين

---

(٥٢) راجع : الوقائع المصرية ، عدد ٦٨ ، ١٨٩١/٦/١٥ ، ص ١٣٤٠ ، نظارة الداخلية ، ترجمة لائحة بشأن المحلات العمومية ، وراجع أيضا : الوقائع ، عدد ٨ ، ١٩٠٤/١/٢٠ ، ص ١٢٩ ، أوامر علية .

(٥٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٠ ، ١٨٩٣/١/٢١ ، ص ١٣٤ ، نظارة الداخلية ، لائحة انتظام سير الشيالين العمومية ، محافظة عموم القنال .

قد أصبحت معلقة بالمحافظات والمديريات ولوائحها وقراراتها ، بالرغم من اشتراط اللائحة ان يكون فى كل بند أو بلدة فيهـا شيالون شيخ لعموم الشيالين ، يعمل لهم دفترا يقيد فيه أسماء الشيالين الموجودين تحت ادارته (٥٤) .

وامتدت أيضا يد التنظيم الى طائفة القبانية والكيالين ، عندما صـدر قرار لها فى ٢٩ يونية عـام ١٨٩٦ ، موضحا أن أجور الوزن والكيل فى دائرة المحافظـة تكون بالقنطار وعلى حسب نوع السلعة الموزونة (٥٥) ، والجدير بالذكر أن تلك الأجور قد حددتها لجنة من كبار تجار وعمد القبانيـة والكيالين (٥٦) وقد أصدرت بقية المحافظات والمديريات قرارات مماثلة لذلك ، ومنها الاسماعيليـة التى جعلت أجر الوزن والكيـل ١٠ ملاليم للأردب الواحـد (٥٧) .

وكذا الحال بالنسبة للسقائين ، فقد سحب البساط نتيجة للتجديد والتحديث من تحت أقدام رجالها ، فقد خضعوا للمجلس

---

(٥٤) الوقائع المصرية ، عدد ٢٨ ، ١٨٩٧/٣/١٠ ، ص ٦٧٧ ، نظـارة الداخلية ، مديرية قنا ، لائحة الشيالين ، فى عـام ١٨٩٨ ، صدر قرار من الداخلية ، مقررا بانه يمنح من يرغب العمل بحرفة شـيال شـهادة قيد ما لم يكن قد صـدر عليه حكم فى سرقة ، وبذا انتهت شهادة المشايخ ، راجع : الوقائع ، عدد ٢٢ ، ١٨٩٨/١٢/٢٦ ، ص ٣١٣ ، نظارة الداخلية ، قرار ناظر الداخلية ، مصطفى فهمى .

(٥٥) الوقائع المصرية ، عدد ٦١ ، ١٨٩٦/٦/٨ ، ص ١٣٢٦ — ص ١٣٢٧ ، نظارة الداخلية ، محافظة مصر .

(٥٦) نفسـه .

(٥٧) نفسـه ، عـدد ٦١ ، ١٩٠٢/٥/١٠ ، ص ٧٦ ، محافظـة عموم القنال ، قرار لمحافظة فى ٥ ابريل سنة ١٩٠٢ .

البلدى وخلافه ، ويدل على ذلك قرار مديرية الدقهلية الصــادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٠٦ والذى لم يجز للسقائين أن يأخذوا من الأهالى عن أجرة نقل الميــاه أكثر من مليمين عن كل قربة للدورين والأرضى والأولى ، وما بعد الدور الأولى تزداد الأجرة مليما آخر ، فاذا كان المــاء مأخوذا من حنفيات المجلس البلدى فيضــاف على أجرة النقل المذكور ثمن المــاء ، وهو مليم واحد لكل قربة (٥٨) ، ومن ذلك يتبين مشاركته وسيطرته على السقائين الذين من المؤكد أنهم بذلك الشكل قد أصبحوا يعملون له ألف حساب ، حيث أوجب على كل سقاء أن يكون حامــلا لرخصــة منه ، وحامــلا لنمرة مسلسلة (٥٩) مما يدل على هيمنته عليهم ، ويدل على حلوله هنا محل المحافظة بالنسبة للحرف الأخرى ، حتى أنه كان يعــاير القرب ويختم عليها ببصمة المراجعة (٦٠) .

ومما يدل على أن حكام تلك الفترة لم يدعوا حرفة شاردة ولا واردة الا أخضعوها للنظام والسيطرة ، اصدار نظارة الداخلية لائحة بشأن البويجيه (مساحى الأحذية) (٦١) بل وتطويرهــا باستمرار ، بحيث لم تتح لأى شخص أن يعمل بصناعتها بدون

---

(٥٨) نفسه ، عدد ٨٠ ، ١٩٠٥/٧/١٥ ، ص ١٣٧٩ ، قرار لمدير الدقهلية فى ٩ يولية سنة ١٩٠٥ .

(٥٩) نفسه ، عدد ٤٥ ، ١٩٠٦/٤/٢٨ ، ص ٨١٢ ، قرار لمدير الدقهلية خاص لبندر ميت غمر ، محرر فى ١٩٠٦/٤/١٠ ، وقد طبقت أيضا بعض المحافظات والمديريات ذلك النظام بشكل أو بآخر ، راجع : الوقائع ، عدد ٢٧ ، ١٩٠٧/٣/٩ ، مديرية بنى سويف لائحة السقايين ببنى سويف ، ص ٥٢٦ .

(٦٠) نفسه ، عدد ٩١ ، ١٩٠٩/٨/١٨ ، ص ١٩٤٢ ، مديرية البحيرة ، قرار لمديرها فى ١٩٠٩/٨/١٥ .

(٦١) نفسه ، عدد ٤٥ ، ١٩٠٦/١٢/٢٦ ، ص ٢٥٢٣ ، نظارة الداخلية ، لائحة بشأن البويجية ، وقد كانت لائحتهم الأولى صادرة فى ١٨٩٤/٦/٢١ .

الحصـول مقدماً على رخصـة من البوليس ، الذى كان يأخـذ بياناته ، كاسمه ولقبه ومحل سكنه ، واسم شيخ حارته (٦٢) ... الخ ، مما يوضح أن أقل حرفة وأوضعها قد خضعت للبوليس والمحافظة والادارة ... الخ ، ويؤكد أن الطوائف كان هذا حالها وهذا ما آلت اليه ، مما أودى بعاداتها وتقاليدها الموروثة ، بل وحطم من بنائها الطائفى وأودى بها ، وجعل منها حرفا غير التى عرضها بداية القرن التاسع عشر ، وجعل السيطرة عليهـا من جانب الحكومة .

وكذلك صدرت لائحة أعمال طائفة الحانوتية فى نوفمبر من عام ١٨٨٧ ، ملغية فى مادتهـا الأولى ما كان مصطلحا عليـه بين الحانوتية من تخصيص حدود معلومة لكل حانوت بنوع الاحتكار ، مؤكدة أن غسل الأموات ونقلهم بحسب رغبة أهـاليهم من أى حانوت كان ، أما مادتها الثانية فقد أوجبت تعيين رؤسـاء لهذه الحوانيت ، مع ما يلزم من المغسلين والمغسلات ، على حين أوضحت المـادة الرابعة أن تعيين رؤساء تلك الحوانيت والمغسلين والمغسلات ومختـار الطائفة وعزلهم ، لا يكون الا باذن من الداخليـة بعد المخابرة فى شأنه بين محافظة مصر وبيت المـال (٦٣) .

وقد كلفت المـادة الخامسة بيت المـال بتحرير رخصـة رسمية مجانية لرؤساء الحوانيت والمغسلين الذين تم اختيارهم (٦٤) وعلى أية حال فان أهم شيء أتت به تلك اللائحة هو الغاؤهـا لاحتكار الحرفة لوظيفة شيخها وجعل رئاستها لرجل منهم يختاره

---

(٦٢) نفســه .

(٦٣) الوقائع المصرية ، عدد ١٣١ ، ١٨٨٧/١١/٢١ ، ص ١٢٠٧ .

(٦٤) نفســه .

رؤساء الحوانيت ، أطلق عليه مختار بعد موافقة الداخلية عليه ، مما يوضح استمرار سياسة التحديث .

جمع العمالة :

وجدت فى تلك الفترة ، ولظروف محددة ، عملية جمع العمالة التى كانت بكل تأكيد ، بصورة أقل مما كانت عليه فى عهد محمد على ، ومع ذلك فلابد من الاشارة اليها ، فقد طلب من مدير القليوبية الاسراع فى ارسال البنائين المطلوبين لسور سراى الحلمية (٦٥) كما طلبت المعية من محافظ الاسكندرية ، ارسال نصف المبلطين بمحافظة المحروسة (٦٦) والطلب الأخير يوضح كمية العمالية أو الحرفيين ، حيث بلغ نصف المبلطين ، وكيف ينقل ذلك العدد الضخم من حرفة واحدة ، مما يعمل على خلخلة الوضع الحرفى لها وسط المجتمع السكندرى ، ويوضح ذلك التهجير الاجبارى مما يهدم أساس الحرف الاستقرارى والتوطن .

كما استمر فى تلك الفترة أيضا وامتدادا للسياسة السابقة عملية القرارات المفروضة على المحافظات ، بارسالها حرفيين

---

(٦٥) معية سنية عربى ، دفتر ٩٨ ج ٢ ، أمر رقم ٤٢٢ بناء على افادة ديوان المدارس ، فى ٨ فبراير سنة ١٨٥٠ ، ص ٥٢٧ .

(٦٦) معية سنية عربى ، دفتر ٤٦ ، من المعية السنية رقم ١٠٤ فى ٢٤ يولية سنة ١٨٥٠ ، ص ٩٩٦ ، الى محافظ الاسكندرية .

— وقد كان هناك الكثير من الحرفيين من كانوا فى حالة تنقل مستمر ، ومنهم الكيالون ، فقد كان يتم نقلهم من القاهرة الى السويس لكيل الشعير المرتب لشون جده وغيرها ، راجع ، معية سنية عربى ، دفتر ١٦٧٣ ، أمر من المعية رقم ٣٢٧ فى ١٧ يونية سنة ١٨٦٢ ، ص ١٢٦ ، الى ناظر المالية .

للقيام بمهام الدولة من مكان لآخر ، ويتمثل ذلك فى طلب المعية السنية من مدير الغربية سرعة ارسال عشرة البنائين المعلمين المخصصين على مديريته ، لبناء القناطر المصادفة للسكة الحديد(٦٧) وكذلك ارسال المعية السنية الى مديرية البحيرة بطلب طالبتها فيه بسرعة ارسال عشرة الأنفار البنائين المطلوبين لعملية السكة الحديد (٦٨) .

ويتضح من ذلك مدى حاجة الدولة للعمالة ، وان تغير تصنيف حاجتها لتلك العمالة من فترة الى أخرى ، ففى فترة محمد على كانت تجمع العمالة من النجارين والنشارين بكثرة ، لحاجتها اليهم فى بناء الاسطول واصلاح البنادق ... الخ ، اما فى الفترة التى بين أيدينا فنجد انها تجمع عمالة بناء ، لدخولها فى مسألة الكبارى والسكك الحديدية ... الخ .



---

(٦٧) معية سنية عربى ، دفتر ٨٢ ، أمر المعية السنية رقم ١١١ فى ٣٠ يونية سنة ١٨٥١ ، ص ٧٢٤ ، الى مدير الغربية .

(٦٨) وكذلك خطاب آخر بنفس النص والتاريخ الى مديرية الغربية ، راجع : معية سنية عربى ، دفتر ٨٢ ، من المعية السنية رقم ١٧٣ فى ١٠ يولية سنة ١٨٥٢ ، ص ٧٦٣ ، الى مديرية الغربية ، وايضا صدر فى عام ١٨٥٨ امر كريم الى محافظة مصر ، بلزوم ارسال بناء ونجار بما يلزم لهما من الالات والأدوات الى مديرية قنا لبناء خمس أو ست طواحين هواء فيها : راجع : معية سنية ، دفتر ١٨٨٦ أوامر ، أمر كريم رقم ٣ فى ٢٠ يونية سنة ١٨٥٨ ، ص ١٢ ، الى محافظة مصر .

هروب الحـرفيين :

وربما ادى ذلك الجمع كما ادى فى عهد محمد على الى ظاهرة هروب الحرفيين ، مما جعلهـا ظاهرة مستمرة باستمار سياسة جمع الحرفيين ، ومما يدل كذلك على مطـاردتهم وعدم تركهم وحالهم بعد هروبهم بل واعادة المطالبـة بسرعة ضبط ٢١ نفرا الذين كانوا بجباسة الميرى ، وأصبحوا يعملون بجباسات الأهالى، وارسـالهم مع مخصـوص الى مفتش الأبنية ليوجههم الى الجباسة المذكورة (٦٩) .

ويلاحظ أن ذلك الهروب يعد تطورا جديدا فى ذلك العهد ، ففى عهد محمد على لم يكن الحرفى يستطيع بعد هروبه أن يعمل بحرفته لحسابه أو لحساب آخرين ، ربما خوفا من بطش الرجل أو لوجود نظام الاحتكار الصناعى ، ولذا كان يهرب بهدف الهرب فقط وليس لمزاولة عمله فى مكان آخر عند الأهـالى كما كان الحال فى فترتنا تلك ، وربما يرجع ذلك الى احساس الحرفيين بضعف القبضـة الحاكمة بعد محمد على ، أو لوجود منافذ أخرى للعمل بعيدا عن الميرى بعد تدهور نظام الاحتكار واضمحلاله وظهور نظام الحرية الاقتصادية .

وتبع ذلك أمر الضبطية بجمع الأنفار الجباسـة الذين فى جباسات البرانى ، وارسالهم الى جباسة الميرى لسرعة توريد ما فيه الكفاية من الجبس لعمارات ولى النعم لسرعة انهائها (٧٠) مما يبين

(٦٩) معية سنية عربى ، دفتر ٤١ ، افـادة من المعية السنية ، رقم ١٦٠ فى ١٥ مارس سنة ١٨٥٠ ، ص ٣٧٤ ، الى مجلس الاحكام .

(٧٠) معية سنية عربى ، دفتر ٤٢ ، أمر من سعادة الكتخدا باشـا ، رقم ١٧٨ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٥٠ ، ص ٤٢٤ ، الى مجلس الأحكام المصرى .

أنهم فى حالة الضرورة فقط كانوا يفعلون مثلما كان يحدث فى عهد محمد على ويدل على ذلك انه بعد فترة وجيزة صدر امر بتعيين البكباشى محمد افندى لفرز الأنفار الموجودة بالجباسة لارجاع غير اللازم منهم الى بلده (٧١) .

كما كان البناءون المطلوبون للقناطر وغيرها من القناطر يهربون ، ولذا طلب اخذ الضمانات الكافية عليهم ، وعلى الحرفيين الآخرين المستخدمين فى الميرى ، حتى يكون ذلك بمثابة وقاية من تسحبهم وهروبهم (٧٢) .

وربما يرجع ذلك الهروب الى أن أجورهم كانت ضعيفة وأعمالهم شاقة ، مما جعل عملية الهروب فى تلك الفترة ولنفس أسبابها السابقة فى الفترة الأولى امتدادا لها ، مما أثر بشكل عكسى على عدم اقبال الناس على الحرف وعلى تعلمها ، وان كان ذلك بشكل اقل من الفترة الأولى .

---

(٧١) معية سنية عربى ، دفتر ٤٢ ، أمر من سعادة الكتخدا باشا ، رقم ٦٩ فى ٣ ابريل سنة ١٨٥٠ ، ص ٤٥٠ ، الى ديوان الجهادية .

(٧٢) معية سنية عربى ، دفتر ٦٣ ، افادة من المعية السنية ، رقم ٦١٠ فى ١٠ يولية سنة ١٨٥١ ، ص ٩٥١ ، الى ديوان المدارس .

وراجع أيضا : معية سنية عربى ، دفتر ٦٤ ، افادة من المعية السنية ، رقم ٦٥١ فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٥٧ ، ص ١٠١٩ ، الى ديوان المدارس .

كما هرب الكثير من النحاتين وغيرهم ، حيث هرب ١٤ نحاتا من المحروسة الى الاسكندرية ، وكان من هؤلاء النحاتين من هرب الى الجبل ، واغلق محلاته ، راجع : معية سنية عربى ، دفتر رقم ٦٠ جـ ٣ ، افادة من المعية السنية رقم ١٨٥ فى ١٠ مارس سنة ١٨٥١ ، ص ٥٣٩ ، الى محافظ الاسكندرية ، وأيضا : المعية السنية عربى ، دفتر ٥٩ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٢٣ فى ١٧ ابريل سنة ١٨٥١ ، ص ٢٤٤ ، الى القناطر الخيرية .

ويشهد على ذلك هروب بعض كبار الحرفيين المعينين في الحكومة ، ومن ذلك طلب الحكومة البحث عن عباس الجندى مقدم الكيالين بقلعة نخل الهارب ، والمطالبة بايجاده بأى شكل (٧٣) .

***

الضـرائب :

استمر العمل بسياسة تخفيف الضرائب التى اتبعها محمد على ممتدا فى فترتنا تلك ، ففى سنة ١٨٥١ نص قرار المجلس الخصوصى على أن الصناع الذين من المحروسة لم يستقطع منهم شىء ، سواء أكانوا داخلين ضمن الويركو ـ الضريبة الشخصية ـ أم كانوا صغارا وكبروا ولم يدخلوا ، أما الصناع الذين كانوا بالمصالح ولم يدخلوه فكان يستقطع منهم (٧٤) .

ولم يكن الويركو يفرض على البلاد مرة واحدة ، بل كان يفرض على محافظة بعد الأخرى ففى سبتمبر من عام ١٨٥٥ صدر أمر الى محافظ رشيد يفرضه على أصحاب الحرف والصناعات ، على قدر طاقتهم وحسب اكتسابهم ، بمعرفة عمدهم

---

(٧٣) معية سنية عربى ، دفتر ٦٤ ، أمر من المعية السنية الى محافظ الاسكندرية ، رقم ٣٢٠ فى ١٦ اغسطس سنة ١٨٥١ ، ص ١٠٢٤ ، الى محافظ الاسكندرية .

(٧٤) كان الويركو يستقطع من الصناع بالمصالح ويضاف الى جانب الديوان ، معية سنية عربى ، دفتر ٦٣ افادة من المعية السنية رقم ٥٠٦ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٥١ ، ص ٨٠٢ ، الى ديوان المدارس .

ومشايخهم ، وتنظيم دفتر بذلك ، يكون مستوفيا حقوق مصلحة الويركو ، وخاليا من كل زيادة على القدرة ، ومختوما من طرف المشايخ والعمد المذكورين ، وعرضـه لطرف الجنـاب العـالى للنظر فيه (٧٥) .

ويتبين من ذلك مشـاركة او اخـذ رأى عمـد الطوائف ومشايخهم فى الضرائب قبل فرضها ، ويؤكد ذلك موافقة الجناب العالى على ما سبق ، وقد بلغ قدره ١٩ مليما و ٦٣٥ قرشا عن محافظة رشيد وحدها لويركو عـام ١٨٥٥ (٧٦) .

ولم يكن يفرض على الحرفيين الويركو فقط بل كانت تفرض ضرائب اخرى على أدوات انتاجهم ، حتى وان كانت حيوانات ، فقد صـدر أمر الى ناظر الداخلية بالموافقة على اخذ عوائد عن الخيل والبغال والحمير والجمال بالاسكندرية كما هو الحـال بالمحروسـة (٧٧) ويقصـد بالجمـلة الأخيـرة أن تكون ضرائب الاسكندرية كضرائب القاهرة ، وقد يخفف من ذلك الوضـع انه فى بعض الأحيان كان يصدر قرار بالضرائب يحمل بعض الجوانب الانسانية ، كالأمر الذى صدر فى عام ١٨٥٨ بربط الويركو على أرباب الحرف بالمحمودية ، على حسب أحوالهم ، وعلى وجـه العـدالة (٧٨) .

---

(٧٥) معية سنية ، دفتر ١٨٨٣ أوامر ، امر كريم رقم ٢ فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٥٥ ، ص ٢٠ ، الى محافظ رشيد .

(٧٦) معية سنية ، دفتر ١٨٨٣ أوامر ، امر كريم رقم ١٢ فى ٤ يناير سنة ١٨٥٦ ، ص ١٨٠ ، الى محافظ رشيد .

(٧٧) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ ، أوامر ، امر كريم رقم ١٢٢ فى ٣٠ يولية سنة ١٨٥٩ ، ص ١٦٤ ، الى ناظر الداخلية .

(٧٨) معية سنية ، دفتر ١٨٩١ أوامر ، امر كريم رقم ٩ فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٥٨ ، ص ١٩ ، الى مدير المحمودية .

ولمحاولة تنظيم تلك العملية صدر أمر بالموافقة على ان يجرى تحديد الويركو بالمحروســـة وتعديله كل ســنتين ، حيث يتم فى أول السنة الأولى التحديد ، وفى أول السنة الثانية يجرى التعديل ، على مستوى كافة الأشـخاص المقيدين بالطوائف (٧٩) حيث ربطت الضرائب على أربـاب الصـنائع والحـرف ببنـدر السويس ، أسوة بما هو متبع بالمحروسة ، اذ لم يكن مرتبا عليهم ويركو من قبل (٨٠) .

واستمر الحال على ذلك المنوال حتى انه فرضت عوائد على الدواب والعربات على كل من فى حوزته عربة ودواب (٨١) وكذلك تحصيل تعريفة عوائد الذبيح (٨٢) .

ومع ذلك فقــد تميزت تلك الفترة كسابقتهـا بالاعفـاءات الضرائبية للعاجزين عن دفعها ، ويبين ذلك الارادة العلية الصادرة بالغاء ضرائب الحرف على أرباب بعض الحرف كالقهوجية (٨٣) .

---

(٧٩) معيــة ســنية ، دفتر رقم ١٨٥١ أوامر ، أمر كريم رقم ١١٥ فى ٢٦ يولية سنة ١٩٥٩ ، ص ١٤٣ ، الى ناظر الداخلية .

(٨٠) معيــة ســنية ، دفتر رقم ١٨٩١ أوامر ، أمر كريم رقم ٨٤ فى ٢٧ يولية سنة ١٨٥٩ ، ص ١٥٤ ، الى ناظر الداخلية ،

(٨١) الوقائع المصريــة ، عــدد ٢ ، ١٩٠٧/١/٥ ، ص ٢٩ ، بلديــة الاسكندرية ، قرار رئيس القومسيون البلدى (مصطفى العبادى) .

(٨٢) نفســه ، عدد ١٨ ، ١٩١٤/١٢/١١ ، ص ١٨ ، قرار لنظارة الداخلية فى ١٩١٤/٢/٥ .

(٨٣) معية سنية تركى ، محفظة ٧ ، ملف ١٥٣ ـ ١٤٢/٣ جـ ١ ، ص ٢٩٥ ، افــادة من محمد شاكر محافظ الاسكندرية رقم ٣٩٢ فى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٥٤ ، الى كاتب ديوان خديوى .

كما كان يعفى من الضريبة من كانت ادوات انتاجه عاطلة ، بل كانت ترد اليه اذا ثبت أنها اخذت منه وهى عاطلة ، مثلما حدث فى حالة عطل معصرة عبد الله حسين (من المنيا) ، حيث رد اليه ما تحصل منه من ضريبتها (٨٤) .

ومن الواضح ايضا فى تلك الفترة أن عملية اعفاء بعض الحرفيين كانت لا تتم للطائفة على مستوى أقاليم مصر ، بل كانت تتم لكل اقليم على حدة ، كالتجاوز عن الفرضة التى تحصل من اصحاب الحرف الصغيرة كالحانوتية والحدادين ، والطبالين والمداحين وغيرهم بالدقهلية رحمة بهم (٨٥) كذلك صدر أمر الى مدير قنا واسنا بعدم ربط ويركو على أرباب الكارات بنواحى حلفا ، رحمة بهم (٨٦) وايضا صدور أمر بالغاء ضرائب أنوال القطن بمديرية اسنا (٨٧) وكذا عدم ربط الويركو على حرفتى التوفكجية والقنداقجية ، لاضمحلال حال صناعتهم (٨٨) .

ثم صدر أمر فى عام ١٨٦٣ الى نظارة المالية ، مؤكدا ان اتجاه أفكار ولى النعم نحو حدوث الرفاهية ونمو المشغولات

---

(٨٤) معية سنية ، دفتر ١٦١٧ اوامر ، افادة من سعادة الخازن رقم ٩٦ فى ٩ يولية سنة ١٨٥٦ ، ص ١٥١ ، الى مديرية المنيا وبنى مزار .

(٨٥) معية سنية ، دفتر ١٨٨٨ اوامر ، أمر كريم رقم ٢٢ فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٥٦ ، ص ٤٨ ، الى مديرية الدقهلية .

(٨٦) معية سنية ، دفتر ١٨٩٤ ، أوامر ، أمر كريم رقم ٩ فى ١٧ مارس سنة ١٨٦٠ ، ص ١٨ ، الى مديرى قنا واسنا .

(٨٧) معية سنية ، دفتر ١٨٩٨ أوامر ، أمر كريم رقم ٣٥ فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٦١ ، ص ١٥٣ ، الى محافظ مصر .

(٨٨) معية سنية ، دفتر ١٩٠٢ أوامر ، أمر كريم رقم ٩٩ فى ٢٢ يولية سنة ١٨٦٣ ، ص ٨٩ ، الى ديوان المالية .

والمصنوعات ، وسهولة الأخذ والعطاء ، ولذا ابطل عوائد تمغة الأقمشة وكذلك النحاس والحصر والجلود ، الجارى أخذ عوايد عليها بالمحروسة ، وكافة البنادر والأقاليم ، « لما يترتب على ذلك من اتساع ادارة المشغولات وكثرة الأخذ والعطاء فيها » المؤدى الى تحسين حال أرباب تلك الصناعة (٨٩) .

فقد صدرت فى تلك الفترة كثير من قرارات الاعفاء الضريبى لطوائف الحرف ، لضيق الحال وضعف تكسبهم ورحمة بهم ، واخيرا تشجيعا لهم ، حيث كان ذلك يعنى المساعدة لاستمرار بقاء تلك الحرف والتخفيف عنها بمنطق ذلك العصر ، فلم يكن قد وجد الدعم بعد ، وانما كان السائد هو حرية الاقتصاد مع حماية الصناعة عن طريق الرسوم الجمركية .

ومع تلك الاعفاءات فانها واقعيا لا تعنى تحرر الحرفيين من الضرائب التى كانت متعددة التسميات فى تلك الفترة ، مما يثبت من جهة اخرى ثقلها عليهم وانهم عجزوا عن دفعها ، فبالرغم من ذلك الأمر القاضى بعدم أخذ عوائد على المشغولات (٩٠) ، فقد ظلت الأنواع الأخرى للضرائب مفروضة على الحرف ، ويتضح ذلك من مكاتبات المالية الى ديوان المعاونة ، اذ تبين انه ما يزال اخذ عوائد تمغة على مشغولات الخوص برشيد ، وان الخواصة بها متضررون من ذلك اعتمادا على رفع عوائد التمغة (٩١) .

---

(٨٩) معية سنية ، دفتر ١٩٠٢ أوامر عربى ، أمر كريم رقم ١١٩ فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، الى نظارة المالية .

(٩٠) معية سنية ، دفتر ١٩١١ أوامر ، أمر كريم رقم ١١٠ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٤٦ ، الى المالية .

(٩١) معية سنية ، دفتر ١٩١١ أوامر ، أمر كريم رقم ١٢٥ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٤٢ .

وعندما علم ولى النعم بذلك من ديوان المعاونة ، اصـدر ارادته التى جاء بها « انه من حيث صدور امرنا بالتجـاوز عن عوايد التمغة بكافة الجهات ، وتمغة الخوص ما خرجت عن كونها مماثلة لمـا سبق التجـاوز عنه ولذلك سمحت مكارمنا بمعافاة هذه الجهـة ايضـا من تلك العوائد وصرف النظر عن تحصيلها بالكلية » (٩٢) مما يبين دور البيروقراطية المعرقل لمصالح الجماهير، ويوضح انها كانت تحتاج فى كل خطوة تخطوها الى توجيهـات ولى النعم وارادته .

واستمرت الدولة فى سياستها الضرائبية تلك ازاء الحرفيين، حتى اعدت فى عـام ١٨٩٠ مشروعـا بفرض ضريبـة الباتنتا على المهن والصناعات ، واقرت بالفعل الدول المنوط بها ذلك المشروع، وصدر به امر عال فى مارس عـام ١٨٩١ ، ولكن عاد الأجـانب واعترضوا عليه بشدة ، مما ادى الى الغائه فى عـام ١٨٩٢ ، وقبل ان يتم عـام على مولده (٩٣) مما يوضح دور الأجانب وخاصة انجلترا ، وسـيطرتهم على مقـادير الأمور بمصر ، حتى الحرب العالمية الأولى وما تلاها بشكل جعلهم والضرائب عبئا على حرف مصر وحرفييهـا ، وجعلهم يتوارون قبيـل تلك الحـرب التى ذابوا فيهـا .

فقد راينا بعض الحرفيين يتجهون الى الصناعة الحديثة ، سواء اكان ذلك بدافع من انفسهم ام من الدولة ، وقد عمل بعض

---

(٩٢) نفسه ، حيث اصدره الى المـالية لتعمل بذلك .

(٩٣) محمد زكى عبد المتعال ، الضرائب التى كانت مفروضـة قبل الغاء الامتيازات ، شركة شل لمصر ليمتد ، مجموعة المحـاضرات العامة التى القيت خلال عـام ١٩٥٧ ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٢٨ .

من هؤلاء بعد تعلمهم الحرف الحديثة فى المشاريع الأوربية ، مما يوضح كيفية تحول بعض الحرفيين المصريين الى عمال اجراء عند أرباب الصناعة الجدد ، الذين حملوا معهم حلم تصفية المشاريع الصغيرة بهدف استيعاب عمالها وفتح السوق كاملة امامهم ، مما يؤكد ان حكومات ما بعد محمد على ، قد اتجهت نحو التخلى على العمل الانتاج ، نتيجة لضرب سياسة الاحتكار ، وسيادة مناخ الاقتصاد الحر بالتالى .

اما عن تنظيمات الدولة تجاه حرفييها فبالاضافة على سيرها على اسلوب محمد على قبل الحرفيين العاملين عنده ، كانت تحول المشروع والحرفيين الى ما يربحها ، اما من حيث تنظيماتهم المالية فى تلك الفترة فقد وضح فيها نواح انسانية واجتماعية جديدة ، كصرف أجور عن فترة وجود الحرفى بالمستشفى او تعيين ابن محل والده ... الخ .

كما كان من تلك النظم الجديدة عزل بعض الحرفيين لشيوخهم لعدم رضائهم عنهم وهو تطور جديد لم يكن من قبل ، مما جعل من تلك الفترة ، فترة متميزة عن سابقتها بسيطرة الدولة على الطوائف بلوائح وقرارات ، وليس كما كان الحال فى الفترة السابقة ، بشكل جعل للطوائف فى تلك الفترة شكلا ومضمونا آخرين غير ما عرفت به .



الفصـــل الثـــامن

البناء الطائفى فى فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالميـــة الأولى



شروط اختيار المشايخ :

يبدو أن معيار اختيار شيخ الطائفة هنا لم يختلف كثيرا عن الفترة الأولى ، ويوضح ذلك انه عندما توفى شيخ طائفة الصيارف بالمالية ، رسا الحال بها على تعيين السيد بدوى غانم صراف الرزنامة ، برضاء عمد الطائفة وشهادتهم فيه بانه حميد السوابق وذو لياقة لذلك ، وكونهم ضمنوه ضمان حضور وغروم ، وتعهد بمهام هذه الوظيفة مع وظيفة صرافية الرزنامة ، والتمس أن يترتب له ماهية كافية لمعاشه (١) وكانت الماهية للسيد بدوى خمسمائة قرش ؛ وبالنسبة لما تعهده بأداء الوظيفتين معا ، استصوبت المالية أن يرتب له ماهية شهرية ألف قرش ، ووافق على ذلك ولى النعم (٢) .

ويتبين من تلك الشروط ، الخطوات التى اصبح يمر بها الحرفى ليكون شيخا بالحكومة على حين كان فى الفترة السابقة يعين بترشيح من شيخ الحرفة العام مباشرة ، مما يوضح أن عمد

---

(١) معية سنية ، دفتر ١٩١١ اوامر ، أمر كريم رقم ١١٦ فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٥ ، ص ١٣٩ ، الى المالية .
(٢) نفسه .

الطوائف قد أصبح لهم دور جديد لم يكن لهم فى السابق ، أضاف الى مركزهم قوة على حساب مشايخ الطوائف .

ومما يوضح ضعف هيبة مشايخ الطوائف سلسلة المواقف التالية : ففى ديسمبر ١٨٧٣ صـــدر أمر الى محافظة مصر بتعيين أحمد راجح بوظيفة شيخ طائفة المعلمين البنائين بالمحروســـة ، بدلا عن والده المتوفى (٣) مما يعنى مراعاة تقاليد الحرف وعاداتها .

الا انه بوفاة ذلك الرجل فى عـــام ١٨٧٦ حدثت خلخلة بين قيادات الطائفة على من يخلفـــه وارتفع صـــداها الى المعية ، من خلال عرضحالين رفعا من معلمين بنائين أورد أولهما التضرر من عدم تعيين من يرغبونه ، وهو المدعو منصور الشرقاوى رئيســا على الطائفة بعد وفـــاة رئيسها أحمد راجح ، والتمس اما تعيين منصور المذكور ، أو تعيين خليل ابن المتوفى أو خلافه ، ما عدا محمد على الذى كان وكيـــلا للطائفة ، أما العرضحال الثانى فمن حســـن السبكى أحمد معلمى البنائين ، ويلتمس فيه الحاقــه بالرئاســـة (٤) .

ولمـــا كان ابن المتوفى يبلغ عمره خمسا وعشرين سنة ، ومقدم العرض الأول يرغب تعيينه رئيسا على الطائفة ، استفسرت المعية من محافظة مصر عن : هل باقى الطائفة راضون به ، وهل فيه أهلية لذلك أم لا ، ولذا أوجبت استحضارهم وأخذ أقوالهم فى

---

(٣) معية سنية ، دفتر ١٩٥١ أوامر ، امر كريم رقم ١٢ فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٣ ، ص ٤ ، الى محافظة مصر .

(٤) معية سنية عربى ، دفتر رقم ٧ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٩ فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٧٦ ، ص ١٦٢ ، الى محافظة مصر .

ذلك الموضـــوع (٥) ثم طلبت بعد ذلك من المحافظة افادتها بما يتضح ليجرى اللازم (٦) .

واعقب ذلك تقديم جملة من معلمى الطائفة لعرضحال آخر ، رغبوا فيه تعيين ابن المتوفى لرئاسة الطائفة ، لأجل فتح بيت المتوفى وعمارة ، على أن يتعين معه شخص يدعى احمد عبد الخـــالق من عمد الطائفـــة الذى هو وصى على عائلة المتوفى لحين تمرس ابن المتوفى على أصول وقوانين الطائفة (٧) .

ومن تلك الافادة تتضح عدة حقائق : أولها ان رجال الطائفة او معلميها وهم كبارها ، أصبحوا يلجئون الى الدولة لحل مثل تلك المسائل ، التى كانوا يحلونها سابقا وفقا لتقاليدهم ، وربما يرجع ذلك الى تسليمهم بدور الدولة المتجه لتنظيمهم ، وأنهـــا الجهة التى لها حسم الأمر فى النهاية ، ولذا لجأوا اليها بالتقرب بالعرضحالات ... الخ .

والحقيقة الثانية ان عدم ترشيحهم لوكيل الطائفة يوضح عدم رضائهم عنه ، كمـــا يوضح عـــدم استطاعتهم رفعه من تلك الوكالة ، أما الحقيقـــة الثالثة فتوضح أنه مازالت هنـــاك بعض التقاليد موجودة ، واهمها المطالبة بتعيين ابن الرئيس رئيســـا ، لأسباب انسانية مع تعيين احد عمد الطائفة معاونا وموجهـــا له لحين تمرسه فى العمل وارتقائه الطائفة ، وكذلك تعيين نفس الرجل

---

(٥) نفســـه .

(٦) نفســـه .

(٧) نفســـه ، مما يوضح أن عمدة الطائفة كان اشبه بنائب أو وكيل شيخهـــا .

وصيا على الأسرة ، مما يوضح أن الدور الاجتماعى للطوائف كان ما يزال موجودا وبشدة ، متمثلا فى ذلك الموقف مع وجود التدخل الحكومى ، الذى وضح فى الحرف عامة وبعضها خاصة .

ومن الحرف الخاصة التى عنيت بها الدولة وتدخلت فيها تدخلا مباشر حرفة اصلاح البنادق ، وطائفة القبانية ، وطائفة الكيالين ، وطائفة الحمامية ... الخ ، وهى تدخلات لاشك أنها قد أثرت على بناء تلك الطوائف وهياكلها ، بما ادخلته عليها من تغيير لتتوافق مع أوامرها وقراراتها .

فبالنسبة لحرفة اصلاح البنادق : لا ندرى ما سر اهتمام الحكومة بتلك الحرفة فى خمسينات القرن التاسع عشر ، ثم تراجعها عن ذلك فى ستينات وذلك القرن أيضا ، بالرغم من وجاهة تعليل ذلك التراجع من طرف الحكومة .

فقد سنت لها لائحة قررت فيها بأن دكان صانع الكرنافات (القطع الخشبية بالبندقية) يكون فى المدن (٨) ولذا قام بعض المديرين والمحافظين بتفنيد ذلك ، ومنهم مصطفى عزمى مدير اسيوط وجرجا ، وذلك بأخذ الآلات الصناعية من هؤلاء الحرفيين لاقامتهم بالمدن ، ومنهم الحاج آدم الاشقودره لى صانع الكرنافات المقيم بملوى تنفيذا للائحة ، التى يتحتم طبقا لها ان يكون دكان صانع الكرنافات فى أسيوط وفى جرجا (٩) .

---

(٨) معية سنية تركى ، محفظة ٦ ، ملف ١٨٣ — ١٢٠/٣ جـ ١ ، خطاب من مصطفى عزمى مدير اسيوط وجرجا رقم ١٣٩ فى ٦ مايو سنة ١٨٥٦ ، ص ٢٨ ، الى كاتب الديوان الخديوى رقم ١٣٩ .

(٩) نفسه

كما عرض خورشيد محافظ رشيد فى رسالة له الى المعية ، أنه تلقى الارادة السنية المؤرخة فى ١٣ يوليو من عام ١٨٥٦ ، وتحمل رقم ١١٥ وتقضى باحصاء عدد صناع البنادق الموجودين بالاسكندرية ، ومساعدتهم بالمال واجابة مطالبهم تشجيعا لهم فى ترقية هذه الصناعة وانتشارها بين الأهالى ، كما هو المرغوب لدى الجناب العالى (١٠) وموضحا انه امتثالا للأمر قد استدعى شيخهم وافهمه فحوى الارادة ، فوعد الشيخ بأنه سيعمل على ترقيتها وبعرض مطالبهم ، كما بين الشيخ أن عدد من يشتغلون بهذه الصناعة عشرون صانعا فى خمسة عشر حانوتا (١١) .

وبذلك يتضح ان الحكومة فى بعض الأحيان كانت تلجأ لمشايخ الطوائف فى محاولة منها لترقية بعض الصناعات الهامة ، وانها كانت تمد يد المساعدة للحرفيين فى الحرف التى تريد ترقيتها أو التى تهمها كى تنتشر بين الأهالى ، وقد أكد ذلك أمر كريم عام الى ضبطية مصر والاسكندرية حيث أوضح أن الهدف من ذلك هو الابقاء على الحرفيين فى تلك الحرفة ، كى لا تختفى تلك الصفقة (١٢) .

---

(١٠) معية سنية تركى ، محفظة ١٤ ، ملف ١٧٣ — ١/١٧٢ ج ٢ ، من خورشيد محافظ رشيد رقم ٤١٢ ، فى ١٢ اغسطس سنة ١٨٥٦ ، ص ١٤٠ ، الى المعية ، وقد وصلت تلك الارادة كل الاقاليم ، وقد أوضح معظم المديرين ان ليس لديهم من يصنع البنادق ، بل هناك من يصلحها فقط ، راجع منهم : معية سنية تركى ، محفظة ١٤ ، ملف ١٧٣ — ١/١٧٣ ج ٢ من مدير الدقهلية رقم ٣٤٧ فى ١٢ يولية سنة ١٨٥٦ ، ص ١٥ ، الى المعية .

(١١) نفسه .

(١٢) معية سنية ، دفتر ١٨٨٦ اوامر ، أمر قم ١٠٢ و ١٠٣ فى ١٨ يولية سنة ١٨٥٧ ، ص ٧٧ .

وقد ادى ذلك الى انتشارها بالقرى بالاضافة الى المدن ، مما حدا بصــدور امر كريم آخر بعد حوالى عشر سنوات ، فى يناير من عــام ١٨٦٦ الى ناظر الداخلية ، امره فيه بانه ما دامت الأسلحــة قد أخذت من الأهــالى ، فليس ثمــة حاجــة لابقــاء (القونداقجية) مصلحى البنادق ، اذ ان فى ابقائهم خطر رجوع الأسلحة الى الأيدى ، ولذا يمنع بتاتا بقاؤهم فى القرى ، ومع ذلك لا بأس من وجود عدد معين منهم فى مراكز المديريات والبنــادر الشهيرة (١٣) تم طلب منه أن يعرض عليه مقدار عدد اصحاب هذه الحرفة لاجراء اللازم (١٤) .

ومن الحــرف الأخرى التى تدخلت فيهــا الدولة حرفــة القبانة ، ويوضح ذلك فحص مأمور ضبطية مصر للشكوى المقدمة ضــد شيخ القبانيين من ثلاثة عشر قبانيــا ، اوضحوا فيهــا أن انتخاب طائفــة القبانيين وربطها بكفالة لاستخــدامهم بالخدمات الميرية ، كانت تجرى بمعرفة شيخ تلك الطائفة ، وان هــذا الشيخ لا يعول عليه كثيرا لعدم مقدرته ، ولذا طالبوا بانتخاب اربعــة عمد من القبانيين يكونون متفقين ومتحدين مع الشيخ ، ولكنــه راى أن يعين لكل ثمن من أثمــان القاهرة قبانيين بشيــاخة احــد الشيوخ ، بحيث يكون لكل ثمن قبانيون وشيخ ليستخدموا عند اللزوم بالمناوبة (١٥) .

---

(١٣) معية سنية تركى ، دفتر ٥٥٧ أوامر ، أمر رقم ٤٨ فى ٣ يناير سنة ١٨٦٦ ، ص ١٩ .

(١٤) نفســه .

(١٥) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، افــادة من المعية السنيــة رقم ٢ ، عرض فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ١٧١ ، الى محافظ مصر .

مما يبين سعى أفراد الطائفة للدولة لحل مشاكلهم مع شيخها ، عندما يتعذر عليهم حلها معه ، وربما كان ذلك سببا من أسباب تدخل الدولة فى شئونها . فلضبط اجر الوزن والضريبة صدر أمر عال فى ١٨ سبتمبر بالتصريح للقبانيين بوزن جميع الأصناف من قطن وخلافه ، ودرج ذلك بدفاترهم ، على أن يكون نصف أجرة الوزن للميرى والنصف الآخر لهم (١٦) مما يوضح سيطرة الدولة على شئون الطائفة ماليا .

وتبع ذلك اصدار أمر عال الى الداخلية بالموافقة على قرار المجلس الخصوصى رقم ١١٤ فى ٢١٦ سبتمبر من عام ١٨٧١ ، والقاضى بانهاء وظائف القبانة بالمحروسة وبولاق ومصر القديمة(١٧) وبذلك لم يعد هناك قبانة بوظائف الدولة فى المحروسة .

وبصفة عامة فقد أصبح الحرفيون فى تلك الفترة التى بين أيدينا تابعين لنظارة الداخلية من جهة النظام ، ولنظارة المالية من جهة الضرائب وخلافه ؛ وان كانت للمجلس الخصوصى الهيمنة عليها ، لاعطاء قراراتها حق الصلاحية ، ويتضح ذلك من افادة الداخلية والمالية الى المجلس الخصوصى ، حول موافقتها على تقرير وعرضحال قطب دويدار وكيل القبانية بالاسكندرية ، بخصوص ترتيب توليه الطائفة ، ورفع الأمر له لاتخاذ اللازم (١٨).

---

(١٦) معية سنية عربى ، دفتر ٣٢ ج ١ أمر عال رقم ١ ، مسلسل الوثيقة رقم ٤٩ فى ١٨ سنة ١٨٦٦ ، س ٣٤ ، الى مفتش الاقاليم .

(١٧) معية سنية عربى ، دفتر ٣٢ ج ١ ، أمر عال رقم ١٧٨ مسلسل الوثيقة ١٦٨ فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧١ ، ص ١٧٢ .

(١٨) مجلس خصوص تركى ، دفتر ١٩٥٤ ، افادة من الداخلية رقم ٧٨ عرضحالات فى ٢٧ اغسطس سنة ١٨٧٢ ، ص ١١ ، الى المجلس الخصوصى .

ومما يوضح دور الدولة فى ميوعة النظـام الطائفى تدخلها المستمر والمباشر ، حيث جعلت من ذلك الجسد المحدد الملامح جسدا مترهلا ، وذلك بتغذيتـه بعناصر غير حرفيـة فى اساسها اى لم تمر بخط الحرف كصبى فعريف ... الخ ، ويشـهد على ذلك فرضها على من يريد الاشتغال بمهنـة قبانى ، أن يقـدم شهادة ــ وفى ذلك مجال للمجاملة وشراء الذمم ــ بامضاء جمهور قبانيـة الجهة الموجود بها ، تشهد له : بعفته وبمعرفته وأهليته ، واستعداده لتلك الصناعة ، لكى تعطيه رخصـة (١٩) بموجبهـا يمكنه ان يزاول تلك المهنة ، وفى مقابل ذلك يدفع للحكومة رسما سنويا من مائتين وخمسين قرشا الى الف قرش ، حسب موقع الجهة وايرادها ، ومن يشتغل بدون رخصة يعاقب قانونا (٢٠) .

وبذلك يتضح مدى التدخل الحكومى باخضـاع الطوائف لها ، فبعد أن كان شيخ الطائفة هو الذى يمنح حق العضـوية فى الطائفة سلبت منه تلك الصفة ، واعطيت تلك التزكية الى جمهور الحرفـة ، مما سـلب الهيكل الطـائفى برئاسـة الشيخ ، أهم خصائصه وحقوقه فى تحديد حجم العمالة ، بل جعل منها هيكلا حرفيا ضحلا غير منتم الى عادات وتقاليد واحدة كما كان الحال فى السابق ، فبعد أن كانت الحرفة تجتمع وتنفض بقرار شيخها ، اصبح ذلك كما تريد الحكومة التى حلت فى أحوال كثيرة محله .

---

(١٩) مجلس خصوصى ، دفتر ٧٣ ، قرار المجلس الخصـوصى رقم ٢٧ فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٣ ، ص ٢٥ ، الى المعية ، وكانت تلك الرخصـة تخرج من المحافظة او المديرية التابع لها ، القبانى ، راجع : معية سنية عربى ، دفتر ٣٣ ، مسلسل الوثيقة ٤٥ ، ص ٣٨ .

(٢٠) نفسـه .

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل ان نفس القرار كلف وزارة المالية بوضع لائحة تضمن سير هذه الطائفة على احسن وجه ، وكذلك كلفها بضبط ايراداتها (٢١) وبذلك وضعت تلك الطائفة ، كغالبية الطوائف الأخرى ، وان تفاوتت الفترات الزمنية تحت سلطة الدولة المباشرة ، وبذا تاهت قيادات الطوائف وانزوت الى الظل ، وضاعت تبعا لذلك خطورة الكيان الطائفى .

وربما يساعد على اظهار البناء الطائفى وكشف مقوماته فى تلك الفترة تناول هيكل آخر من هياكل تلك الحرف وهى طائفة الكيالين ، التى امتدت اليها هى الأخرى يد الدولة ، وربما كان ذلك بدافع التجديد والتحديث وان اتى بنتائج عكسية على ذلك البناء .

ففى مايو من عام ١٨٧٤ صدر قرار المجلس الخصوصى بعمل رخص للكيالين والشيالين الموجودين بالدائرة البلدية بمصر ، وقد جعلت رسوم رخص الكيالين وفقا لذلك القرار على ثلاث درجات : الأولى ٥٠ قرشا والثانية ١٠٠ قرش والثالثة ١٥٠ قرشا (٢٢) على حين جعلت رسوم رخص الشيالين على درجتين ، اولاهما تعطى بموجب القرار والثانية ٥٠ قرشا (٢٣) .

كما طلبت المديريات معرفة عدد كياليها ، ومن ذلك مطالبة مديرية الشرقية ديوان المالية ، بارسال كشف ببيان عدد كيالى

---

(٢١) نفسه .

(٢٢) مجلس خصوصى ، دفتر ٣٤ ، قرار من المجلس الخصوصى رقم ١٤ فى ٢٣ مايو سنة ١٨٧٤ ، ص ٢٨ ، الى مامورية الدائرة البلدية بمصر .

(٢٣) نفسه .

الغلال الموجودين بها ، ومقدار الويركو المقيد على كل منهم فى السنة (٢٤) لاعطاء رخص تامة لهم كالقبانية (٢٥) بناء على طلب مدير المديرية (٢٦) .

مما يوضح ان المديريات والمحافظات ، هى التى كانت تطلب ذلك بوصفه جزءا من تنظيم الحرف والسيطرة عليهـا ، بدلا من بقائها تحت سيطرة الشيخ ــ وهو ما كان يعد ضد سيطرة المحليات او الدولة عليها ــ خاصة وقد امتدت الطرق وانتشرت المواصلات، ولم يعد هناك ما يمنع من تلك السيطرة ، واخضـاع تلك الحرف لسلطان الدولة ومراقبتها بالكامل ، وبالفعل ووفق على اعطـاء رخص للكيالين الموجودين بمديرية الشرقية بعد اخذ الشـهادات والضمانات اللازمة عليهم ، كالذى عمل مع طائفة القبانية (٢٧) .

وبتوالى اعطـاء تلك الرخص ، وعمل اللوائح الحرفيـة ، وضعت لها نظم جديدة مسجلة ، عكس التقاليد والأعراف الموروثة وغير المسجلة ، التى كانت تضعف أمام شيخ الطائفة أما فى الفترة التى بين أيدينا والتى تميزت بتلك الرخص واللوائح ، فيمكن على أساسها محاسبة أى حرفى أمام الحكومة حتى ولو كان شـيخ الحرفة ، الذى كان فى المـاضى مصـدر تشريع وافتاء الحرفة ، وبذا دخلوا نسيج المجتمع بعد أن كانوا جزرا منعزلة لها من تلك التقاليد والعادات ما كان يتعارض مع النظم الحديثة .

---

(٢٤) مجلس خصوصى ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصى رقم ٣٨٧ فى ١٤ يونية سنة ١٨٧٤ ، ص ١٠٨ ، الى ديوان المـالية .

(٢٥) مجلس خصوصى ، دفتر ٣١ ، من المجلس الخصوصى رقم ٤٥١ فى ١١ يولية سنة ١٨٧٤ ، ص ١٦٤ ، الى ديوان المـالية .

(٢٦) نفسـه .

(٢٧) نفسـه .

ويؤكد ذلك طلب المعية السنية من الضبطية التأكيد على شيخ طائفة الحمامجية ، بأن يجرى معاملة أفراد طائفته ، بموجب اللائحة ــ المنصوصة اليهم ــ لعدم وقوع أى تظلم من رجال الطائفة (٢٨) .

ومما يدل على أن تدخلهم فى البناء الطائفى أو الهيكل العام للحرف كان لاحداث التغييرات المشار اليها ، عدم تدخلهم فى العملية الانتاجية للحرفيين ، ويشهد على ذلك الحادث التالى ، والناتج عن شدة الحرارة بالحمامات ، بشكل أدى الى وفاة الكثيرين أثناء وجودهم فيها (٢٩) مما دعا الى عمل ترتيب خاص بمعرفة حكيمباش الضبطية لازالة هذه الحرارة بالتدريج ، ووضع ميزان للحرارة فى كل حمام ، واعلن بذلك أصحاب الحمامات ، الذين نفذوه بالفعل (٣٠) .

ثم تظلم الحمامية من ذلك الحل وتلك الأصول الجديدة التى طرأت عليهم ، فى عريضة رفعوها الى المعية السنية ، موضحين فيها ان حرارة الحمامات على ما هى عليه من قديم الزمن ، ومبينين

---

(٢٨) معية سنية عربى ، دفتر ٥٣٣ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٢ فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٣٦ ، الى ضبطية مصر .

(٢٩) معية سنية تركى ، دفتر ٥٣٣ ، افادة من المعية السنية رقم ٢٢ فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٦٣ ، ص ٢٣٦ ، ضبطية مصر .

(٣٠) نفسه ، وقد كان مجلس الصحة منذ ثمانينات القرن التاسع عشر ، لا يمكن احدا من فتح دكان مزين الا بعد امتحانه بحضور شيخ الطائفة أو ان نجح رخص له باذن من المجلس ، يوضح فيه الصنعة المصرح بها من انواع الجراحة الصغيرة ، مقابل أن يدفع رسما قدره عشرة قروش صاغ ، راجع : على مبارك المصدر السابق ، ص ٣٤٩ .

أن فى تنزيلها توقيفا لحركتهم وكسادا لعملهم (٣١) ولذا أمرت المعية السنية ضبطية مصر بوجوب صرف النظر عن هذه الأصول الجديدة ، وترك تلك الحمامات على اصولها القديمة ، والقاعدة المألوفة فى البلدة (٣٢) مما يوضح عدم تدخلهم فى الانتاج ، حتى فى مثل تلك الأمور الخطيرة والشديدة الحساسية والمرتبطة بصحة المواطنين ، بل وبموتهم .

وبصفة عامة فقد كانت القاعدة العريضة من سكان المدينة المصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، تتكون من الحرفيين وصغار التجار ، فكان أكثر اهل قنا من أرباب الحرف ، ولكل طائفة بالطبع شيخ كما هو الحال فى القاهرة ، التى بلغ عدد حرفييها الموجودين بالطوائف ٦٣٤٨٧ شخصا من مجموع سكانها البالغ ٣٧٤٨٣٨ شخصا ، فمنهم ١٩٨ طائفة ، على حين بلغ عدد الحرفيين بالاسكندرية فى تلك الفترة خمس عدد سكانها ، حيث بلغ عددهم ٥١٠٥٨ شخصا ، وقد سكنوا القرى الأربع المجاورة للاسكندرية أما فى مدن أسيوط ودشنا واخميم ، فان غالبية حرفييهم كانوا من الأقباط (٣٣) .

وفى ٣ مايو سنة ١٨٨٢ بلغ عدد طوائف المحروسة مائة وثمانى وتسعين طائفة أصحاب حرف وصنائع متنوعة وبلغ عدد الشغالة بتلك الحرف والصنائع ثلاثة وستين الفا وأربعمائة وثمانين شخصا (٣٤) الا انه على أيا حال يسجل تراجعا فى عدد الحرفيين ، بدلا من أن يظل عددهم كما هو أو يزداد .

---

(٣١) نفسه .

(٣٢) نفسه .

(٣٣) على بركات ، المرجع السابق ، ص ٤٦ – ص ٤٧ .

(٣٤) على مبارك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ – ص ٢٤٨ .

ورغم انخفاض عدد الحرفيين هذا فقد ظل عدد الطوائف كما هو ، بمعنى انه لم تتوافر طوائف أو حتى طائفة بالكامل ، بل ان ذلك الانخفاض كان على مستوى الطوائف عامة وليس على حساب طائفة بعينها ، وقد كان عدد أشخاص كل طائفة من الطوائف الحرفية الهامة فى عام ١٨٨٢ كما يلى :

٢٠٨ غرابلية ، ٥٠ نجارين طواحين ، ٢٥ نجارين سواقى ، ١٨١ نجارين مراكب ، ١٦١٥ نجارين منازل ، ٨٦ نجارين عربات ، ١٠٥٣ جزارين ، ١٥٠ دقاقين بن وعطريات ، ٥٨٥ قزازين ، ١٧٣٩ حمارة ، ٨٣٦ مزينين ، ٤٩١ منجدين ، ١٢٣١ خياطين مصريين ، ٣٤ خياطين اروام ، ٤٤٤ عقادين ، ١٧٢ بلغائية واسكافية ، ٦٨٩ نحاتين حجر ، ١٦١٠ بنائين ، ٢٨ صناع كراسى من الأروام ، ٣٣٧ صناع كراسى اقباط ويهود ، ٢٦٢ نشارين ، ١١٧٦ حرمانية ، ٣٤٥ ، حصرية ، ٥١٣ مدابغية ، ٣٥٥ نقاشين ، ٥١٣ سروجية ، ٢٨٣ جزمجية ، ٣٢٤ قلافطية ، ٧٨٢ خبازين ، ٩٦٥ صباغين ، ٣٢٦ مبلطين ، ٢٣٠ مرخمين ، ٥٨٩ طحانين ، ٧٩٢ حدادين وبرادين ، ٥٨٩ مبيضين حيطان ، ٢٤٧ مبيضين نحاس ، ٧٢ خيمية ، ١٧ حزازين صينى ، ٩٨ صنادقية ، ١٤٠ مناخلية ، ٢٥ سباكين رصاص ، ٨٦ طبالين وزمارين ، ٢٦٨ سمكرية ، ٣٩ حكاكين أختام ، ١٥ صدفجية ، ٩٨ خراطين (٣٥) .

ويتبين من ذلك ان عدد الحرف الهامة التى تقوم عليها الصناعات الحديثة بسيط ، فقد كان عدد الخراطين ٩٨ ، على

---

(٣٥)نفسه .

نجين ثمان عدد الحمارة ١٧٣٩ ، والمزينين ٨٣٦ ، كما بلغ عدد سباكى الرصاص ٢٥ ، بينما بلغ عدد الصرماتية ١١٧٦ ، والبلغاتية والاسكافية ١٧٢ ، مما يبين ضعف الهيكل والبناء الطائفى الصناعى ، الذى كان من المفروض انه سيواجه المنافسة الأجنبية والمصنوعات الأوربية ، ولذا انهار ذلك البناء الهمش أمام الطلائع الأولى لها .



مهام المشايخ :

أما عن مهام المشايخ داخل ذلك البناء فمن الواضح أن مهامهم قد بدأت تتقلص منذ فترة محمد على ، ثم زاد تقلصها فى الفترة التى بين أيدينا ، ففى عهد اسماعيل الغيت وظيفة جمع الضرائب من أفراد الطائفة وتوريدها للدولة ، وكانت هذه الوظيفة من الوظائف الهامة للشيوخ ، اذ كانت وسيلة متاحة لهم لأخذ جزء من هذه الضرائب ، وأخذ مبالغ اضافية من أبناء الطائفة (٣٦) .

ومع ذلك فقد ظلت لهم بعض المهام ، التى منها توريد العمالة للدولة ، مثلما طلبت من شيخ العتالين ارسال عشرة عتالين ، نظراً لعدم توفرهم بالترسانة (٣٧) وكذلك تنفيذ تكليفات الحكومة

---

(٣٦) أمين عز الدين ، الطبقة العاملة من نشأتها الى ١٩١٩ ، ص ٣٦ — ص ٣٧ .

(٣٧) معية سنية عربى ، دفتر ٩٧ ج ٢ ، كتاب من المعية السنية رقم ٢٦٢ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ ، ص ٣٦٣ ، الى المدارس .

ه اذا كانت حروب محمد على قد استلزمت جانبا كبيرا
ـرفيين ، فان المنشآت العديدة فى الفترة التى بين ايدينا
ـطر والسكك الحديدية ... الخ ، قد استلزمت الكثير
ضا .

من تلك التنفيذات والتكليفات الحكومية ، تكليفها لشيخ
ـة باحضار عشرين نفرا ، وارسالهم الى مفتش الفابريقات ،
، الأحزمة الحريرية المطلوبة للجهادية (٣٨) وكذلك تكليف
طوائف العمال بالاسكندرية باحضار عاملين ، احدهما
آخر مبيض (٣٩) وكذا التنبيه على شيخ النجارين باحضار
وارسالهم الى ديوان الأبنية (٤٠) وأمر شيخ النشارين
فق اثنى عشر نفرا نشارا اللازمين للقناطر الخيرية (٤١)
شيالى الاسكندرية وعتاليها وحماريها ، لاستخدامهم
ـة فى تصليح طرق الاسكندرية (٤٢) .

بالاضافة الى ذلك كان من مهام مشايخ الطوائف وعمدهم

---

(٣٨) معية سنية عربى ، دفتر ٤٤ ، المادة من المعية السنية رقم ٤٠٢
يو سنة ١٨٥٠ ، ص ٦٩٢ ، الى الضبطية .

(٣٩) معية سنية عربى ، دفتر ٤٥ ، أمر المعية السنية رقم ٧٧ فى
سنة ١٨٥٠ ، ص ٨٧٥ ، الى محافظ الاسكندرية .

(٤٠) معية سنية عربى ، دفتر ٥٨ ، أمر المعية السنية رقم ٢٠ فى
ـبر سنة ١٨٥٠ ، ص ٢٧٩ ، الى الأبنية الأميرية .

(٤١) معية سنية عربى ، دفتر ١٣٧ صادر ، افادة من المعية السنية
فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٥٤ ، ص ٥ ، الى القناطر الخيرية .

(٤٢) معية سنية تركى ، دفتر ٥٥٧ ، أمر كريم رقم ٢٨ فى ٢٣ نوفمبر
١٨ ، ص ٣٥ ، الى ناظر الداخلية .

الحضور عند عمل جدول يوميات الطوائف العاملة بالحكومة ، كحضورهم عند عمل يوميات الطوائف المعمارية التى صار ربطها فى عام ١٨٧١ عن مدة ستة شهور (٤٣) ومن الواضح هنا أن سبب حضورهم الأساسى هو ابداء الرأى والمشاركة فى تحديد أجور الحرفيين بتلك المصالح .

ورغم ذلك فقد كان بعض الحرفيين يتظلم من تلك الأجور ومنها المقدم من طائفة النشارين بالترسانة ، مدعين أن يومية كل منهم تسعة قروش صاغ وردا على ذلك ذكر ناظر عموم البحرية أن تحديد أجورهم لم يكن من جانب الديوان الخديوى ، بل كان من مشايخهم على حسب مهارة كل منهم فى الصنعة ، مما ادى الى تفاوت الأجرة من خمسة قروش ونصف قرش من العملة الصاغ .

ولم يكن للمشايخ والمخاترة وغيرهم مرتبات ، وانما كان تعيشهم من صناعتهم ، ولكل طائفة منهم اصطلاح ، فطائفة المعمار يأخذ المعلم من صاحب العمارة معلوما يوميا يعرف بالغذاء ، ومن البنائين والفعلة ما يقال له التبع ، وله الغذاء أيضا على من يورد أشياء للعمارة ، ومثل ذلك جار عنه باقى الطوائف ، من مرخمتيه ، ونقاشين ، ونحاتين ، ونجارين ، وسباكين ... الخ (٤٤) .

---

(٤٣) مجلس خصوصى ، دفتر ٧ ، افادة من المجلس الخصوصى رقم ١٧٣ فى ٢ مارس سنة ١٨٧١ ، ص ١٦٩ ، الى ديوان الداخلية .

(٤٤) على مبارك ، المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ٢٤٩ .

ومع ذلك ففى معظم الطوائف كان يدفع للشيخ والمختار معا ، ممن يريد فتح دكان مبلغ عرف بالقانون ، كان يدفع وفق الحالة المادية لصاحب المحل ، وعلاوة على ذلك كان الحمامية والمزينون يدفعون مبلغا لشيخ الطائفة عند طلب صنائعية من طرفه (٤٥) .

عزل المشايخ

وقد ادت تلك المسائل والعلاقات بين أفراد الطائفة وشيخهم الى توتر العلاقات بينهم ، ولجوء بعض الحرفيين الى الدولة ، مطالبين فى شكاواهم لها بعزل شيخهم ، هذا من جهة ومن جهة اخرى فقد ادت ايضا علاقة شيخ الحرفة بالدولة وتقصيره فى بعض الأحيان ، الى مطالبتها هى الأخرى بعزله مما جعل من ذلك المنصب البراق سابقا اداة لتنفيذ سياسة محددة قبل هؤلاء جميعا ، وعلى أساسها يحاسب كما يحاسب أى حرفى آخر .

ويعد أبرز ما فى ذلك المجال الأمر الصادر من المعية الى محافظة المحروسة بناء على عريضة بعض الطوائف ، تطلب منها فيها تعيين شيخ لائق لهم (٤٦) مما يوضح أن التغيير هنا نابع من الطوائف ومطالبتها بعزل بعض المشايخ أو الرؤساء بدعوى أن يكون لائقا ، وهو شىء ظاهره الرحمة وباطنه الكثير ، وأقله محاولة اسقاط المشايخ والتخلص منهم ، بمعنى اسقاط الشيخ

---

(٤٥) نفسه ، ص ٢٥٠ .

(٤٦) معية سنية ، دفتر ١٦١٤ صادر ، أمر من المعية بدون نمرة فى ٣ يناير سنة ١٨٥٦ ، ص ١٦٠ .

والرئيس الذى يعجبهم ، وهو ما لا يتوافق مع الأعراف والتقاليد العتيقـــة .

وربما كان بعض هؤلاء الحرفيين على حق ، فقد كان بعض المشايخ ذا سمعة سيئة ، مثل محمد فرهود شيخ الشـــيالين ، الذى طلب أن يحصل منه مبلغ ٢٠٠٠ قرش ، لأنه استقطعه من أجر الشفالة (٤٧) مما يدل على فساد بعض المشايخ وفساد ذممهم .

اما من جهة الدولة فان بعضهم كان يعزل من شياخته لعدم قيامه بواجبات وظيفته ، وعدم قبوله بالخدمات الأميرية ، وهو ما حدث مع محمد حنفى شيخ دلالى العقارات ، الذى جرد من تلك الشياخة لتلك الأسباب وعين بدلا منه (٤٨) .

ويحس من حركة العزل تلك ، وعلى الأقل من جهة الحرفيين ، أنها حـركة تستهدف التخلص مما تبقى من نفوذ هؤلاء المشـــايخ وتقاليد الطوائف وعاداتها ، فقد انتشرت فى تلك الفترة عمليـــة ارسال الشكاوى للمعية ، بينما لم تطف تلك الظاهرة بذلك الشكل من قبل ، وفى ذلك ما يدل على سعى أفراد الطوائف للأخذ بالجديد فى النظـــام ، الذى لم يصحبـــه تجديد فى أدوات الانتـــاج وتحديثها ... الخ . بمعنى أن التغيرين لم يسيرا معـــا ، مما ادى الى اعوجاج مسيرة الطوائف عامة ، والهيكل والبنـــاء الطـــائفى خاصـــــة .

---

(٤٧) معية سنية ، دفتر ١٨٨٢ أوامر ج ٢ ، أمر من محمد بك ، رقم ٩٨٥ فى ٢٧ يولية سنة ١٨٥٥ ، ص ٥٣٨ ، الى ناظر المحمودية والحوض .

(٤٨) معية سنية ، دفتر ١٨٩٥ ، أوامر ج ٢ ، أمر كريم رقم ١٠٨ فى ١٠ اغسطس سنة ١٨٦١ ، ص ٣١ ، الى محافظ مصر .

وربما ساعد على ذلك وبطريق غير مقصود أو مباشر ، أن ألدولة وجدت فى الدخول بين مشايخ الطوائف وافرادها ما ينفذ سياستها ويخدم مصالحها ، ويوضح ذلك الأمر الصادر ألى مدير الضبطية ، بطلب التنبيه على شيخ المنجدين بعدم التعرض الى الأنفار المنجدين ، لعدم تعطيل اشغال القصر (٤٩) مما يبين موافقة الأفراد وعدم موافقة الشيخ ، وبذا استفادت الحكومة من مثل تلك الأوضاع التى تنقل لها نبض الطوائف وما يدور فيها ، وهو ما لم تكن الدولة تعرفه أو تعايشه من قبل ، مما ساعد على ميوعة الهيكل والبناء الطائفى .

وساعد على ذلك اكثر اصدار نظارة الداخلية منشورا لكل الجهات ، فى شأن عزل مشايخ الطوائف والحارات والأثمان وتنصيبهم وجاء به « أنه ورد للداخلية افادة من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢ يولية سنة ١٨٩٠ وتحمل نمرة ٦٠ بجلسة ٣٠ يونية عام ١٨٩٠ ، التى أعيدت فيها دراسة مسألة عزل مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الحارات وتنصيبهم » . واطلع على قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٦ يناير عام ١٨٨١ ، الذى وافق فيه المجلس على ما رآته نظارة الداخلية من تقرير قاقدة أن يكون وافق فيه المجلس على ما رآته نظارة الداخلية من تقرير قاعدة « أن يكون عزل هؤلاء وتنصيبهم اداريا » والعزل يتم عندما يثبت على أحدهم ارتكاب أمر يستوجب عزله ، كما أن انتخاب أحدهم يكون بمعرفة محافظة مصر ويستأذن عنه من نظارة الداخلية .

---

(٤٩) معية سنية ، دفتر ٥٨ ، أمر من المعية السنية رقم ١٩٥ فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٥٠ ، ص ٢١٨ ، الى مدير الضبطية .

وللنظارة المشار اليها التصريح بالانتخاب متى رأته موافقا للأصول والقواعد المقررة ، والا يكون التعيين معتمدا الا بعد التصديق عليه منها ، وذلك بشرط ان المخالفات التى تحدث من أحدهم فى الأمور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها واثباتها اداريا بقومسيون يشكل لذلك ، مع عدم الاخلال بالدعوى التى يكون هناك محل لاقامتها جنائيا أو مدنيا على المعزول (٥٠) .

وبالمداولة فى ذلك قرر المجلس تعديل القرار المذكور فيما يختص بعزل مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الأثمان والحارات وتنصيبهم ، بمعنى أن يكون العزل والتنصيب بمعرفة المحافظ المباشر ، بدون استئذان عن ذلك من نظارة الداخلية (٥١) وربما يرجع ذلك الى سرعة الاجراءات والبعد عن البيروقراطية وما تضيعه من وقت يتلاشى معه كل حزم وجد .

ومع ذلك فان هذا القرار يوضح أن العزل الادارى قد تقرر منذ سنة ١٨٨١ ، وبذا فقدت الطوائف شيئا من أهم خصائصها وهو العزل والتنصيب المحلى أو الداخلى ، ثم انه يوضح لنا شيئا اهم واخطر من ذلك وهو أن أمور الطوائف والحرف بذلك الشكل قد أصبحت كلها بيد الحكومة متمثلة فى المحافظة التى هيمنت عليهم بشكل قاطع ، تلاشى أمامه اى دور لهؤلاء الرجال ، بل وحبس انفاسهم حتى ماتوا أو كادوا يموتون خنقا .

---

(٥٠) الوقائع ، عدد ٨١ ، ١٨٩٠/٧/١٩ ، ص ١٧٤١ ، راجع الملحق .
ـ وايضا : المادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس النظار فى ٢ يولية سنة ١٨٩٠ رقم ٦٠ ، بما قرره المجلس بجلسته المنعقدة فى يوم الاثنين ٣٠ يونية سنة ١٨٩٠ فى شأن عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الحارات والأثمان .

(٥١) نفسه .

ومن كل ما سبق يتبين أنه قد ظهر فى فترة ما بعد محمد على أن عمد الطوائف قد أصبح لهم دور جديد لم يكن لهم فى السابق ، اضاف الى مركزهم قوة على حساب مشايخ الطوائف ، وربما كان ذلك التوسع نتيجة لأنه قد ثبت لديهم ضعف مشايخ الطوائف أمام سلطة الدولة ، وانفتاح رجال الطوائف عليها ، بل والاستعانة بها على هؤلاء المشاريخ ، ورغم ذلك فان هذا الدور الجديد لم يقض على كل العادات والتقاليد ، بل ظل بعضها موجودا بالرغم من ازدياد تدخل الدولة فى شئونهم .

وقد ادى تدخل الدولة الى ميوعة النظام والبناء الطائفى ، فالتسهيلات التى منحتها للجمهور كى يدخل الحرف ، أدت الى ترهل ذلك البناء ، وافقدته أهم خصائصه ، وهى تحكمه فى حجم العمالة ، مع ضياع أهم عاداته وتقاليده ، كالتفاف ابناء الحرفة حول شيخهم ... ، حتى انه يمكن القول أيضا ان ذلك التدخل قد ادى الى اضطراب القيادات الطائفية وانزوائها ، وتبعا لذلك ضاعت خطورة الكيان الطائفى ، وساعد على ذلك أيضا ادخال بعض التعديلات على نظام الطوائف ، دون أن يصاحب ذلك تعديل فى أدوات الانتاج وتحديثها ، مما ادى فى النهاية الى اعوجاج مسيرة الطوائف وهيكلها وبنائها ، بشكل ساعد على انكسارها بسهولة أمام جحافل الغزو الصناعى الأجنبى - الداخلى والخارجى - لمصر ، ثم ذوبانها فى الحرب العالمية الأولى .



الفصل التاسع

عوامل تدهور واختفاء الحرف فى فترة الدراسة



فترة محمد على :

بعد أن انتهينا من دراسة أوضاع الحرف وطوائفها بمرحلتيها ، مرحلة محمد على ، ثم مرحلة ما بعده حتى الحرب العالمية الأولى ، نواصل دراسة أسباب تدهورها عامة فى المرحلتين بشكل متصل غير منفصل ، بمعنى أننا لن نفصل هنا بين المرحلتين ، لاتصال بعض عوامل التدهور والاختفاء فى المرحلتين واستمرارها ، ولأن الفصل بينهما يجعل الصورة غير واضحة ويشوش على الحقيقة ، بل ويطمسها .

وتعددت الآراء حول العوامل التى أدت الى تدهور نظام الطوائف ، حيث راى فيها بعض الكتاب والمؤرخين رؤى كثيرة ، وذهب البعض منهم أيضا فى تفسيرهم لها مذاهب شتى ، منها ابطال ما اتفق مع البحث ومنها ما اختلف ، ولذا اقتضت الأمانة العلمية عرض تلك الرؤى والتفسيرات ، بالاضافة الى العوامل الجديدة التى أضافها البحث ، للخروج بنتائج تجلى الموقف ، وتساعد على ايضاح صورة وحقيقة الوضع الحرفى فى فترة الدراسة .

فمنذ بداية القرن التاسع عشر كانت طوائف الحرف تعانى من الاضمحلال ، نتيجة للاضطرابات التى ألمت بالمجتمع المصرى فى

العصر المملوكي ، ثم جاء احتكار محمد على الصناعى ، فكان ضربة قاصمة شلت حركة الطوائف وفاعليتها خلال حكم محمد على ، فاذا كانت الدولة قد احتكرت في عهده المنتجات بالسعر الذى تحدده ، واذا كان الحرفيون قد احتفظوا بمحلاتهم وأدواتهم ، فان نظام الاحتكار افقدهم حرية شراء المواد الأولية وبيع انتاجهم (١) .

وباستخدام محمد على لأعداد ضخمة من أعضاء الطوائف (٢) تم القضاء على جانب هام من البناء الطائفى ، خاصة عندما هرب جزء كبير من أماكنهم الى أماكن اخرى . لأنه لم تكن هناك الاداة الحكومية التى تمتلك الوسائل اللازمة لتنفيذ مثل ذلك النظام ، وما ينطوى عليه من تدخل فى شئون آلاف الصناع بمصر ، ولذا فقد شاع التهرب من القيود الحكومية ، مما أدى بالتالى الى عدم منع الانتاج البرانى ، حتى اعترف محمد على بأن تنبيهاته بعدم بيع البرانى لم يشاهد منها ثمرة (٣) .

بالرغم من اقتران تنفيذ تنبيهاته وقوانينه بالقسوة احيانا ، فقد اصدر محمد على امرا بابطال معاصر زفتى ، لتجاسر الفلاحين على الأخذ والعطاء فى الأشياء الخارجة عن الميرى ، كما اصدر أيضا أمرا بالقبض على فلاحى قرية أشمون الذين اعتدوا

---

(١) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة من نشأتها — ١٩١٩ ، ص ٣٣ .

(٢) ومنها انه عندما جردت عدة عساكر الى الحجاز فى عام ١٨١٦ صحبتهم ارباب صنائع وحرف ، راجع : أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، ص ٢٥٩ .

(٣) على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .

بالضرب على ناظر الأنوال عندما اخذ البرانى الموجود لديهم ، كذلك استخدام القواسين للتجسس على أصحاب المدابغ وصناع الحصر والنيلة ، للتأكد من انهم يعملون لحساب الحكومة وحدها ولا يتبعون طرقا جديدة فى الانتاج ، خوفا من زيادة الانتاج التى تؤدى الى خسارة المشاريع الأميرية (٤) .

وعلى ذلك فقد أضاف نظام الاحتكار أسبابا جديدة لتدهور الانتاج الحرفى ، فى وقت كان فيه ذلك الانتاج مهددا بالتدهور ، نتيجة للأسباب التى ذكرت قبل فرض ذلك النظام ، ونتيجة للنهضة الصناعية العالمية المتأثرة بالثورة الصناعية (٥) .

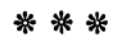
ورغم ذلك فان نظام محمد على لم يقض على نظام الطوائف ، فقد ظل عدد أعضاء الطوائف اكبر بكثير من عدد العمال الذين يعملون فى المصانع ، بالاضافة الى أن الصناعة التى انشأها محمد على ، كانت تتكون من فروع جديدة فى الانتاج ، ومن ثم فانها لم تدخل فى منافسة مع الحرف التى كان يمارسها رجال الطوائف فى الانتاج (٦) .

الا أن ذلك لا ينسينا ما ذهب اليه ذلك البحث من أن محمد على قد سلب مشايخ الحرفيين بعض مهامهم ، وانه هدم عدة أسس من الأسس التى قام عليها النظام الطائفى ، أتى فى مقدمتها التوطن ، حيث كان الحرفيون يقطنون فى مكان واحد ، فأصبح ينقلهم الى حيث يحتاج ، كما نسف عملية احتكار الحرفة

---

(٤) نفسه ، ص ٧٤ .
(٥) عبد العزيز سليمان نوار ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .
(٦) ج.بير ، المرجع السابق ، ص ٣٠٣ .

للصناعة وذلك بعمله على تعليم تلك الحرف للناس ونشر فنون تلك الحرف عليهم ، كما هدم أساسا آخر عندما ادخل التقنين الى تلك الحرف هادما أساس سيرها على العادات والتقاليد الموروثة ، حتى وصل به الأمر الى عمل لوائح للطوائف ، ثم ادخاله لمبدأ العزل والتعيين الادارى للمشايخ ، وبذا تحول ذلك التدخل الى سيطرة حكومية على الطوائف الحرفية قتلت الحرية والحركة الحرفية ، بل وكادت تخنق تلك الطوائف .



فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى :

ومن هنا فان اضمحلال الطوائف واختفاء ما قد نجم أساسا عن التأثيرات التى حدثت فى فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية الأولى ، حيث حدثت فى تلك الفترة مؤثرات داخلية ناتجة على صدور قرارات ولوائح للحرف ، ومؤثرات أخرى خارجية متمثلة فيما أحدثته أوربا بمصر ، من غزو صناعى ... الخ .

فقد برز فى فترة ما بعد محمد على وحتى الحرب العالمية ، ازدياد المنافسة الأجنبية وتفوقها على طوائف الحرف ، التى كانت تفتقر الى التمويل ، بل وتعانى فى تلك الفترة من ضعف نفوذها ، حيث حرمت من بعض حقوقها .

فاذا كانت بعض الاجراءات الادارية قد سلبت الطوائف بعض مقوماتها الأساسية ، فان هناك عوامل اقتصادية هامة فى تلك الفترة قد عملت على زعزعة كيان الطوائف ، وتمثل أخطر تلك العوامل واهمها فى تغلغل الرأسمال الأجنبى ، وما أحدثه ذلك التغلغل من تغييرات كبيرة فى المجتمع ، ولاشك أن هذه المشاريع

الانتاجية أيضا قد استخدمت بعض الحرفيين فى مرحلة التدهور الطائفى (٧) .

فقد حمل أرباب الصناعة الجدد ، حلم تصفية المشاريع الصغيرة لفتح السوق امامهم ، مما يعنى حلمهم بالقضاء على الحرف والحرفيين ، كما أن ايقاف المشروعات الصناعية الحكومية بعد محمد على ، وتسريح حرفييها المحتكين بالأوربيين وغير المتدربين على التقاليد الحرفية ، جعلهم بالاضافة الى المشاريع الأجنبية معول هدم للنظام الحرفى .

واذا أضيف ذلك الى تدفق المنتجات الأوربية والأوربيين الى مصر ، والذى تركز فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، نجد انه من السهل فهم ما حدث مع غروب القرن ، لكثير من فروع الحرف المحلية بالقاهرة ، التى عانت كثيرا نتيجة للمنافسة الأوربية ، مثل انتاج الأوانى النحاسية وصناعة العاج والحفر على الخشب او المعدن وأعمال الصباغة بلون النيلة ... الخ ، كما تدهورت صناعة النسيج بأسيوط ، بسبب منافسة الأقمشة الأوربية ، ونفس الوضع كان ينطبق على مناطق اخرى للحرف التقليدية مثل : دمياط والسويس وبنى سويف (٨) .

ومع ذلك فان القيود والاحتكارات التى فرضتها الطوائف الحرفية لم تنته على يد الأوربيين وحدهم ، فقد ازداد فى تلك الفترة تدخل الدولة فى شئون الحرفيين بلوائحها وقراراتها لهم ، بشكل جعل للطوائف فى تلك الفترة شكلا ومضمونا آخر

---

(٧) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٣٨ — ص ٣٩ .
(٨) المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .

غير ما عرفت به ، فقد وضح فيها ضعف مشايخ الحرف أمام سلطاتها ، وكذا انفتاح الحرفيين على الدولة ، بل والاستعانة بها على المشايخ ، الا أن ذلك لم يقض على كل العادات والتقاليد الحرفيـة .

وقد نتج عن تدخل الدولة ميوعة النظام الطائفى والحرفى ، فقد ادت بتسهيلاتها التى منحتها للجمهور كى يدخل الحرف الى ترهل بنائها الطائفى حيث أفقدته شيئا آخر من أهم خصائصه وهو تحديد العمالة ، مع ضياع اخطر ما فى العادات والتقاليد الحرفية ،وهو التفاف أبناء الحرفة حول شيخهم .

وربما ساعد على ذلك ضريبة المهن الحرة (الباتنتا) التى فرضت عام ١٨٩٠ (٩) ، حيث عملت على اضعافه ، بسبب عجز كثير من الصناع على احتمالها ، لفقرهم وقلة مكاسبهم ، بالاضافة الى أن نظام الطوائف قد تأثر الى حد بعيد بانشاء المحاكم الأهلية ، حيث عده البعض ـ وهو ما نميل اليه ـ ضربة لنفوذ مشايخ الحرف (١٠) .

فقد قرر دكريتو ٩ يناير من عام ١٨٩٠ (الباتنتا) حرية الحرف (١١) ، كما الغى التزام التمرين ، فأصبح لا يؤلف بين أفراد الحرفة الواحدة سوى جماعات اختيارية (١٢) . نتيجة

---

(٩) وتسمى احيانا ، عوائد رخص على الصنائع ، او ضريبة التصاريح الحرفية ، وهما صحيحتان أيضا .

(١٠) راشد البراوى وآخر ، المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(١١) بمعنى انه أباح لكل شخص أن يمارس أى صناعة او حرفة .

(١٢) احمد محمد ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ ــ ص ١٥١ .

لأباحته لكل شخص أن يمارس أى حرفة ، حتى أن ذلك الوضع قد دفع بأحد المؤرخين الى القول بأنه قد تم الغاء الطوائف الحرفية فى عام ١٨٩٢ ، وان ذلك الالغاء لم يكن اكثر من اشارة الى اختفاء الصناعات المحلية ، لتحل محلها الصناعات الأوربية (١٣) وربما شجعه على ذلك الحرمان التدريجى للطوائف من معظم مهامها ، عن طريق صدور قرارات رسمية وبشكل متدرج قبل صدور ذلك الدكريتو ، حيث قام بتلك المهام مصالح الدولة وادارتها ، أو مؤسسات اجتماعية واقتصادية جديدة ، الا ان نظام بعض طوائف الحرف كان يسمح لها رسميا بممارسة الاشراف الفعال حتى الحرب العالمية الأولى ، حيث اختفت بعدها (١٤) .

فمع استمرار بعض طوائف الحرف حتى الحرب العالمية الأولى ، سواء لتنظيمها أو لحاجة المجتمع اليها ، الا ان هناك عوامل عامة غير ما ذكر قد ساعدت على تدهور النظام الطائفى ، قد ذكرت فى أماكنها بالبحث ولذا فلا داعى لتكرارها (١٥) ، فقد ادت كلها الى اعوجاج مسيرة الطوائف وهيكلها وبنائها العام ، حتى اطاح الغزو الصناعى الأجنبى ببعضها ، واطاحت الحرب العالمية الأولى بالبعض الآخر .

---

(١٣) محمد أنيس ، تطور المجتمع المصرى ، ص ٨١ ، حيث كان لقيام المنشآت الحديثة فى ميدان المرافق والصناعة اثر فى تدهور الطوائف والصناعات الحرفية .

(١٤) ج. بير ، المرجع السابق ، ص ٣١١ — ص ٣١٢ .

(١٥) ومن ذلك ظهور حاجات استهلاكية لم تواكبها الحرف ، والتطور الذى حل بالمدن المصرية كدخول مياه الشرب اليها ، ودخول المواصلات ، وما تركه ذلك من اثر على السقائين والحمارة ... الخ ، وكذا تنظيم وتحديث ادارة الحكم بمصر وما انعكس اثره من سلب لقادة الحرفيين من أعمالهم ومهامهم ... الخ .



الخاتمـــة



أستفاد محمد على بمشايخ الطوائف ، فرغم أنه قلم أظافرهم الا انه لم يسلبهم كل حقوقهم أو وظائفهم ، ويشهد على ذلك استعانته بهم لقضاء مصالحه وادارة جهاز دولته ، مما يعنى استمرارية دورهم فى الوسط الحرفى ، وان كان بشكل اقل عن ذى قبل ، مع أن هيكل الحرف لم يتغير كثيرا خلال رحلته ، ويرجع ذلك فى المقام الأول الى أن الحرفيين وكذلك محمد على حاولوا الارتماء فى أحضان بعضهم البعض ، وكل منهم له اغراض واهداف يبغى تحقيقها مستفيدا بالآخر فى تنفيذها .

ففى البداية سار محمد على ، على النظام القديم بتجميع أرباب الحرف فى مكان واحد لسهولة مراقبتهم والتعامل معهم ، ثم خطا خطوة جديدة تجاههم بجمعهم لتسهيل اعماله وصناعاته وبذلك دخل الى ما عرف بسياسة الاحتكار الصناعى منذ منتصف عام ١٨٠٩ ، بصناعة اثر صناعة وتبعا لحاجته ، مع اكثاره من حرفييه بشتى الطرق ، التى كان احداها اغراء الحرفيين للعمل بمشروعاته ، مما يوضح أن سياسة الاحتكار لم تكن متصلبة ، بالرغم من قيامه باختراق الحرف وهدمه لعدة أسس من أسسها ومنها التوطن بجمعه لبعض الحرفيين وارسالهم الى المواقع التى تحتاجهم وانشاؤه لكوادره الخاصة ، وتوسيعه للقاعدة الحرفية

العامة ، وذلك بنشر الحرف من خارج الحرف التقليدية ، مما يشهد على نسفه لعملية احتكار الحرف للصناعة وانغلاقها على نفسها ، وذلك بنشر أصولها بين الناس . ثم حاول أن يتخلص من احتكار بعض الصناعات ذات العائد البسيط ، أو التى لا تدر عائدا للتخلص من مشكلاتها وما تتطلبه من نفقات ، ومما يجدر ذكره انه اذا كان محمد على قد منح نفسه حق الاستثناء من الاحتكار فان معاونيه ومستشاريه كانوا يستثنون أيضا ، اما بنوايا طيبة أو ما يندرج تحت ما أشرنا اليه بفساد الادارة ، مما يلغى مقولة ان محمد على فرح فى تدهور الحرف ليعمل رجالها بمشروعاته ، استنادا الى القول الشائع خطأ بانه احتكر كل شىء صناعى ، وانه أمر كل الحرفيين بالعمل عنده .

فالواقع ان محمد على لم يحتكر كل الصناعة ، ولم يأمر كل الحرفيين بدخول مصانعه وورشه ، ويشهد على ذلك انه لو كان مؤمنا بالعقيدة الاحتكارية ما سمع باستثناءات لبعض الحرفيين بمزاولة حرفهم بحرية ، فى الوقت الذى كان فيه محتكرا لتلك الصناعة أو الحرفة ، ويشهد على ذلك أيضا سماحه باقامة المشاريع الأجنبية ، ثم تخليه بنفسه عن أسلوبه الاحتكارى ، وقبل ان تحدث الضغوط الخارجية عليه ، مما ينفى الصورة القاتمة التى رسمها بعض الكتاب لسياسة محمد على الاقتصادية (الاحتكارية)ولكن ذلك لا يمكن أن يعفيه مما تحمله الحرفيون وكذلك مصر من جراء تطبيقه لسياسة الاحتكار .

فقد كانت الحرف موزعة فى أنحاء البلاد ، وكانت المنتج الطبيعى لما يحتاجه المجتمع المصرى خلال فترة البحث ، ومع ذلك فلم تعد التحولات التى احدثها محمد على بنظامه الاحتكارى فى أواخر عهده ، ويرجع ذلك الى عوامل جوهرية أثرت على تلك

التحولات وجعلت من الحرفيين شريحة بائسة ، بالرغم من أن مستوى حياتهـا قـد كان أفضـل من شرائح المجتمـع المصرى الأخرى ، ويوضح ذلك استعراض بعض من أحوال تلك الحرف ، والذى يخرجنا ببعض المعلومات الهامة عن أوضـاع المجتمع عامة والحرفيين خاصة .

فقد حاول محمد على الاهتمام بالحرفيين ، حتى وصـل الأمر به الى ان أمر بمنح بعضهم القروض للعمل تشجيعا لهم وحتى لا يتشردوا ، بل انه تطرق الى شـتى مداخـل الحيـاة الحرفية نفسها لمحـاولة اصلاحها بما يعود عليهم بالنفع ، ومن ابرز تلك التدخلات عمليـة العزل والتعيين الادارى للمشايخ ، وعمل لوائح للطوائف ، بما يعنى وضعهـا على طريق التمـدن والتحديث والاستغناء عن العادات الموروثة ، بمعنى هـدم وبنـاء أساس آخر من أسس الطوائف ناهيك عن حله لبعض مشـكلات الحرفيين ، وكان أسـوأ ما فى تلك الرعاية والاشراف تحوله الى تدخل وسيطرة حكومية على الطوائف ، ربما انتهت الى خنق الحرية والحركة الطائفية .

اذ عملت الحـكومة على الوقـوف على كل دقـائق أمور الحرفيين ، فوق فرضها للفروض على الحرفيين بأشكال واسماء عديـدة من الضرائب ، ونخـرج من دراسـة الضرائب فى فترة محمد على بأن بداية الاحتكار كانت فى ٢٩ يونية سنة ١٨٠٩ ، فبعد أن اكد محمد على للمشايخ فى اجتماعه بهم انه سـيأخذ برأيهم فى التخفيف عن الحرفيين ، بدأ فى البحث عن حل فعلى بديل للفروض والضرائب العديدة ، حلا لمشـاكله المـالية فعثر عليها فى أسلوب الاحتكار ، الذى تراجع عنه فيما بعد ، فى الوقت الذى تابع فيه أيضـا سياسـة تخفيف الضرائب عن الحرفيين لرفع مستواهم .

وعلى نفس النهج سارت الحكومات التى جاءت بعد محمد على فى التحول عن أسـلوبه الاحتكارى ، فأبطلوا التزام بعض الصناعات الحكومية ، وصرحوا بانشاء الصناعات لمن يشـاء مقابل تأدية العوائد المقررة عليها من قبل الميرى ، مع ملاحظـة دور انجلترا فى اتباع مصر لتلك السياسات ، وقد نتج عن عمليـة الايقـاف والاستغناء تسريح الحرفيين من تلك المشاريع وهم غير متربين على التقاليد الحرفية ، مما جعل منهم بالاضـافة الى المشاريع الأجنبية معول هدم للنظام الحرفى .

وقد كانت أعلى نسـبة للحرفيين بالقـاهرة فى الأزبكيـة ، فالجمالية ، ثم بولاق والدرب الأحمر ، أما أقلها فكانت بمصر العتيقة فطوسون فالخليفة ثم السيدة زينب ، أما الاسكندرية فقد تناقص عدد حرفييها تمشيا مع الجو العام للحرف ، مما دعا كرومر الى أن يطلب من حكومته أن تبحث عن حل تحفز به همم الحرفيين المصريين ، ويكثر منهم وفق النهضـة الحرفية الجديدة بالعـالم الغربى ، الا أن المصريين لم يستجيبوا لتلك النـداءات فضاعت حرفهم بحرفييها .

وحتى لقلة التى اتجهت من الحرفيين الى الصناعة الحديثة، عمل بعض منهم بعد تعلمهم الحرف الحديثة فى المشاريع الأجنبية، مما يبين كيفية تحول بعض الحرفيين الى عمال بأجر عند رجـال الصناعة الجدد ، الذين حملوا معهم امل تصفية المشاريع المصرية الصغيرة لاستيعاب عمالها ، وفتح السوق امامهم ، مما يدل على أن حكومات ما بعد محمد على ، قد تحولت عن العمل الانتاجى ، نتيجة لضرب سياسة الاحتكار وسيادة مناخ الاقتصاد الحر .

وبالنسبة لتنظيمات الدولة تجاه حرفييها فى فترة ما بعد محمد على ، فبالاضافة الى سيرها على خط محمد على تجـاه

الحرفيين العاملين عنده ، فقد حولت مشاريعها وحرفييها الى ما يربحها وذلك بتنظيماتها الادارية ، أما بالنسبة لتنظيماتها المالية فى تلك الفترة فقد ظهر فيها اتجاهات انسانية واجتماعية جديدة ، كصرف أجور عن فترة وجود الحرفى بالمستشفى أو تعيين ابن محل والده ، كما واصلت سياسة الاعفاء الضريبى لبعض طوائف الحرف ، لضيق حالهم وضعف تكسبهم ورحمة بهم وتشجيعا لهم ... الخ .

كما كان من بين تلك النظم الجديدة عزل بعض الحرفيين لشيوخهم لعدم رضائهم عنهم وهو ما لم يكن من قبل ، مما ميز تلك الفترة عن سابقتها بسيطرة الدولة على الطوائف بلوائح وقرارات ، بشكل جعل للطوائف فى تلك الفترة شكلا ومضمونا آخر غير ما عرفت به .

وقد نتج عن تدخل الدولة فى الفترة الأخيرة ميوعة نظام وبناء الطوائف ، نتيجة للتسهيلات التى منحتها للجمهور كى يدخل الحرف ، حيث ادت تلك التسهيلات الى ترهل ذلك البناء وفقده لأهم أسسه ، وهى تحكمه فى حجم العمالة ، مما ادى الى ضياع أهم عاداته وتقاليده متمثلة فى التفاف رجال الحرفة حول شيخهم، وبصفة عامة فقد نتج عن ذلك التدخل ضياع القيادات الطائفية وانزوائها ، وتبعا لهذا — وغيره الكثير — انتهت خطورة الكيان الطائفى وربما ساعد على ذلك ، بالاضافة الى عوامل أخرى عديدة ، ادخال التعديلات على النظام الطائفى ، دون أن يواكب ذلك تعديل وتحديث فى نظم وادوات الانتاج ، مما ادى فى النهاية الى اعوجاج مسيرة الطوائف ببنائها وهيكلها ، بشكل ساعد على انكسارها أمام الغزو الصناعى الأجنبى لمصر ، ثم ذوبانها فى الحرب العالمية الأولى .



الملحـــق



وهو عبارة عن منشور من الداخلية لجميع الجهات بشأن عزل وتنصيب مشايخ الطوائف والحارات والأثمان ، ونظرا لانه يلقى اضــواء عديدة على عدة جوانب فقد آثرنا أن نلحقه بالبحث وهو كما يلى :

نظــارة الداخلية :

(منشور لكل الجهات فى شأن عزل وتنصيب مشايخ الطوائف والحارات والأثمان هو) . هذا ما ورد للداخلية من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢ يولية سنة ٩٠ نمرة ٦٠ بالجلسة المنعقدة فى يوم الاثنين ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٠٧ هـ ــ ٣٠ يونية سنة ١٨٩٠ م اعيدت المذاكرة فى مسألة عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الأثمان والحــارات وصار الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر فى ٢ جمادى سنة ١٣٠٤ هـ ــ ٢٦ ينــاير سنة ١٨٨٦ م الذى وافق فيه المجلس على ما رأته نظارة الداخلية من تقرير قاعدة تتبع فى ذلك مقتضاها أن عزل وتنصيب من ذكروا يكون اداريا والعزل يكون عندما يثبت على احدهم ارتكاب أمر

المصدر : الوقائع المصرية ، عدد ٨١ ، ١٨٩٠/٧/١٩ ، نظــار الداخلية ، ص ١٧٤١ .

يستوجب عزله ، كما أن انتخاب أحدهم يكون بمعرفة محافظة مصر ويستأذن عنه من نظارة الداخلية وللنظارة المشار اليها التصريح به متى رأته موافقا للأصول والقواعد المقررة وان لا يكون التعيين معتمدا الا بعد التصديق عليه منها وذلك بشرط ان المخالفات التى تحصل من احد المشايخ والرؤساء والمخاترة المذكورين فى الأمور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها واثباتها اداريا بقومسيون يشكل لذلك وهذا مع عدم الاخلال بالدعوى التى يكون هناك محل لاقامتها جنائيا أو مدنيا على المعزول وبالمداولة فى ذلك قرر المجلس تعديل القرار المذكور فيما يختص بعزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشايخ الأثمان والحارات بمعنى ان يكون العزل والتنصيب بمعرفة المحافظ المباشر بدون استئذان عن ذلك من نظارة الداخلية وبناء عليه لزم تحريره لاجراء مقتضى ما تقرر .

المسطر قبل صورة الافادة الواردة للداخلية من جانب رئاسة مجلس النظار فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٧ هـ — ٢ يولية سنة ١٨٩٠ م نمرة ٦٠ بما قرره المجلس بجلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٣ ذى القعدة سنة ٣٠٧ هـ — ٣٠ يونية سنة ١٨٩٠ م فى شان عزل وتنصيب مشايخ ورؤساء ومختارى الطوائف ومشاريخ الحارات والأثمان فينبغى اتباع ما تقرر بجهتكم وفى تاريخه نشر لعموم الجهات بذلك .

تحريرا فى يولية سنة ١٨٩٠ م — ذى القعد سنة ١٣٠٧ هـ .



المصــادر



أولا ــ الوثــــائق :

(أ) وثائق غير منشورة باللغة العربية :

- وثائق المعيـــة السنية بشقيها العربى والتركى ، وهى محفوظة بدار الوثائق القومية ، واستخدمنا منها دفاترها ومحافظها المذكورة فى البحث ، والمحفوظة بدار الوثائق القوميـــة .

- وثائق ديوان خديوى ، واستخدمنا منها أيضا دفاترها المذكورة فى أماكنها ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

- وثائق مجلس المكيـــة تركى ، واستخدمنا منها كذلك دفاترها الواردة فى البحث . وكذا محافظها المثبتة فى البحث ، والموجودة بدار الوثائق القومية .

- وثائق ديوان الويركو بمصر عربى ، واستخدمنا منهـــا الدفاتر المذكورة بالبحث ، وهى محفوظة بدار الوثائق القوميـــة .

- وثائق ديوان الداخلية ، واستخدمنا منها دفاترها المذكورة فى مواضعها ، والموجودة بدار الوثائق القومية .

- وثائق المجلس العالى تركى ، واستخدمنا منها الدفاتر المذكورة فى البحث ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

- وثائق ديوان شورى المعاونة بشقيه السكندرى والقاهرى ، واستخدمنا وثائقها المذكورة بالبحث ، والمحفوظة بدار الوثائق القومية .

- وثائق ديوان عموم المالية ، واستخدمنا وثائقها الموضحة بالبحث ، والمحفوظة كذلك بدار الوثائق القومية .

- وثائق المجلس المخصوص ، واستخدمنا منها الدفاتر والمحافظ المذكورة بالبحث ، والمحفوظة فى دار الوثائق القومية .

- وثائق أوامر محمد على ، واستخدمنا منها محافظ ذوات تركى ، وهى أيضا محفوظة بدار الوثائق القومية .

(ب) الوثائق المنشورة باللغة العربية والكتب الوثائقية :

١ - التقارير :

- كرومر ، تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٥ ، ترجم فى ادارة المقطم ، وطبع فى مطبعتها عام ١٩٠٦ ، وكان قد رفعه الايرل

كرومر قنصل انجلترا ووكيلها السياسى فى مصر وقتها ، الى السردار ودجراى ناظر خارجيتها .

— دوهاميل ، تقرير للكولونيل دوهاميل ، الذى كان يعمل قنصلا عاما لروسيا فى مصر ، وبعث بذلك التقرير الى وزير خارجية روسيا فى ٦ يولية من عام ١٨٣٧ ، وهو معرب بكتاب محمد فؤاد شكرى وآخرين ، بناء دولة مصر محمد على .

٢ — الكتب الوثائقية :

— اتحاد الصناعات : الكتاب الذهبى ، بمناسبة مرور ٢٥ سنة على تأسيسة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

— أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٨ .

— أمين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٣ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

— عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ ٦ ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— .... جـ ٧ ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

— علماء الحملة الفرنسية ، وصف مصر ، ج أ ، المصريون المحدثون ، ترجمة زهير الشايب ، ط ٢ ، مكتبة الخانجى بمصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

— .... ، وصف مصر ، ج ٤ ب.س جيرار ، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، سنة ١٩٧٩ .

— على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

— .... ، الخطط التوفيقية الجديدة لمدينة الاسكندرية ج ٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

ثانيا ـ أبحاث ومؤتمرات ورسائل غير منشورة :

— حلمى محروس اسماعيل ، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، بقسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ .

— شركة شل لمصر ليمتد (تحت الحراسة) ، مجموعة المحاضرات العامة التى القيت خلال الموسم الثقافى لعام ١٩٥٧ ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

ثالثاً ـ المراجع العربية :

ـــ أ.ب. كلوت بك :

لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود ، ج ٢ ، مطبعة ابى الهول ، القاهرة ، ١٩٢٤ .

ـــ أحمد أحمد الحتة :

تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى ، الاسكندرية ، ١٩٦٧.

ـــ أحمد محمد ابراهيم :

الأقتصاد السياسى ، ج ١ ؛ ط ٢ فى مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٣ .

ـــ اميل فهمى حنا شنودة :

تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة يولية ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

ـــ امين عز الدين :

تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

ـــ امين عز الدين :

شخصيات ومراحل عمالية ، كتاب الجمهورية ، اصدار دار الجمهورية للصحافة ، عدد ١٦ ، مايو ١٩٧٠ .

— السيد رجب حراز :
المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، مكتبة دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

— أندريه ريمون :
فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، كتاب روزاليوسف ، القاهرة ، عدد ١٧ ، يولية ١٩٧٤ .

— أنور عبد الملك :
نهضة مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

— باتريك أوبريان :
ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ترجمة خيرى حمادة ، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، القاهرة ، سنة ١٩٧٠ .

— ج . بير :
دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة د. عبد الخالق لاشين وآخر ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

— جمال الدين محمد سعيد :
اقتصاديات مصر ، ط ٣٢ ، مطبعة لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

— **جـون مارلـو :**

تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ – ١٨٨٢ ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

— **حسـين خـلاف :**

التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، دار احياء الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

— **حسين على الرفـاعى :**

الصناعة فى مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ .

— **حـليم عبـد المـلك :**

السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

— **راشد البراوى وآخر :**

التطور الاقتصادى فى مصر ، ط ٥ ، مكتبة النهضـة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

— **سليمان محمد النخيلى :**

الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافـة والسلطات المصرية منها من ١٨٨٢ – ١٩٥٢ ، الاتحاد العام للعمال، القاهرة ، ١٩٦٧ .

— شـفيق غربـال :

محمد على الكبير ، كتاب الهلال ، القاهرة ، عدد ٤٣٠ ، اكتوبر ، ١٩٨٦ .

— شهدى عطية الشافعى :

تطور الحركة الوطنية المصريـة من ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، مطبعة اطلس ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

— صـالح جـودت :

مصر فى القـرن التاسـع عشر ، مكتبـة الشـعب ، القاهرة ، ١٩٠٤ .

— صـالح رمضـان :

الحيـاة الاجتماعيـة فى مصر فى عصر اسـماعيل من ١٨٦٣ — ١٨٧٩ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧

— عاصـم الدسـوقى :

دراسات فى التاريخ الاقتصادى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، البحث فى التاريخ ، مكتبة القدس ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

— عبد الرحمن الرافعى :

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ١٨٨٢ — ١٨٩٢، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

عصر محمد على ، ط ٣ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ .

— عبد العزيز سليمان نوار :

تاريخ مصر الاجتماعى ، ط ٤ ، مكتبة سعيد رافت ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

عبد المنعم الغزالى الجبيلى :

تاريخ الحركة العمالية والنقابية فى العالم ، ج ١ ، مكتبة يوليو للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

— على الجريتلى :

تاريخ الصناعة فى مصر ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

— على بركات :

رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، عدد ٥٤ ، ١٩٨٢ .

— على لطفى :

التطور الاقتصادى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

— فوزى جرجس :

دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ،

مطبعـة الدار المصريـة للطباعـة والنشر والتوزيـع ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

— محمد احمد انيس :

تطور المجتمع العربى من الاقطـاع الى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

— محمد احمد انيس وآخر :

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

— محمد احمد انيس وآخر :

الشرق العربى فى التاريخ الحـديث والمعـاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

— محمد فؤاد شكرى وآخرون :

بنـاء دولة مصر محمـد على ، دار الفـكر العـربى ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

— محمد عبد العزيز عجمية :

دراسات فى التطور الاقتصادى ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

— محمود الشرقاوى :

مصر فى القرن التاسع عشر ، مكتبة الأنجلو المصريـة ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

ـــ محمــد متــولى :

الأصول التاريخية للراسمالية المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

ـــ مصطفى القونى :

تاريخ مصر السياسى والاقتصـــادى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

ـــ هيلين آن ريفلين :

الاقتصـــاد والادارة فى مصر ، ترجمـــة د. احمــد عبــد الرحـيم مصــطفى وآخــر ، دار المعـــارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

رابعـا ـ الدوريـــات

ـــ الوقائع المصرية واستخدمنا منها أعدادا كثيرة لسنوات عديدة تقع بين عامى ١٨٢٩ و ١٩١٤ .

خامسا ـ المراجع الأجنبية

— Bear Gabriel : Egyptian guilds in Modern Times, Jerusalm, 1964.

— Richmond. J.C.B. : Egypt 1798 — 1952, London, 1977.

— Vatikiotis P.J. : The Modern History of Egypt, London, 1969.

Tignor. L. Robert : Modernization and British colonial Rule in Egypt 1882 — 1914, Princeton, 1966.

الفهـــرس

الصفحة

الصفحة

صدر فى هذه السلسلة

١٠ ـ الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان ـ دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ ـ ١٨٤٨ ، ٠
د ٠ نسيم مقار ٠

١١ ـ حول الفكرة العربية فى مصر ـ « دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر ٠
د ٠ فؤاد المرسى خاطر ٠

١٢ ـ صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ ـ ١٩١٢ ـ « دراسة تاريخية » ٠
د ٠ يواقيم رزق مرقص ٠

١٣ ـ الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور ٠
د ٠ سامية حسن ابراهيم ٠

١٤ ـ العلاقات المصرية السودانية ١٩١٠ ـ ١٩٢٤ ٠
د ٠ أحمد دياب ٠

١٥ ـ حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين ٠
أحمد عصام الدين ٠

١٦ ـ مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال افريقيا ٠
د ٠ عبد الله عبد الرازق ابراهيم ٠

١٧ ـ رؤية فى تحديث الفكر المصرى ـ « دراسة فى فكر احمد فتحى زغلول » ٠
د ٠ احمد زكريا الشلق ٠

١٨ ـ صناعة تاريخ مصر الحديث ـ « دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى » ٠
د ٠ حمادة محمود اسماعيل ٠

١٩ ـ الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ـ من ملفات الخارجية البريطانية ٠
د ٠ لطيفة محمد سالم ٠

٢٠ ـ الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .
د . عادل حسين غنيم .
٢١ ـ الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ ـ « جمعية الانتقام » .
د . زين العابدين شمس الدين نجم .
٢٢ ـ قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ .
د . زكريا سليمان بيومى .
٢٣ ـ فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ ـ ١٩١٤ .
د . حلمى احمد شلبى .
٢٤ ـ الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى افريقيا .
د . شوقى الجمل .
٢٥ ـ تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ .
د . فاطمة علم الدين .
٢٦ ـ جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثيقية .
د . على شلش .
٢٧ ـ السودان فى البرلمان المصرى ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ .
د . يواقيم رزق مرقص .
٢٨ ـ عصر حككيان .
أ . د / أحمد عبد الرحيم مصطفى .
٢٩ ـ صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية . ١٨٩١ ـ ١٩١٣ .
د . حلمى احمد شلبى .
٣٠ ـ المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .
د . سعيدة محمد حسنى .
٣١ ـ دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ ـ ١٩٢٢ .
د . عاصم محروس عبد المطلب .
٣٢ ـ الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ .
د . اسماعيل محمد زين الدين .

وبين يديك :

رقم الايداع ١٩٩٣/٤٥١١

I.S.B.N. 977—01—3373—6 الترقيم الدولى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب




الغلاف للفنان : محمود الهندى
٣٦٠ قرشا